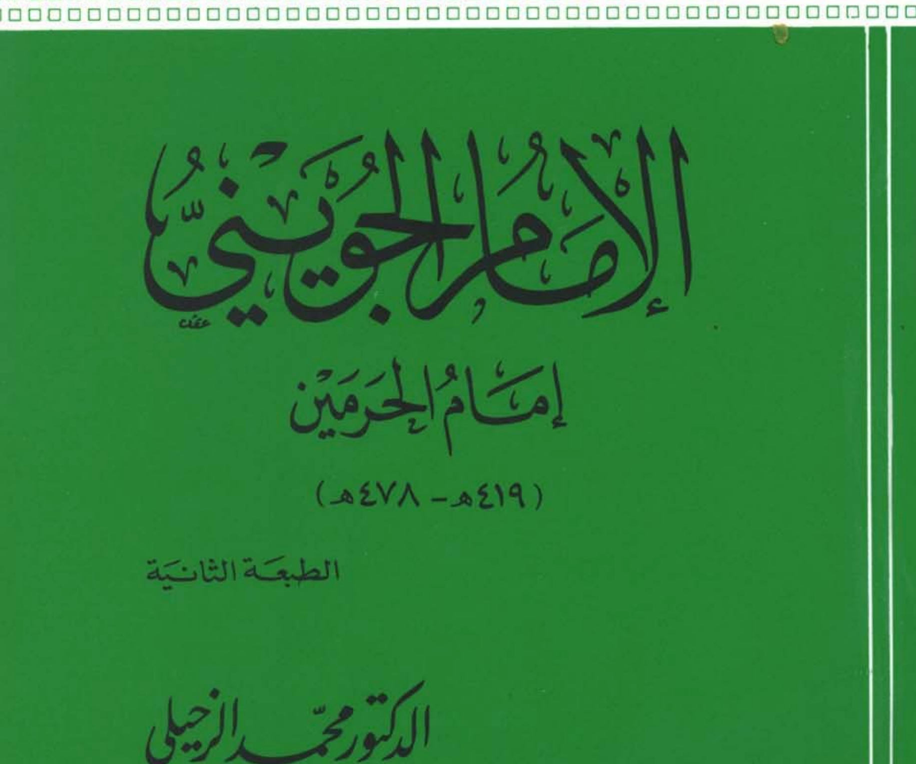
أعلام المسلمين

٢٦



الإمام الجويني

إمام الحرمين

(٤١٩هـ - ٤٧٨هـ)

الطبعة الثانية

الدكتور محمّد الزحيلي

دار القلم
دمشق

الطبعة الأولى
١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

الطبعة الثانية
مُنقحة
١٤١٢هـ - ١٩٩٢م

دار القلم
للطباعة والنشر والتوزيع
دمشق - حلبوني - ص.ب : ٤٥٢٣ - هاتف : ٢٢٩١٧٧
بيروت - ص.ب : ١١٣/٦٥٠١ - هاتف : ٣١٦٠٩٣

هـذا الرَّجُـل

«يا مفيد أهل المشرق والمغرب، أنت اليوم إمام الأئمة، لقد استفاد من علمك الأولون والآخرون».

«تمتعوا بهذا الإمام، فإنه نزهة هذا الزمان».

الشيخ أبو إسحاق الشيرازي

«صرف الله المكاره عن هذا الإمام، فهو اليوم قرّة عين الإسلام، والذابّ عنه بحسن الكلام».

شيخ الإسلام أبو عثمان الصابوني

«هو إمام عصره، ونسيج وحده، ونادرة دهره، عديم المثل في حفظه وبيانه ولسانه».

الحافظ أبو محمد الجرجاني

«لو ادّعى إمام الحرمين اليوم النبوّة، لاستغنى بكلامه هذا عن إظهار المعجزة».

الأستاذ أبو القاسم القشيري

«الفقه فقه الشافعي، والأدب أدب الأصمعي، وفي الوعظ الحسن البصري».

الباخَرْزي في «دمية القصر»

«ما رأيت عاشقاً للعلم في أي فن كان مثل هذا الإمام، فإنه يطلب العلم للعلم».

أبو الحسن المجاشعي النحوي

«ولا يشك ذو خبرة أنه كان أعلم أهل الأرض بالكلام والأصول والفقه، وأكثرهم تحقيقاً، بل الكل من بحره يغترفون، وأن الوجود ما أخرج بعده له نظيراً».

ابن السبكي

«فخر الإسلام، إمام الأئمة على الإطلاق، حَبْر الشريعة، المجمع على إمامته شرقاً وغرباً، المقرّ بفضله من السراة والحداة، عجماً وعرباً، من لم ترَ العيون مثله قبله، ولا ترى بعده».

الحافظ ابن عساكر

«أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي على الإطلاق، المجمع على إمامته».

ابن خلكان

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله الذي أنعم علينا بفضله ما لا نحصيه، وأمرنا بالشكر ليزيدنا من نعمه، ويديمها علينا، اللهم ـ يا ربنا ـ لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك، ولعظيم سلطانك، اللهم إنا لا نحصي ثناءً عليك كما أثنيت على نفسك.

والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، المبعوث رحمة للعالمين، الذي أرسله الله بالهُدى ودين الحق ليظهره على الدين كلّه، ولو كره المشركون، فأدى الأمانة، وبلغ الرسالة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حقَّ جهاده، وربى أمة خالدة، وعلّم جيلاً من الصحابة العلماء الذين كادوا من فقههم أن يكونوا أنبياء، ثم لحق بالرفيق الأعلى، اللهم صلِّ وسلّم وبارك على هذا النبي الكريم، وعلى آله وصحبه أجمعين، وعن التابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد: فإن من بوادر الخير لمستقبل هذه الأمة أن تتمسك بدينها الحنيف، وشرعها القويم، وأخلاقها السامية، ومنها الاعتراف بالفضل لأهله، واحترام الأبناء للآباء، والاستفادة من تجارب الآخرين، وسير الأحفاد على نهج الأجداد إذا كان سليماً وناجحاً، لأن العاقل من اتّعظ بغيره، كما أن من دواعي الشقاء والبلاء أن يلعن آخر الأمة أولها، وينكر الفضل لأهله، ويتم الازدراء مقابل الجميل، وتنقطع الصلة بين الطبقات، وتتبعثر أواصر المودة والتعاون والإخاء.

ومن بوارق الأمل أن إقبال الجيل الجديد، والشباب المثقف، على تراث الآباء، وسيرة الأجداد العطرة، والارتواء بعطائهم الثّر، ويظهر ذلك بالتوجه نحو الكتاب الإسلامي عامة، وتراجم السلف العظماء خاصة، والتعلق بسلسلة أعلام المسلمين على وجه أخص، مما أدى إلى نفاد الطبعة الأولى من هذا الكتاب، اعترافاً بفضل الجويني رحمه الله، وتقديراً لمكانته، وشغفاً بعلمه، وتطلعاً إلى كتبه وإنتاجه، ودعت الحاجة إلى المطالبة بالطبعة الثانية التي نقدّمها للقارىء الكريم على الصورة الأصلية، مع تصحيح الأخطاء المطبعية، وتنقيح بعض النقاط، والاستفادة من بعض ملاحظات الأحبة والزملاء الذين أسْدَوْا إلينا ذلك مشكورين ومأجورين.

ونسأل الله تعالى أن يردَّ هذه الأمة إلى رشدها وعقلها ووعيها ودينها وشريعتها، وأن يأخذ بيدها إلى الصلاح والرشاد، لتعود إلى كتاب ربها، وشريعة الإسلام، فتحظى بشرف الدنيا وعزها ومجدها، وتفوز بسعادة الآخرة، والحمد لله رب العالمين، الهادي إلى سواء السبيل.

الدكتور محمد الزحيلي
وكيل كلية الشريعة للشؤون العلمية
بجامعة دمشق

دمشق ١٢ ربيع الأول ١٤١٠ هـ
١٢ / ١٠ / ١٩٨٩ م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، إياك نعبد، وإياك نستعين، اهدنا الصراط المستقيم.

والصلاة والسلام على إمام المرسلين، وقدوة المؤمنين، والمبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحابته الكرام البررة، وعلى العلماء العاملين، ومن سار على نهجهم أجمعين.

اللهمّ إنّا نسألك السداد فيما نقول، ونعوذ بك من القول فيما لا نعلم، كما نعوذ بك من العجب فيما نعلم.

وبعد:

فقد كان رسول الله ﷺ ترجمة عملية للقرآن الكريم، وكان الإسلام يتحرك به، ويتبلور في أقواله وأفعاله وسلوكه وتصرفاته، ولذلك وجب على المؤمنين الاقتداء به، واتباع سيرته، فقال تعالى: ﴿ لَقَدْ كانَ لكم في رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لمنْ كانَ يرجُو اللَّهَ واليومَ الآخِرَ، وَذَكَرَ اللَّهَ كثيراً ﴾ (الأحزاب/٢١)، وقال تعالى: ﴿ قُلْ: إنْ كُنْتُم تُحبُّون اللَّهَ فاتَّبعُوني يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ، ويغفرْ لكم ذنوبَكُمْ، واللَّهُ غفورٌ رحيم ﴾ (آل عمران / ٣١).

والصحابةُ والتابعون والعلماء هم ورثة رسول الله في هذه الصفات، وهي تطبيق الإسلام، ووجوب الاقتداء والاتباع، قال رسول الله ﷺ: «عليكمْ

بسنّتي وسنةِ الخلفاءِ الراشدينَ منْ بَعْدي، عَضُّوا عليها بالنواجذِ»[1]، وقال عليه الصلاة والسلام: «أصحابي كالنجوم، فبأيّهم اقتديتم اهتـديتم»[2]، وقال: «العلماءُ ورثةُ الأنبياءِ»[3]، وورد في الأثر: «علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل»[4]، أي في الدعوة إلى الله والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وبيان الحلال والحرام، والمحافظة على دين الله وشرعه، والتزام تطبيقه في الأقوال والأفعال والسلوك، ليكونوا منارة للناس، ومشعلاً يضيئون أمامهم الطريق، وقادة للتوجيه، ورواداً للخير، ونماذج صالحة للتضحية والفداء والصمود على الحق والعقيدة[5].

وإن الاطّلاع على حياة أهل العلم والورع يستنهض الهمم في اقتفاء آثارهم، ويستنزل الرحمة من الله تعالى، قال سفيان الثوري رحمه الله تعالى: عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة[6]، وهذا يبعث على البحث والحديث والكتابة عن الأئمـة الأعلام، والعلمـاء العاملين، والفقهـاء المجتهدين، والسلف الصالح، والقادة الزاهدين.

كما نهدف من هذه الدراسة تحقيق أمرين:

الأول: بيان الآثار العملية للتربيـة الإسلاميـة الصحيحة والسليمـة والقويمة التي تعتمد على القرآن الكريم والسنّة الشريفة؛ لأن الالتزام بتعاليم الإسلام في التربية يخرّج الرجال، ويكوِّن الأبطال، وينشىء العلماء والأئمة والأعلام، لأنه منهج إلّهي، وقد تربى على هذا المنهج جيل القرآن من الصحابة والتابعين ومن سلك نهجهم إلى يوم الدين.

---

(١) رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه وابن ماجه وابن حبان والـدارمي والحاكم عن العرباض بن سارية مرفوعاً.

(٢) رواه البيهقي، وأسنده الديلمي عن ابن عباس.

(٣) رواه أحمد والأربعة وآخرون عن أبي الدرداء مرفوعاً.

(٤) انظر: كشف الخفاء: ٢/٨٣.

(٥) انظر ما ورد في هذا المعنى من الآثار والأحاديث في كتاب الفتح الكبير ٢/٢٥١

(٦) انظر كشف الخفاء ٢/٩١.

الأمر الثاني: إبراز الصفات والأخلاق والسيرة الحميدة لهؤلاء الأعلام، ليكونوا قدوة لغيرهم، ومشاعل النور للبشرية، ومنارات الهدى للشباب المسلم، فيتبعوا أثرهم، ويستقوا من أعمالهم، وتكتمل بهم الحلقة، ليكونوا خير خلف لخير سلف.

ومن هؤلاء الأعلام إمام الحرمين الجويني ـ رحمه الله تعالى ـ الذي يعتبر منهلاً لمن بعده في ناحيتين:

الأولى: الناحية العلمية، وذلك بأن يستفيد العلماء والطلاب من علمه وكتبه ومصنفاته وأقواله وآرائه التي دوّنها في كتبه، وألقاها في دروسه، وسطّرها في مؤلفاته، وتركها لمن بعده.

الثانية: الناحية العملية، وذلك بالاستفادة من تربيته ونشأته وأخلاقه وسيرته ومكانته التي كانت محطّ الأنظار في الاستقامة والعبادة وحسن المعاملة.

والإمام الجويني هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، ولد بنيسابور، وتربى في حجر العلم والعلماء، وأكبّ على الدراسة والاجتهاد، وطاف البلاد، ورحل إلى بغداد، ثم يمم وجهه شطر الحجاز، لأداء الحج في مكة المكرمة والزيارة في المدينة المنورة، شأنه في ذلك شأن الملايين الذين يقصدون البقاع المقدسة، وخطر له أن يجاور فيها مدة، كما يجاور المئات والألوف، قائماً على عمله في التدريس والتعليم والمناظرة مع العلماء المقيمين، والعلماء الوافدين للحج، فبرز علمه، وتألق نجمه، حتى أجمع الناس على علوّ شأنه، ورفع منزلته، وأطلقوا عليه لقب: «إمام الحرمين الشريفين» ثم رجع إلى بلده ليتولى منصة التدريس، ويتبوأ مركز الصدارة، ويحتل ريادة التوجيه، ويمارس المناصب الدينية والدنيوية، فحقق خلافة الله في أرضه، ونفّذ وصية رسول الله ﷺ بوراثة النبوّة، وضرب المثل الأعلى في كل ذلك، وصار إمام الأئمة في الفقه والأصول وعلم الكلام والجدل والمناظرة والأدب، تدريساً ومناظرة وتصنيفاً، وأصبح كعبة يقصده العلماء والطلاب ليجلسوا بين يديه، وينهلوا من علمه، ويأخذوا من كتبه ومؤلفاته

التي خلّفها لمن بعده، فبقي دائم الذكر، طيب الأثر، ينتفع الناس به على مرّ الأيام والأزمان، وتوفي في بلده قبل أن يكمل الستين من عمره، ومما يدل على مكانته العلمية أن فقهاء الشافعية إذا أطلقوا لفظ «الإمام» في كتب الفقه فإيّاه يعنون.

هذه اللمحات السريعة، والآثار العظيمة دفعتنا لمعرفة سيرة هذا الرجل العظيم، واستكشاف معالم حياة هذا الإمام الفذّ، لنكشف الطريق الذي سلكه فنسير عليه، ونتبين سيرته الحميدة فنقتدي بها، ونصل إلى علمه فنستفيد منه.

ولم يخلُ كتاب قديم في التراجم والرجال والطبقات والتاريخ إلا وترجم لحياة إمام الحرمين الجويني رحمه الله، ولكن لم يفردها أحد بالبحث ـ فيما نعلم ـ.

أما في العصر الحاضر فقد تنبه العلماء إلى عظمة هذا الإمام، وعظمة كتبه ومؤلفاته، فاتجه علماء مصر إلى نشر كتبه منذ نصف قرن، فطبع كتابه «مغيث الخلق في اختيار الأحق» عام ١٣٥٢ هـ/١٩٣٤ م، ونشر العلاّمة محمد زاهد الكوثري كتاب «العقيدة النظامية» بمصر سنة ١٣٦٧ هـ/١٩٤٨ م، كما أثارت مؤلفات الجويني عقلية المستشرقين، فنشر المستشرق الفرنسي لوسياني كتاب «الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد» عام ١٩٣٠ م بخط مغربي، ثم قام الدكتور محمد يوسف موسى والأستاذ علي عبد المنعم عبد الحميد بتحقيق هذا الكتاب على عدة نسخ خطية، ونشراه وطبعاه في القاهرة عام ١٩٥٠ م، ثم نشر جزء من كتاب «الشامل» عام ١٣٨١ هـ/١٩٦١ م على يد المستشرق الألماني كلوبفر، كما نشر هذا المستشرق كتاب «العقيدة النظامية» مع ترجمتها إلى الألمانية، وفي عام ١٩٦٥ قامت الدكتورة فوقية حسين محمود برعاية كتب إمام الحرمين، وسجلت كتابه «لمع الأدلة» رسالة للحصول على الماجستير في الفلسفة، وفي ذات الوقت أفردت حياة إمام الحرمين ببحث مستقل، ونشرته في سلسلة «أعلام العرب» وعرضت سيرة الجويني وما يتعلق بكتبه وإنتاجه ومؤلفاته، ثم

خصصت أكثر من نصف الكتاب عن الدراسة الفلسفية لإمام الحرمين، من خلال ثقافته وكتبه في علم الكلام.

وإننا نختلف معها في الهدف والوسيلة، وفي المنهج والخطة، وذلك أنها حصرت بحثها تقريباً عن إمام الحرمين من الناحية الكلامية والفلسفية، فعرضت آراءه الكلامية، وفلسفته الخاصة، واستغرق ذلك معظم الكتاب، وطغى على كل شيء، وحتى عند عرض كتبه الفقهية والأصولية كانت تستشهد بالبحوث والمصطلحات والفصول التي تتصل بالكلام والمنطق والفلسفة، وأغفلت شخصية إمام الحرمين الفقهية والأصولية، وتجاهلت مكانته في الدعوة والتوجيه والإرشاد، وابتعدت عن تربيته وسلوكه وأخلاقه الحميدة، التي برز بها، وكانت ذات تأثير حاسم في جيله وتلامذته، وأصبح فيها في مكان القدوة والأسوة، كما سنرى.

وقد يصدم القارىء عندما يراها تصنف بعض كتبه الأصولية في الكتب الفقهية وبالعكس، وأنها ذكرت كتاب «العقيدة النظامية» مخطوطاً، مع أنه طبع ونشر منذ نصف قرن.

واستمرت شخصية إمام الحرمين الجويني بالظهور، واتجهت الأنظار إلى بقية كتبه النافعة، ومصنفاته المفيدة القيّمة، فطبع كثير منها كالإرشاد، والجزء الأول من الشامل، والبرهان في أصول الفقه، وغياث الأمم في التياث الظلم، وسوف نعرض كل ذلك تفصيلاً إن شاء الله في هذا الكتاب عن حياة إمام الحرمين وسيرته وآثاره، كعلم بارز من أعلام المسلمين، وداعية من دعاتهم، وإماماً من أئمتهم، ومثلاً أعلى من السلف الصالح لهذه الأمة المباركة.

ودراسة الأعلام تفرض على الكاتب ـ غالباً ـ منهجاً تاريخياً معيناً، فيسير مع الشخصية من المهد إلى اللحد، ويضطر لبيان اسمه ونسبه وأصله وتتبع خطواته في النشأة والتكوين والدراسة، ويعيش معه في حياته الخاصة والعلمية، ويتعرف على مكانته، ثم يتابع السير معه، لمعرفة آثاره وإنتاجه، ليحطّ به الركب مع نهايته وموته، وثناء العلماء عليه، وفوق كل ذلك فلا بدّ

للباحث أن يقدم نبذة عن العصر الذي عاش فيه صاحب الشخصية، فيبيّن الحالة السياسية والاجتماعية والدينية والثقافية والمذهبية التي سبقت ولادته، ثم عاصرته، وعاصرها، لأن الإنسان ابن بيئته وعصره، يتأثر به، ويؤثر فيه، يأخذ منه ثم يعطيه.

ولهذا قسمت البحث إلى تمهيد وسبعة فصول وخاتمة.

بحثت في التمهيد عصر إمام الحرمين من النواحي السياسية والاجتماعية والعلمية والثقافية والحضارية والدينية، وذلك في خلال القرن الخامس الهجري.

وفي الفصل الأول عرضت سيرة إمام الحرمين، فذكرت اسمه ونسبه، وولادته، وكنيته، ولقبه، وأسرته، وتربيته، وطلبه للعلم، والعلوم التي اكتسبها وحصلها وأتقنها، ثم رحلته إلى العواصم والمدن، وخروجه عن نيسابور، وختمت الفصل بنبذة مختصرة عن أهم شيوخه.

وفي الفصل الثاني بيّنت إنتاج إمام الحرمين وآثاره، مع عرض سريع لأشهر تلامذته.

وفي الفصل الثالث شرحت حال إمام الحرمين في علم الكلام، مبيِّناً نشأة هذا العلم وأصله ومكانته وبواعث ظهوره، ومشاركة الأئمة والعلماء فيه، ثم سردت كتب إمام الحرمين في علم الكلام وأصول الدين والعقيدة، وختمته بلمحة عن آراء إمام الحرمين في علم الكلام.

والفصل الرابع خصصته لإمام الحرمين وعلم الفقه، وبيّنت فيه كتب الإمام في الفقه، مع بيان مجمل عن كل كتاب في مضمونه ومآله في عصرنا الحاضر، وأفردت كتابه «غياث الأمم» بالتوسع، لأنه يمثل الفقه السياسي العام الذي انفرد به إمام الحرمين مع عدد قليل من العلماء.

وفي الفصل الخامس ألقيت الأضواء الكافية عن إمام الحرمين وأصول الفقه، وبيّنت أسبقية الإمام في هذا المجال، وذكرت كتبه الأصولية، مبيناً مضمونها ومآلها في العصر الحاضر.

وفي الفصل السادس أفردت علم الخلاف وعلم الجدل اللذين أصبحا تقريباً في ذمة التاريخ، مبيناً تعريف هذين العلمين ونشأتهما، وأهميتهما، والأهداف التي تحققت بهما، ومشاركة العلماء عامة، وإمام الحرمين خاصة بهما، وذكرت كتب إمام الحرمين في هذين العلمين.

وفي الفصل السابع عدت إلى حياة إمام الحرمين الخاصة من الجانب العملي والسلوكي، فذكرت مكانة إمام الحرمين وشمائله وأوصافه وأخلاقه ومناصبه واعتراف العلماء بفضله وثناءهم عليه.

وفي الخاتمة سردت خاتمة إمام الحرمين في مرضه ووفاته، وخاتمة الكتاب في الدروس والعِبَر التي نستفيدها من هذا البحث.

وقد اعتمدت في هذا الخصوص على المراجع القديمة، والمصادر الأصلية وكتب التاريخ والتراجم والرجال، وتتبعت مصنفات إمام الحرمين في الفهارس العامة، ووقفت عند كل جزئية بالتقريظ وبيان الفوائد والعظات، مع التركيز على نقاط التأسّي والاقتداء، واعتمدت على تحليل النصوص، والمقارنة بين الروايات والأخبار، وإن وجدت في حياة إمام الحرمين مأخذاً، وهو نارد، عرضت موقف الإسلام، ليبقى شرع الله هو المعيار والميزان، وهو الصراط الذي ينبغي التمسك به والالتجاء إليه، وليكون الحق هو المقياس للرجال، دون أن يكون الرجال والأشخاص مقياساً للحق.

نسأل الله العليّ القدير أن يوفّقنا لما يحبه ويرضاه، وأن يسدد خطانا، وأن يلهمنا رشدنا، وأن يعلمنا ما ينفعنا، وأن ينفعنا بما يعلمنا، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه، إنه سميع مجيب.

دمشق في غرة رمضان ١٤٠٤ هـ/ الموافق ١/٦/١٩٨٤ م.

الدكتور محمّد الزحيلي



تمهيد في:

عصر إمام الحرمين

الإنسان ابن بيئته، يتأثر بها ويؤثر فيها، يتفاعل معها، ويتكيف مع ظروفها، ويتجاوب مع أصدائها، وقد تفرض البيئة على المرء منحىً معيناً، واتجاهاً خاصاً في التربية والتعليم والتوجيه والتدريس والتأليف والتصنيف، وهذا يحتم علينا أن نلقي ضوءً على عصر الجويني، وما سبقه وما عاصره في النواحي السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية والمذهبية، حتى نستطيع أن نفسر ما يعترض البحث من قضايا ومشاكل وأحداث.

ولد إمام الحرمين سنة ٤١٩ هـ، وتوفي سنة ٤٧٨ هـ، أي كانت ولادته ووفاته في القرن الخامس الهجري، ولهذا نستعرض أحداث هذا القرن من النواحي السابقة السياسية والاجتماعية والدينية والعلمية والمذهبية.

أولًا: الناحية السياسية(١):

تتميز أحداث القرن الخامس من الناحية السياسية بأن شطره الأول كان تكملة لأحداث القرن الرابع الهجري، ثم تغير شطره الثاني وكان مقدمة

---

(١) انظر المراجع التالية: الكامل في التاريخ، ابن الأثير، مجلد ٩، البداية والنهاية، ابن كثير: حـ ١٢، تاريخ الإسلام السياسي، حسن إبراهيم حسن، حـ ٢، ٣، ٤، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع، آدم متز، مختصر تاريخ العرب، سيد أمير علي، تاريخ الأمم الإسلامية، محمد الخضري، الجزء الثالث، التنبيه والإشراف، المسعودي، البدء والتاريخ، المقدسي، الجزء السادس، تقويم البلدان، البلاذري، محاضرات في تاريخ عصر الخلافة العباسية، للمرحوم الدكتور يوسف العش.

لظروف القرن الذي يليه، ولذا فإن الحديث على النصف الأول من القرن الخامس يقتضي أن يكون مقروناً مع القرن الرابع.

بلغت الدولة الإسلامية الذروة السياسية والإدارية في نهاية القرن الثاني الهجري، في عهدي الرشيد والمأمون، وحافظت ـ غالباً ـ على البقاء في القمة خلال القرن الثالث الذي شهد عمليات المدّ والجزر، فانفصلت بعض الأقاليم والأقطار، وتناوب على السلطة خليفة قوي ثم خليفة ضعيف، وظهرت الدولة الطولونية بمصر، والصفارية في سجستان، والطاهرية في فارس، والسامانية فيما وراء النهر، والأغالبة والأدارسة في شمال إفريقيا، بالإضافة إلى الدولة الأموية في الأندلس، وكانت بعض هذه الدول والأقطار تتراجع ثم تنضم إلى الدولة الأم في بغداد، لتعود إليها هيبة الخلافة من جديد.

ثم تسرب التصدع الحقيقي في القرن الرابع الهجري، وحلّ الضعف والتفتت فيها، وانفصل أكثر حكام الولايات عن مركز الخلافة، واستقلّت أكثر الأقطار، ووجهت جيوشها وقوتها ضد الخلافة العباسية أحياناً، وللتقاتل فيما بينها أحياناً أخرى، وأهم هذه الدول الفاطميون في مصر، والحمدانيون في حلب والموصل، والبويهيون في فارس والعراق ، والغزنويون في الأفغان والبنجاب وما وراء النهر، ثم ظهر في منتصف القرن الخامس السلاجقة فيما وراء النهر وفي فارس ثم بغداد والشام، وهذه نبذة قصيرة عن كلٍّ منها.

١ ـ دولة بني بويه: ظهر بنو بويه في بلاد الديلم، شمال قزوين، ويختلف المؤرخون في أصلهم ونسبهم، وكانوا ثلاثة إخوة ظهروا فجأة على مسرح الأحداث، بعد أن تولّوا بعض الولايات، فأقاموا فيها سلطانهم، ثم مدّوه إلى بلدان أخرى فاستولوا على فارس والجبال وهمذان، وشكلوا دولة بني بويه، ثم اتجهوا إلى العراق فعلم بهم الخليفة المستكفي، وكاتب أحمد بن بويه، وفتح له أبواب بغداد، ولقبه المستكفي بمعز الدولة، وأعطى أخويه ألقاباً أخرى، وأصبح لهم النفوذ والسلطة المطلقة، وامتد حكمهم في بغداد من سنة ٣٣٤ هـ إلى سنة ٤٤٧ هـ، وتعتبر دولة البويهيين من أقوى الدول التي ظهرت في هذه الفترة.

ويتصف حكم البويهيين بالشدّة والقسوة واقتطاع الأراضي واقتسام الثروات والأموال والاعتداء على الأفراد، بل والتعدّي على الخلفاء وانتقاص حقوقهم وتجريدهم عن سلطانهم، وكان بنو بويه يتبعون المذهب الزيدي ففكروا في إزالة الخلافة العباسية وإقامة خلافة علوية شيعية زيدية مكانها، ثم عدلوا عن ذلك سياسة، وخوفاً من النتائج، ولكنهم تستروا وراء الخلافة العباسية لتنفيذ مآربهم، وبسط نفوذهم، وامتداد سلطتهم على حساب الحمدانيين، والتصرّف في جميع شؤون الدولة، ولم يتركوا للخليفة إلا الاسم والمظهر الخارجي مقابل التظاهر باحترامه، وكان عدم تمرسهم على الحكم والمِران عليه سبباً في تدهور الوضع، وضعف موارد الدولة، وفساد النظام، وانتشار الفساد، واضطراب الأمن، وظهور الشكاوى، وقيام الثورات، وقويت حركة العيارين في السطو والنهب والغصب والسرقة، وتطلع الشعب إلى النهاية، وبحث عن الخلاص دون أن يجد إليه سبيلاً، حتى جاء السلاجقة، ودخل طغرلبك بغداد، واستقر فيها، وأسّس سلطانه على أنقاض البويهيين، وقضى على آخر سلاطين بني بويه، الملقب بالملك الرحيم سنة ٤٤٧ هـ، وكان محمود الغزنوي قد قضى على سلطان البويهيين في الري سنة ٤٢٠ هـ.

٢ ـ **دولة الحمدانيين**: ينتسب الحمدانيون إلى قبيلة تغلب العربية التي كانت تقطن الموصل والجزيرة، وكان حمدان متنفذاً في ماردين، واشتغل بالسياسة والتحالف مع الخوارج، فحاربهم الخليفة المعتضد، وهرب حمدان، ثم ظفر به الخليفة وسجنه، ثم أطلقه، بعد أن حارب ابنه الحسين بن حمدان مع الخليفة وقضوا على الخوارج، فأكرمه مع إخوته، وبدأ نجمهم يتألق، وشاعت شهرة الحمدانيين، ولعبوا دوراً كبيراً في الأحداث السياسية، وتولّوا إمارة الموصل وحلب، وانقسموا إلى قسمين، الأول في الموصل، وقد امتد حكمهم إلى الجزيرة وديار بكر، ثم وقع الاصطدام بينهم وبين بني بويه في بغداد، فانتصر البويهيون عليهم، فاستمر الحمدانيون في الموصل تحت نفوذ البويهيين، أما القسم الثاني من الحمدانيين فكانوا في حلب برئاسة سيف الدولة الذي استولى عليها عام

٣٣٣ هـ، وأقام فيها دولة مستقلة منفصلة عن بغداد، ولعب دوراً عظيماً في ذلك الزمن، وحاول الاستيلاء على دمشق ومصر، فأرسل إليه الأخشيد من مصر جيشاً بقيادة كافور فحاربه وانتصر عليه، وردّه عن دمشق، واستمرت المناوشات بينه وبين الفاطميين الذين أقاموا دولتهم في مصر، كما وقف موقف الدفاع والهجوم مع الروم، وكانت الحرب بينهم سِجالاً، ولم يسلم من مواجهة الفاطميين، الذين توجهوا نحو حلب، فاستنجد الحمدانيون بالروم الذين ردّوا الفاطميين عنها، ثم ضعف الحمدانيون ووقع النزاع بين الحمدانيين والقواد، وقامت الحروب الأهلية بينهم، فاستعانوا بالفاطميين وطلبوا الحماية منهم فدخل الفاطميون حلب، وأنهوا حكم الحمدانيين فيها، سنة ٣٩٤ هـ.

ويتسم حكم الحمدانيين في حلب بأنه حكم عربي شيعي، يمثّل النخوة العربية، والعزّة والكرامة، وجعل من حلب مركزاً للعلم والحضارة والثقافة، وأعلن الحرب والجهاد بقوة وحزم على الروم، وحقّق انتصارات باهرة، ولكنه لم يستطع أن يمدّ نفوذه إلى المناطق المجاورة، ولقي مقاومة عنيفة ممّن عاصره في بغداد ومصر والشام، فحاصروه في رقعة بسيطة، ثم تمكنوا من القضاء على هذا الحكم الذي لم يناهز الستين من عمره.

وهاتان الدولتان «بنو بويه، وبنو حمدان» دولتان شيعيتان، استقلتا بالأمر، ولكن بقيتا خاضعتين للخلافة العباسية عن طريق الاعتراف بالخلافة، خلافاً للفاطميين الذين انشقوا عن بغداد، وأقاموا دولتهم لمنافسة الخلافة العباسية ومناهضتها وعدم الاعتراف بها.

٣ ـ **الدولة الفاطمية**: هي طائفة من الشيعة السبعية، بدأ الدعوة لهم ميمون القداح الذي وضع حجر الأساس لحكم الفاطميين، مع الشك في نسبتهم الصحيحة إلى فاطمة الزهراء رضي الله عنها، ولذلك رفض الشيعة والعلويون الاعتراف بسلالة الفاطميين، كما أنكر ذلك القرامطة السبعية، ولكن وصولهم إلى الحكم قضى على كل ذلك، وسمّوا أنفسهم بالفاطميين.

اختار ميمون القداح ـ الذي سمى نفسه فيما بعد بمحمد الطيب ـ

السلمية مركزاً لدعوته إلى المهدي المنتظر من أولاد محمد بن إسماعيل، واتجهت الدعوة في العراق والشام نحو القوة والعنف باسم القرامطة، فتنبه لذلك ابن رئيس الدعوة ـ وهو عبيد الله بن ميمون القداح الذي ترأس العمل ـ، فتحالف مع القرامطة في الشرق، وأرسل أحد دعاته ـ وهو أبو عبد الله الشيعي ـ إلى المغرب، ثم التحق به ليسكن مع قبيلة بربرية قوية آمنت بالدعوة الفاطمية، وتعهدت بحملها، وكان المغرب قد انتشرت فيه أفكار الشيعة عن طريق الأدارسة، ثم استطاع أبو عبد الله أن يستولي على القيروان، ويهزم الأغالبة في تونس، ويؤسّس دولة فيها سنة ٢٩٦ هـ، واستلم عبيد الله بن ميمون القداح رئاسة الدولة، وسمى نفسه أمير المؤمنين، وأنه خليفة المسلمين، ودعا نفسه أنه المهدي المنتظر دون أن ينكر عليه أحد هناك لعدم معرفتهم بأصله، وبنى مدينة المهدية سنة ٣٠٨ هـ، واتخذها مركزاً له ولجيشه كما فعل المنصور في بغداد.

واتجه عبيد الله نحو الغرب فحارب الأدارسة في المغرب، وتغلب عليهم، ودخل مراكش، كما حارب الخوارج المنتشرين في قبلائل البربر، وقضى عليهم، ثم توجه نحو مصر لإقامة خلافة عامة تحلّ محل خلافة العباسيين، فاستولى جيشه على الإسكندرية، ثم التقى بالجيش العباسي بقيادة مؤنس فانهزم الجيش الفاطمي، واضطر للرجوع إلى المغرب، ولكنه لم ييأس، بل توالت الحملات على الإسكندرية، وخاصة بعد وفاة الإخشيد وكافور، واضطراب الأمور في مصر، وظهور الأزمات الاقتصادية، وتهديد القرامطة لها من الشرق، واشتغال العباسيين بحرب الروم، عندئذ جهز المعز الفاطمي جيشاً قوياً بقيادة جوهر الصقلي، وأرسل الدعاة قبله إلى مصر لنشر المبادىء الفاطمية، وإعطاء الآمال الجسيمة، والأماني العريضة للناس، واتجه جوهر إلى الإسكندرية، ففتحت له أبوابها بدون مقاومة، ثم جاءه وفد من الفسطاط للمفاوضة، فتم الاتفاق على دخول الفاطميين مصر صلحاً مع توقيع الاتفاقية بينهم، وكتابة العهد لهم، وقاومه نفر قليل من الجيش فتغلب عليهم وسحقهم ذبحاً وقتلاً، وتم له الاستيلاء على مصر سنة ٣٥٨ هـ.

وأراد جوهر مدّ نفوذه إلى الشام والحجاز، فأرسل جيشاً إلى سورية،

واستولى عليها وأحرق أسواق دمشق، وتمت الخطبة للخليفة الفاطمي فيها سنة ٣٥٩ هـ، وبنى جوهر مدينة القاهرة، وأرسل إلى الخليفة المعز يستقدمه إليها، فقدم سنة ٣٦٢ هـ، وأصبحت مصر مركز الدعوة والخلافة الفاطمية، واستمروا في التوسع حتى قضوا على الحمدانيين في حلب، وفرضوا سيطرتهم على الحجاز، وأسسوا دولتهم المترامية الأطراف، وبدأوا ينافسون الخلافة العباسية في كل شيء، وعاش ملكهم نحواً من مائتين وسبعين عاماً.

ويتصف العصر الفاطمي بانتشار مظاهر الأبّهة والعظمة، والتظاهر بالتسامح مع الشعب، وزيادة العمران والأبنية للخلفاء والقواد والجيش، واتساع دُور العلم لنشر الدعوة الفاطمية الإسماعيلية مع الترتيب الدقيق لأنظمة الحكم والدواوين، كما يتصف الحكم بالاعتماد على اليهود والنصارى، وكانت الطبقة الحاكمة منعزلة عن بقية الشعب، بينما يتمتع الجيش بالنفوذ والسلطة، وهو مؤلف من فئتين متفاوتتين، فأدى ذلك مع الزمن إلى التقاتل والتناحر على السلطة، مع تسرّب الضعف إلى الدولة، وتولّي الأطفال والصغار سُدّة الخلافة، واستمرار الحروب الخارجية مع الدول المجاورة، واستيلاء الصليبيين على كثير من أراضي الدولة الفاطمية، فانهار الحكم، فتحالف مع الصليبيين لحمايته، ثم التجأ إلى القائد الزنكي شيركوه، فأتى صلاح الدين الأيوبي إلى مصر، واستلم الحكم بعد شيركوه، ثم نقض الخلافة الفاطمية، وقضى على المذهب الإسماعيلي سنة ٥٦٧ هـ، ووحد بين مصر والشام ثم قاتل الصليبيين وطردهم من بيت المقدس، وحرّر البلاد والعباد[1].

٤ ـ **الدولة الغزنوية**: وتسمى دولة بني سُبُكتِكين، وهم جماعة من الموالي الأتراك الذين أقاموا دولتهم في غزنة بأفغانستان، ثم امتدت إلى بلاد الأفغان والبنجاب، واستمرت من سنة ٣٥١ هـ إلى سنة ٥٨٢ هـ، وبدأوا بالعمل مع السامانيين الفرس، ثم استقلوا عنهم، وشرعوا بمناوأتهم والنزاع

---

(١) انظر: النجوم الزاهرة، ابن تغري بردي ٣/٦ وما بعدها، الناصر صلاح الدين، للدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور ص ٧٥.

معهم، ويعتبر سبكتكين هو المؤسِّس الحقيقي للدولة الغزنوية الذي مدَّ سلطانه إلى الشرق على البنجاب وإلى الغرب فاستولى على خراسان وما وراء النهر والهند، ثم تعاون مع السامانيين ضد بني بويه واستولوا على نيسابور التي تولّاها محمود بن سبكتكين الذي استلم السلطة فيما بعد، ويعتبر من أشهر رجال هذه الدولة بل من أشهر أعلام الإسلام، ووسّع نفوذه إلى سجستان والهند، وقضى على حكم السامانيين في خراسان، وأزال حكم البويهيين في الريّ وأصبهان وبلاد الجبل، وحارب السلاجقة، كما حارب أبناؤه وأحفاده السلاجقة، وطردوهم من خراسان بمساعدة طغرل، ثم عقدوا الصلح معهم.

وتمتاز الدولة الغزنوية بأنها كانت على المذهب السني، وتتبع المذهب الشافعي، وتعترف بالخليفة في بغداد، وتعلن الجهاد لنشر الإسلام في كل مكان، وكان لهم الفضل في دخول الإسلام إلى الهند، وحاربوا أهل البدع والأهواء كالمعتزلة والجهمية والقرامطة والإسماعيلية وأتباع الفاطميين، ولذلك عمل الفاطميون في مصر على استمالة محمود الغزنوي ودعوته إلى فكرتهم فلم يستطيعوا تحقيق ذلك، ثم زالت الدولة الغزنوية على يد شهاب الدين الغوري سنة ٥٨٢ هـ، فتداعى سلطانهم في الهند، وانقسموا إلى أُسرات مستقلة.

٥ ـ **الدولة السلجوقية**: وتهمنا دراسة هذه الدولة من عدة نواح، فقد لعبت الدور الأول في خراسان ونيسابور موطن الإمام الجويني، وأثناء حياته، وقضت على دولة البويهيين في العراق وفارس، ويعتبر دخول السلاجقة إلى بغداد حداً فاصلاً في الخلافة العباسية، فانتقلت من دور إلى دور آخر استمر معها حتى سقطت بغداد على يد التتار عام ٦٥٦ هـ.

والسلاجقة جماعة من الأتراك الغُزّ، ينتسبون إلى سُلجوق بن تُقاق، الذي ظهرت أمارات النجابة عليه، فقرّبه ملك الترك، ولقبه «بقائد الجيش» ثم خاف على نفسه منه، وعزم على قتله، فعلم سُلجوق بذلك، فهرب مع جماعته إلى بلاد الإسلام، واعتنق الدين الحنيف، وصحّ إيمانه واستقر في

تركستان، وأخذ يغير على بلاد الأتراك الكفار ويضمها للدولة الإسلامية، فظهرت قوته فاستنجد به السامانيون لمساعدتهم ضد الأتراك، وساهموا في الجهاد وفتح البلاد، ولمع نجمهم، وبرز منهم أرسلان بن سلجوق الذي ظهـر نفوذه في بخارى، وشارك ميخائيل بن سلجوق بالغزو، ثم مات سلجوق وابنه ميخائيل، فتولى الزعامة أولاد ميخائيل، وخاصة طغرلبـك، فدانت لهم العشائر بالطاعة، وبدأت المناوشات والحروب بينهم وبين محمود الغزنوي، فانتصروا عليه وعلى ابنه مسعود عدة انتصارات فيما وراء النهر، واستولوا على مقاليد الأمور، وسيادة المدن والأقطار، واستمروا من نصر إلى نصر، ودخل طغرلبك نيسابور ومرو وسرخس، وخطب له فيها في شعبان سنة ٤٢٩ هـ، ولقِّب بالسلطان المعظم، وبملك الملوك، وجلس للمظالم في نيسابور، ثم دخلها ثانية عام ٤٣١ هـ فسكن الناس إليه، وبدأ السلاجقة يمتدون إلى بلخ وجرجان وطبرستان وخوارزم والري وقزوين وهمذان، حتى سيطروا على شرق الدولة العباسية بأكملها، وأقاموا حكمهم فيها، وعيّنوا نوابهم على الأقاليم المختلفة، ثم اتجهوا إلى العراق، ووصلوا مشارف بغداد، وأرسل طغرلبك رسالة إلى الخليفة، وكانت أحوال بني بويه قد ساءت، وتفرقت كلمتهم، وزالت من القلوب هيبتهم، ولم يستطيعوا حفظ الأمن في الداخل، ولا ردّ العدو من الخارج، وعبث العصاة والمتمردون بزعامة البساسيري في العراق، وهددوا الخليـفـة، وأرادوا تقويض دولة بني العباس وضمهـا إلى الفاطميين بمصر، وأيّد البويهيون في أواخر أيامهم البساسيري للانضواء تحت الخلافة الفاطمية، وإلغاء الخلافة العباسية، وهو ما كانوا يهـددون بـه العبـاسيين باستمرار، فاستنجد الخليفة العباسي القائم بالسلاجقة وكتب إلى طغرلبك مستغيثاً، فلبى نداءه، ودخل بغداد بنفس بالطريقة التي دخلها أحمد بن بويه من قبل، وأظهر طغرلبك الطاعة والولاء إلى الخليفة، وقضى على آخر سلاطين بني بويه وهو الملك الرحيم، وذلك سنة ٤٤٧ هـ، فانقرضت دولة بني بويه، وظهرت دولة السلاجقة الفتيـة الجديدة، التي بقيت في السلطة والنفوذ حتى سقوط الخلافة العباسية على يد التتار.

وتمتاز دولة السلاجقة، وخاصة في عهدها الأول في القرن الخامس الهجري (٤٤٧ هـ ـ ٤٨٥ هـ) بزعامة طغرلبك وألّب أرسلان وملكشاه، بميزات هامة، فقد اتسع سلطانهم حتى فاق سلطان البيت الغزنوي ودولة بني بويه، وامتد ملكهم في عهد ملكشاه من حدود الصين شرقاً إلى أقاصي بلاد الشام غرباً، ومن البلاد الإسلامية في الشمال، إلى جنوب بلاد اليمن، وقضوا على دولة بني بويه والدولة الغزنوية وانتصروا على الفاطميين وأخذوا منهم بلاد الشام، وحرّروا منهم الرملة وبيت المقدس، ودحروا الروم في عقر دارهم، وانتصروا عليهم انتصاراً ساحقاً، وأسروا أمراءهم وملوكهم ثم عفوا عنهم، وأدى الأباطرة لهم الجزية في عهد ملكشاه[1]، كما قضوا على الفتن الداخلية والثورات الباطنية، والحركات الانفصالية، وأعادوا للدولة العباسية الهيبة والاحترام والوقار، ووحدوا السلطة، ووسعوا رقعة الخلافة، وفتحوا أقطاراً كثيرة، ودخل أهلها في الإسلام، وكانت معاملتهم للرعية والشعب جيدة، فكانوا يجلسون للمظالم بأنفسهم ليردّوا الحقوق إلى أصحابها، وازدهرت الحياة في عهدهم، وشجعوا العلم والعلماء، وقام نظام الملك بفتح المدارس في كل مدينة، وكان وزيراً لألب أرسلان وملكشاه، لتشجيع العلم ونشر الحضارة وتوسيع دراسة العلوم الدينية والعقلية، وإعادة الحياة الإسلامية، وشرح عقيدة أهل السنّة والجماعة، وتدريس مذاهب الأئمة الأربعة، وملاحقة الأفكار الدخيلة، والعقائد الباطنية، وآراء الشيعة والفرق الأخرى، يقول الدكتور حسن إبراهيم حسن: «وإلى السلاجقة يرجع الفضل في تجديد قوة الإسلام، وإعادة تكوين وحدته السياسية»[2].

هذه لمحة موجزة عن الدول التي كانت قائمة في القرن الخامس الهجري، وكانت تلقي ظلالها وآثارها على مركز الخلافة العباسية في بغداد، وعلى النواحي السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية في نيسابور ـ موطن إمام الحرمين الجويني ـ، ويضاف إليها الدولة الأموية في الأندلس والدولة الزيدية

---

(١) مختصر تاريخ العرب ص ٢٧٠.

(٢) تاريخ الإسلام، له: ٤ ص ٢.

في اليمن وبلاد الديلم، ونكتفي بالإشارة إلى هاتين الدولتين لبعدهما عن بغداد ونيسابور من جهة، ولضعف تأثيرها على الصورة العامة لعصر الجويني وموطنه من جهة أخرى.

هذه صورة سريعة للناحية السياسية في القرنين الرابع والخامس ويضاف إلى كل ذلك تلك الحروب المشتعلة بين الدولة الإسلامية أو الدول الإسلامية وبين الروم البيزنطيين، فلم تهدأ أوارها ولم تقف سنة من السنين، وكانت الحروب سجالاً بينهم، حسبما تكون الدول الإسلامية أو الدولة البيزنطية في حالة قوة وهدوء ونفوذ واستقرار داخلي، كما يضاف إلى ذلك الحروب الداخلية بين هذه الدول والإمارات فيما بينها، والثورات والحروب مع الفرق المتعددة داخل الأقاليم كالقرامطة والمعتزلة والخوارج والإسماعيلية والفاطمية والباطنية.

وباختصار فإن الدولة الإسلامية الكبرى قد انحلّت في القرن الرابع الهجري، وتفتت إلى دول صغرى، واستمر هذا الوضع إلى القرن الخامس الذي عاش فيه إمام الحرمين الجويني، وبعد موته بقليل توجه الصليبيون نحو الشرق، ووضعوا أقدامهم في أنطاكية لينتقلوا منها إلى المدن والبلاد الأخرى.

وقد تولى الخلافة في عصر الإمام الجويني خليفتان فقط، وهما:

١ ـ القائم بأمر الله، أبو جعفر، عبد الله، الذي ولي الخلافة بعد أبيه القادر بالله، أحمد بن إسحاق، بعهد منه، وكانت بيعته سنة **٤٢٢** هـ وهو الخليفة السادس والعشرون من بني العباس، وبقي خليفة **٤٤** سنة حتى عام **٤٦٧** هـ، وكان سلطانه ضعيفاً أمام مطالب القواد، ولم يبق للدولة والخليفة هيبة أمام الجند وقطاع الطرق واللصوص الذين سرقوا دار الخليفة، وكان تحت سيطرة ونفوذ بني بويه الذين يتصرفون في الأمور كما يشاؤون، ثم استنجد بالسلاجقة برئاسة طغرلبك للقضاء على البويهيين.

وكان هذا الخليفة فاضلاً تقياً ورعاً عالماً متديناً كريماً يشجع العلم ويكرم العلماء، وكانت له مهارة خاصة في فن الكتابة، وشغف عظيم بعمل الخير وإقامة العدل.

٢ ـ المقتدي بأمر الله، أبو القاسم، عبد الله بن محمد بن القائم، وقد بويع بعد وفاة جده سنة ٤٦٧ هـ وبقي خليفة إلى أن توفي سنة ٤٨٧ هـ، واستمر في الخلافة ١٩ سنة وثمانية أشهر، كان قوي النفس، عظيم الهمّة، أصلح كثيراً من الأحوال ببغداد، وهو من خيرة بني العباس، وكان سلطان السلاجقة في عهده ملكشاه الذي كان عادلاً ذا فضل وإنصاف، شجاعاً مقداماً صائب الرأي والتدبير مشجعاً للعلم ونشر الحضارة والعمران والتقدم وفتح المدارس. . .

وكان نفوذ السلاجقة واضحاً في نيسابور وخراسان في عهد إمام الحرمين، وكانت الحرب سِجالاً بين السلاجقة والبويهيين في هذه البقاع في النصف الأول من القرن الخامس، فتارة ينتصر البويهيون، ويتولون السلطان والسيادة، ويحاولون نشر ودعم آراء الشيعة فيها، وتارة ينتصر السلاجقة ويعيدون الأمور إلى نصابها، وهذه الظروف القلقة، والحوادث المتوالية، وما يرافقها من فتن دينية وتعصب وملاحقة للعلماء والفقهاء أثّرت على إمام الحرمين، ودفعته للهجرة عن بلده، والرحلة إلى بغداد ومكة والمدينة للدراسة والتدريس، كما سنرى.

ومن هذا العرض التاريخي السريع لعصر إمام الحرمين في القرن الخامس نرى أن الإمام عاش بعصرين مختلفين، فكان شبابه في عصر سياسي معين يسيطر بنو بويه على الخلافة فيه، وكانت كهولته وشيخوخته في عصر آخر، يسيطر فيه السلاجقة على بغداد وفارس وخراسان.

ولا بدّ من التنبيه أنه على الرغم من هذا الانقسام في الدولة، وانفصال الأقاليم فيها، وتعدّد السيادات والحكومات، فإن وحدة الفكر الإسلامي بقيت سائدة، وإن الرأي العام يشعر بوحدة الوطن الإسلامي، وإن هذه الدول والأقطار والأقاليم تشكل من حيث الجوهر داراً واحدة هي دار الإسلام، وكان الأفراد والجماعات ينتقلون من قطر إلى آخر، ومن إقليم إلى إقليم، ومن دولة إلى أخرى في ظل الإسلام وتحت رايته وأحكامه وشريعته، بدون قيود ولا غربة ولا إجراءات ولا مضايقات، مما أتاح للعلماء اللقاء على مائدة العلم وحلقات الدرس والبحث والمناظرة.

ثانياً ـ الناحية الاجتماعية[1]:

إن الناحية السياسية تنعكس مباشرة وبسرعة على الحالة الاجتماعية، وتؤثر فيها تأثيراً بارزاً، لأن الحالة الاجتماعية تتناسب طرداً مع الحالة السياسية، وإن كانت لا تسير معها بخطٍ متوازٍ.

كانت الحالة الاجتماعية في الدولة العباسية عامة، وفي بغداد خاصة، سيئة في كثير من النواحي، وتترك آثاراً متعددة.

فالأمن أو الطمأنينة تكاد أن تكون مفقودة في غالب الأحيان، والفوضى والفساد يعيث في جنبات بغداد وما حولها بظهور حركة العيارين الذين هاجموا بغداد عام ٣١٥ هـ، وعاثوا فيها فساداً، وأعملوا فيها النهب، والقرامطة يمارسون أعمال النهب والسلب، والقتل والغصب، في بلاد الشام، ويهددون مصر معها.

واللصوص والقتلة يجلسون على قارعة الطريق في بغداد، ومتى أرخى الليل سدوله سطوا على الدُور والحوانيت حتى أقصاهم الخليفة المعتضد (المتوفى سنة ٢٨٩ هـ) عن بغداد.

والاضطرابات السياسية والدينية والمذهبية منتشرة في كل مكان، وخاصة في نهاية عهد البويهيين في النصف الأول من القرن الخامس الهجري، ولما استولى السلاجقة على زمام الحكم عملوا على نشر الوعي، وفتح المدارس، لاستتباب الأمن، أو إعادة الهدوء والاستقرار والطمأنينة إلى ربوع الخلافة الإسلامية، والقضاء على الفتن والعصبيات الممقوتة.

وكان المجتمع يتألف من طبقتين: طبقة الخاصة، وطبقة العامة، وتشمل الطبقة الخاصة أصحاب الخليفة، وذوي قرباه، ورجال الدولة البارزين، كالأمراء والقواد والكتاب والقضاة والفقهاء والعلماء والأدباء.

---

(١) انظر: الحضارة الإسلامية ١٣/١، ظهر الإسلام ٩٠/١ وما بعدها، ضحى الإسلام ١٧/١ وما بعدها، رجال الفكر والدعوة ص ٦٦ وما بعدها.

وتشمل الطبقة العامة سواد الناس من باقي أفراد الشعب، وسائر المجتمع.

وكان الشعب يتركب من جنسيات مختلفة، وقوميات متعددة، كالعرب والأتراك والفرس والروم والأكراد والهنود، ولم يقتصر هذا التركيب على بغداد ـ عاصمة الخلافة ـ بل كان يشمل معظم المناطق والمدن، لانتقال الناس والشعوب من منطقة إلى أخرى، واستقرارهم فيها، وأن تعدد الدول الإسلامية، واستقلال بعضها عن بعض، كان يقتصر على النواحي السياسية والعسكرية، بينما كانت الحدود مفتوحة، والجسور عامرة أمام أفراد الشعب من جميع الطبقات، وينتقلون بحرية كاملة من قطر إلى آخر، ويستقرون حيث يشاؤون، وكما يحلو لهم، بحسب ظروفهم الخاصة، فمثلاً هناك مجموعات كبيرة من قبائل عربية مشهورة كانت تقطن خراسان ومرو وما وراء النهر وغيرها من الأماكن.

وعلى الرغم من أن الإسلام لم يفرّق بين شعب وشعب، وأمة وأمة، وقوم وقوم، بل جعل الجميع متساوين أمام الله تعالى، وصرّح بالمبدأ الإلّهي، والشعار الإسلامي في القرآن الكريم فقال تعالى: ﴿ يا أيّها الناس، إنّا خلقناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا، إنَّ أكرمكم عند الله أتقاكم، إنَّ اللَّهَ عليم خبيرٌ﴾ (الحجرات/١٣)، وبيّن الرسول الكريم أنه لا فضل لعربي على أعجمي، ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى والعمل الصالح، فقال عليه الصلاة والسلام: «أيها الناس، ألا إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على أعجمي، ولا لأعجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود، ولا أسود على أحمر، إلا بالتقوى»[(١)]، وعلى الرغم من كل ذلك فقد ظهرت النعرات القومية، وبرزت بشكل واضح في زمن العباسيين، وارتفع شأن الفرس أولاً، ثم علا مركز الأتراك، ووقعت اشتباكات كثيرة بين الأقوام، وامتلأت القلوب حقداً وضغينة وكراهة، وتميزاً وانفصالاً.

---

(١) رواه الإمام أحمد، (مسند أحمد ٥/٤١١).

ولكن هذا التمايز والتفاوت والعنصرية كانت منحصرة في رجال الحكم والجيش والولاة، ومن سار في ركبهم، وتعلق بأذيالهم، ولم يمتد إلى أفراد الشعب وبقية الرعية، بل كان المعيار هو العلم والعمل، ولم يكن للجنسية أو القومية شأن في رفع من ارتفع من العلماء مثلاً، ولا في إخماد ذكر من انطوى اسمه في التاريخ، فالعروبة لم ترفع الشافعي أكثر مما يستحق، والفارسية لم تنقص من شأن أبي حنيفة ومكانته التي تبوأها بعلمه وفضله واجتهاده، والعجمة لم تؤثر في مكانة البخاري ومسلم، ولم يخطر في ذهن العلماء أن يختاروا مكاناً أو قطراً لأنه عربي أو أعجمي، بل كانوا يوقنون في قرارة نفوسهم، مع جماهير المسلمين، أن بلاد الإسلام دار واحدة، ينتقلون فيها، ويرحلون في جنباتها، ويستقرون في أية أرض خصبة ينتفعون منها، أو ينفعون فيها، وأكبر دليل على ذلك حياة إمام الحرمين، كما سنرى.

وكان الترف المادي والبذخ والإسراف كثيراً في العصر العباسي، وخاصة في قصور الخلفاء والقواد والحكام، وبرز ذلك في الملابس والأطعمة والاحتفالات والقصور والأثاث، بينما ظهرت علائم البؤس والفقر والظلم والعدوان على فئات أخرى، وكان العلماء وغالبية الناس ينعمون باليقين في الإيمان، والقناعة في الرزق، والزهد في الحياة، والوسطية في المعيشة.

ووقف بعض الخلفاء والأمراء والحكام موقفاً مشرِّفاً في القضاء على هذه المفاسد الاجتماعية، فالخليفة المقتدي بالله (المتوفى سنة ٤٨٧ هـ) نفى المغنيات والمفسدات من بغداد، وقام العلماء أيضاً بواجب الإصلاح والتبليغ، والتوجيه والدعوة، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر في جميع أرجاء الدولة، كما كان أتباع المذهب الحنبلي في بغداد يقومون بدور الشرطي على العوام والخواص معاً.

وكانت طبقة الرقيق منتشرة في المجتمع، ولكن معاملتهم كانت جيدة بشكل عام، وخاصة إذا قورنت مع معاملة الرقيق وأحوالهم في بقية العالم، كما أن النظرة إليهم في المجتمع الإسلامي لم تكن متدنية بسبب الأخلاق الإسلامية، والتعاليم الدينية التي وردت في معاملة الرقيق، منها قوله ﷺ:

«إن إخوانكم خولكم، جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل، وليلبسه مما يلبس، ولا تكلفوهم ما يغلبهم، فإن كلفتموهم ما يغلبهم فأعينوهم»[1]، وكانت أغلب أمهات خلفاء بني العباس من الجواري والإماء[2].

وكان المجتمع يضم في جنباته أهل الذمة من اليهود والنصارى، وكانوا يمارسون الحرية الدينية، ويتمتعون بالتسامح الديني، ويشاركون في جميع الأعمال العلمية والاجتماعية، ويتولون مناصب بارزة، ويصلون إلى مراكز عالية.

وفي العصر العباسي انتشر الغناء ومجالس الطرب والموسيقى والعزف في القصور وردحات العواصم، وتفشت الرذيلة في العراق، وفشا شرب الخمر، وكثرت المواخير والحانات، وانحلّت الأخلاق بين الفئات الحاكمة والمستغلة في المجتمع، وفي رجال الجيش، وخاصة في بغداد، بينما كانت الجماهير تلتزم بالأحكام الشرعية عقيدة وشريعة، إيماناً وسلوكاً، نظرياً وعملياً، وكان الناس يلتفّون حول العلماء العاملين، ويقدمون لهم أسمى آيات الاحترام والتقدير والإجلال والحفاوة، ويلتزمون بآرائهم وتوجيهاتهم، مما أوغر نفوس الحكام على العلماء فنكلوا بهم، وأنزلوا فيهم النوازل أحياناً، بينما اتجهوا إلى كسب خواطرهم، وطلب مرضاتهم، والتقرّب إليهم، ورفع مكانتهم، وتقديم العطايا لهم في أحيان أخرى، فكانت مكانة العلماء رفيعة وسامية على الصعيدين الرسمي والشعبي، كما سنرى ذلك في بحث مكانة إمام الحرمين الجويني.

ثالثاً: الناحية العلمية والثقافية والحضارية[3]:

بعد أن يطّلع المرء على الحالة السياسية والاجتماعية في القرن

---

(1) رواه البخاري وهذا لفظه، ومسلم، (انظر: صحيح البخاري ٢/٥٦، صحيح مسلم بشرح النووي ١١/١٣٢).

(2) انظر: محاضرات المجمع العلمي العربي بدمشق ٢/٣١٧.

(3) انظر: ظهر الإسلام ١/١٥٩، تاريخ الأمم الإسلامية ٣/٣، محاضرات في تاريخ الخلافة =

الخامس يتبادر إلى ذهنه صورة سوداء قاتمة عن الحالة العلمية والثقافية والحضارية، ويتخيل الانحطاط الحضاري، وفقدان الثقافة، وركود العلم، وندرة العلماء، وذلك أن هذه الأمور مرتبطة غالباً بالاستقرار السياسي وازدهاره، والانتعاش الاجتماعي وعدالته، ولكن الحقيقة خلاف ذلك تماماً، وأن الناحية العلمية والثقافية والحضارية كانت في طريق معاكس للحالة السياسية.

فعلى الرغم من الوهن أو التصدع الذي أصاب الدولة الإسلامية في القرنين الرابع والخامس، فإن الثقافة والحضارة، والعلم والتعليم بقي شامخ الأنف، عالى الرأس، واستمر العلماء يجوبون الأرض، ويكشفون المجاهيل، ويتزودون بالمعارف والبحوث، ويحققون النتائج، ويقطفون الثمار اليانعة، ويقدمون للإنسانية قطوفاً دانية شهية في جميع مجالات الحضارة والثقافة والعلم.

ويكفي للتدليل على ذلك أن نذكر بعض النماذج التاريخية، فالفقه الإسلامي بلغ مرحلة النضوج والكمال في هذين القرنين، واستقرت المذاهب، وقام الفقهاء في كل مذهب بتدوين الأحكام، وتقعيد القواعد، وتأصيل أصول الفقه، كما بلغت الترجمة أوجها، ونقلت الثقافات القديمة إلى اللغة العربية والبلاد الإسلامية، وتقدمت العلوم المختلفة، كالطب والفلك والفلسفة والرياضيات والكيمياء، وظهر النوابغ في كل فن، كابن سينا والغزالي والفارابي، ووصل الأدب إلى القمة، وانتشرت النوادي الأدبية، وأندية الشعر في المحافل العامة والخاصة.

ويرجع السبب إلى هذه النهضة العلمية والثقافية إلى العوامل التالية:

١ ـ دعوة الإسلام إلى العلم بمختلف ميادينه، ورفعه مكانة العلماء، مما جعل العلم غاية في ذاته، دون أن يكون مرتبطاً بالدولة والخلافة ورجال الحكم، وقد دعا القرآن إلى النظر في الكون، ودفع إلى المشاهدة واستعمال

= العباسية، العش ص ١٦٧، مختصر تاريخ العرب ص ٢٥٣، ٢٦١، الحضارة الإسلامية ١٢/١، ياقوت الحموي ص ٤٧ من أعلام العرب، تاريخ الأمم الإسلامية، محمد الخضري ٣/٣.

العقل، وحثّ على البحث في خفايا الأشياء للاستفادة منها، وفتح الأعين والعقول على طلب النفع والفائدة من أية جهة كانت، لأن الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها التقطها.

٢ ـ اتجاه الدول المرتبطة بالخلافة، أو المستقلة عنها إلى تشجيع العلم والعلماء، لتوطد أركانها، وتجذب الناس إليها، وتباري غيرها، بل لتنافس غيرها، ولم تبق بغداد ـ عاصمة الخلافة ـ المركز الأساسي للعلم والعلماء، بل أصبحت معظم المدن والعواصم موئلاً للعلم والعلماء، ومركزاً للبحث، وكان حكام الأقاليم، أو أمراء الدويلات المستقلة، يشجعون العلم، ويغدقون الأموال على ذلك، ويقرِّبون العلماء، ويقدمون لهم التسهيلات المادية، ويعقدون لهم المجالس العلمية والمناظرات، وتألقت المدن الإسلامية بالعلم في دمشق وحلب والقاهرة وبخارى ونيسابور والأندلس.

٣ ـ الاختلاف المذهبي للدول والإمارات، فكانت كل دولة تتسابق مع الدول الأخرى في تشجيع العلم والعلماء لنشر آرائها الخاصة، ومذاهبها الفكرية والدينية كما سنرى في الحالة الدينية والمذهبية.

ويضاف إلى هذه الأسباب أن الحالة السياسية المتردية، والفساد الاجتماعي، كانا محصورين تقريباً في الجهات الحاكمة، ومن يقترب منهم، وكان الانفصال شبه كامل بين الطبقة الحاكمة وبين معظم أفراد الشعب، كما رأينا ذلك سياسياً واجتماعياً، ومن هنا بقي البحث العلمي قوي الجانب، وكان الحكام بحاجة إليه، أكثر من حاجة العلم لهم، كما كان الحكام يلتجئون إلى العلم، ويستعينون بالعلماء لبسط نفوذهم السياسي، وتأمين استقرارهم الاجتماعي، ورفع مكانتهم بين الناس، وكسب رضاء الخليفة، أو توفير الهيبة لهم أمام الأمراء والحكام الآخرين.

ولذلك بلغت معظم العلوم أوجها في القرنين الرابع والخامس الهجريين، وتقدم الفقه والحديث والتصوف والرياضيات والفلك والطب والجبر والمثلثات والمنطق والفلسفة والجغرافيا والتاريخ، وقد ازدهرت هذه العلوم في القرن الخامس الهجري، وبرز فيها فطاحل العلماء، والأئمة

الكبار، والأدباء المشهورون، والشعراء البارزون، والطلاب في كل فرع من هذه الفنون، وكان لهذه التظاهرة العلمية الكبيرة أثرها في حياة إمام الحرمين، وتكوين ثقافته، واتساع أفقه دراسةً وبحثاً وتأليفاً.

وفي القرنين الرابع والخامس فتحت المدارس بكثرة، وشاع لدى معظم المؤرخين أن نظام الملك المعاصر لإمام الحرمين الجويني أول من فتح المدارس للعلم والتعليم، لأنه فتح مدرسة رسمية في كل مدينة تقريباً، وكانت تسمى باسمه، مثل نظامية بغداد، ونظامية نيسابور، وكان يفتح المدارس، ويخصّص لها المخصصات المالية، ويوفر لها الطلاب، ويعين لها العلماء الذين يغدق عليهم الأموال لنشر العلم، ويحاول تعيين أشهر علماء العصر للتدريس في هذه المدارس.

والواقع أن المدارس كانت موجودة قبل نظام الملك، مثل مدرسة البيهقي في نيسابور، والمدرسة السعدية التي بناها الأمير نصر بن سبكتكين أخو السلطان محمود في نيسابور أيضاً، والمدرسة التي بناها إسماعيل الاستراباذي الواعظ في نيسابور أيضاً، والمدرسة الرابعة بنيسابور التي بنيت للأستاذ أبي إسحاق الاسفراييني (ت ٤١٨ هـ)، وأنشأ أبو حاتم البستي (ت ٣٥٤ هـ) مدرسة وألحق بها مكتبة ومسكناً للغرباء بالمجان، ورتب لكل منهم معاشاً، وأنشأ الشافعية للنيسابوري مدرسة سنة ٣٤٩ هـ، كما أنشأ الشافعية في طهران مدرسة شافعية للحاتمي سنة ٣٦٢ هـ، وأنشأ أبو علي الحسيني مدرسة لتعليم الحديث كان يفِد عليها ألف طالب سنة ٣٩٣ هـ، وكان للشريف المرتضى (ت ٣٥٥ هـ) مدرسة يجري على طلابها الأرزاق، وغير ذلك من المدارس، وأهمها الجامع الأزهر الذي بناه الفاطميون في القاهرة، وأن مؤرخ الإسلام الحافظ الذهبي هو أول من زعم أن نظام الملك أول من بنى المدارس، وردّ عليه السبكي وغيره[1].

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي ١٣٢/٣، ٣١٤/٤، مقال نظام الملك والمدارس النظامية للدكتور يحيى الخشاب ص ٥٤٥ من مجلة اللغة العربية، العدد الخامس.

وهذا لا يقلِّل من أهمية العمل الجبار الذي قام به نظام الملك، وهو الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي (ت ٤٨٥ هـ) الذي تولى الوزارة لألب أرسلان وملكشاه، وبنى المساجد والرباطات، والمدارس وغيرها[١].

يقول المرحوم يوسف العش: «شهد القرن الرابع والقرن الخامس نهضة في أرجاء العالم الإسلامي ارتفعت إلى الذروة، وهي نهضة فكرية وأدبية وفنية، وقد أعطت الحضارة الإسلامية العربية خير ما عندها في ذلك نضجاً ورفعة»... ثم يقول: «والحضارة الإسلامية العربية بعد هذا العصر تأخذ في التقهقر شيئاً فشيئاً»[٢] ثم يذكر أمثلته في العهد البويهي في بغداد، والدولة الحمدانية في حلب، والفاطمية في القاهرة، وأن الشيعة أحضروا معهم «وسائل الدعوة وهي العلم والكتب، ونشروا العلم في كل مكان، وأسسوا دُور العلم، ووقفوها على العلماء، وأنفقوا عليها الأموال الضخمة، وقبلوا في هذه الدُور السُنيِّين إلى جانب الشيعة، وغايتهم في ذلك أن يدخلوا في فكر السنّة مذهب التشيّع، لكن هؤلاء عرفوا الخطة، وعرفوا واجبهم نحوها»[٣]، وكان هذا الأمر أحد البواعث الرئيسية لنظام الملك والسلاجقة في فتح المدارس لتصحيح الاعتقاد، ونشر الوعي الصحيح، وتعليم الفقه على مذاهب الأئمة الأربعة وأهل السنّة والجماعة.

وقد تعددت مراكز الثقافة والعلم والمدنية والحضارة في القرنين الرابع والخامس، وكانت مراكز الثقافة تشمل المسجد والزاوية والكتّاب والمدرسة والمارستان وبيت الحكمة والمكتبات والرباط وديوان الإنشاء وبيوت العلماء وغيرها، ولم تنفرد بغداد بذلك، بل نافستها مراكز أخرى متعددة، مثل قرطبة في الأندلس حاضرة الأمويين، والقاهرة بمصر، وبخارى عاصمة السامانيين الذين شجعوا العلم والأدب وصارت بخارى في عهدهم كعبة العلماء

---

(١) انظر: طبقات الشافعية ٤/٣١٢.
(٢) محاضرات في تاريخ الخلافة العباسية ص ١٦٧.
(٣) المرجع السابق، صفحة ١٨٦، ٢٠٠، ٢١٢.

والأدباء[٣]، وأصبهان والري[٢] مركز البويهيين، وكانت الري من مفاخر مدن الإسلام في القرن الرابع والقرن الخامس، وكان بها مكتبة كبيرة، ومشفى يدرس بها الطب، وكانت مركزاً لعلماء الحديث وعلماء الكلام، والقرّاء والزهاد، وخوارزم وغزنة مركز الغزنويين، ونيسابور ومرو في شرق الدولة العباسية، وحلب حاضرة الحمدانيين، ودمشق في سورية.

وكانت المنافسة العلمية والسياسية شديدة بين العواصم والمدن الإسلامية، وكان الخلفاء والأمراء والملوك والسلاطين وحكام الولايات يشجعون العلم، ويكرمون العلماء، ويتنافسون في ذلك، وكان الحكام المتنفذون في الأقاليم، والملوك المنفصلون عن بغداد، والأمراء المستقلون عن الخلافة، يلجؤون إلى العلم، ويتحصنون به، ويعملون على نشر الثقافة وفتح المدارس، لدعم ملكهم وسلطانهم بجميع مقوِّمات الحضارة، والاستعانة بالعلوم والعلماء لتقوية أسس الملك.

كما كان تعدّد الفرق الدينية والمذاهب الفقهية والكلامية باعثاً لنشاط الحركة العلمية، وتأجيج نارها في عصر الجويني، فقد استخدمت هذه الفرق والمذاهب العلم وسيلة لتحقيق أغراضها، واستعانت بالأساليب العلمية وفنون الثقافة والأدلة العقلية لنشر مبادئها والانتصار لها.

وهكذا نلاحظ أن الحياة السياسية والاجتماعية تزداد ضعفاً وسوءً وتفرقاً وانقساماً في هذا العهد، بينما كانت العلوم والثقافة وجوانب الحضارة تتألق وتزدهر، وتنتشر وتتقدم، وتركت هذه النواحي آثاراً واضحة في حياة إمام الحرمين وتكوين ثقافته، وتعدّد مناحيها، وكثرة تآليفه في فنون مختلفة، كما سنرى

رابعاً: الناحية الدينية في الفرق والمذاهب:

ظهرت بذور الفرق الإسلامية والمذاهب الفقهية في نهاية العهد

---

(١) انظر: الإعلام بمناقب الإسلام ص ١٠، ١١.

(٢) الري مدينة فارسية على بعد أميال قليلة من طهران، وهي الآن أطلال. (أحسن التقاسيم ص ٣٩٠، معجم البلدان ٤/ ٣٦٠).

الأموي، وتبلورت في الوجود خلال العصر العباسي، وقامت فعلاً في نهاية القرن الثاني الهجري، وأخذت هيكلها الكامل، واستقرت مبادئها في القرن الثالث، وانقرض بعضها في القرن الرابع، وبقي المهم منها حتى القرن الخامس.

فالمذاهب الفقهية كانت عديدة، والمجتهدون كُثُر في القرن الثاني والثالث، منهم المذاهب الأربعة، الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي، ومذاهب التابعين كالحسن البصري والثوري وإبراهيم النخعي وحماد، ومذهب الليث بن سعد والأوزاعي وزيد بن علي وغيرهم، وغابت أكثر هذه المذاهب في القرن الخامس الهجري، واستقرت مذاهب الأئمة الأربعة، وشملت جميع الأقطار الإسلامية، وتركز بعضها في مناطق دون أخرى، وكان الخلاف بين أتباعها منحصراً في المجال النظري والمناظرات والتآليف والتدريس، ولم يصل الخلاف إلى الانقسام أو التقاتل والتناحر والشجار، إلا ما كان من الحنابلة في بغداد، فإنهم كانوا يمثلون الشرطي وحامل العصا على عدة جبهات، فتارة يوجهونها ضد الأشاعرة عامة، وتارة ضد الشافعية، وتارة ضد أصحاب الأهواء أو البدع أو الصوفية في قلب بغداد، وكانوا في الغالب يهتمون بصغار الأمور، ويتمسكون بالجزئيات، ويغفلون عن عظام الأمور، ولا يقيمون وزناً لقضايا الأمة والخلافة التي كانت تعصف بها العصبيات، وتهددها الأخطار الداخلية من الفلسفة والباطنية، والأخطار الخارجية من الروم والكفار على ثغور الدولة الإسلامية، وأخطار الانقسامات والتجزئة وظهور الدول المستقلة في أرجاء العالم الإسلامي، فمن القضايا التي أثارها الحنابلة في بغداد، وأشعلوا فيها نار الفتنة أنهم حاولوا سنة ٤٤٧ هـ منع أتباع الإمام الشافعي من الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة، ومنع الترجيع في الأذان، ومنع القنوت في صلاة الفجر، وغضب فقهاء الشافعية، وتطور الأمر حتى وصل إلى حافة الصدام والاقتتال، فتراجع الحنابلة عن قولهم وفعلهم، وهدأت الحال[١]، ومن ذلك ثورتهم على الخطيب البغدادي وتسمير بابه

---

(١) الكامل، لابن الأثير ٨/ ٣٢٠.

ومحاولة قتله لأنه ذكر الإمام أحمد بن حنبل بين المحدّثين، ولم يذكره بين الفقهاء، وقيل لغير ذلك[1].

وكان الخلاف على أشده بين المالكية والظاهرية في الأندلس والمغرب الغربي، وكان ابن حزم الظاهري الفقيه والمحدّث والأصولي على رأس الظاهرية، كما كان الخلاف والتعصب مستحكماً بين الشافعية والحنفية في العراق وخراسان وما وراء النهر، وبين الشافعية والمالكية في مصر، ولكن كان خلافاً علمياً، ومقتصراً على الكتب والتآليف والمناظرات وتأصيل الأصول وتقعيد القواعد لكل مذهب، وبيان الحجج والأدلة والبراهين على ترجيح هذا المذهب على ذاك، وعرف ذلك بعلم الخلاف، وسوف نفصّل القول في هذا الموضوع عند دراسة كتاب الجويني «إحقاق الحق».

وفي هذا القرن خرج المعتزلة من حلبة السباق والنزاع والقتال الفكري بعد أن تولى المعتزلة منذ القرن الثاني لواء الدفاع عن الإسلام شريعة وعقيدة من الجانب العقلي وفي علم الكلام والفلسفة، ومرّت فترات طويلة كانت المعتزلة هي الفارس الوحيد في هذا الميدان للوقوف ضد الفلسفة الإغريقية التي كانت وراء دولة بيزنطة والديانة النصرانية، وضد الفلسفات الفارسية والهندية والوثنية وما شابهها، أو تفرع عنها من أديان ومذاهب، وما تسرب منها إلى الفرق والمذاهب، ولم تقتصر المعتزلة على إشهار السيف والجدل مع غير المسلمين، بل سلّطت أسنّتها على أهل السنّة والجماعة، وأقنعت بعض الحكام والخلفاء بآرائها، وحاولت فرضها بالقوة وإكراه الناس عليها، إلى أن ألقت رحالها في القرن الخامس نهائياً، ولم يبق للمعتزلة إلا مجال التأليف والكتابة ومحاولة الدعوة لآرائها بالإقناع والبحث والتدريس، ولمع في هذا القرن كبار المعتزلة كأبي الحسين البصري (٤٣٠ هـ)، والقاضي عبد الجبار (٤١٥ هـ)، وأبو يوسف القزويني صاحب التفسير الكبير (٤٨٨ هـ)، والحاكم الجشمي (٤٩٤ هـ)، وأحيط بالمعتزلة من عدة جوانب، وارتفع النكير عليهم حتى اضطر شيخ المعتزلة أبو علي بن الوليد أن يلزم التدريس

---

(١) انظر: البداية والنهاية ١٠٢/١٢، ١١٥، ٦٦، الحاكم الجشمي ص ٤٧.

في بيته خمسين سنة حتى توفي سنة ٤٧٨ هـ، وبدأت ملاحقة المعتزلة ومطاردتهم على يد محمود بن سبكتكين سنة ٤٢٠ هـ بغزنة والري ونيسابور، ثم تابع السلاجقة وغيرهم ملاحقة المعتزلة، ومنعوهم من الكلام والتدريس بالاعتزال[١].

ولكن المعتزلة تركت أثرها الظاهر عند الشيعة عامة، والزيدية خاصة، وتبنى آراءهم بنو بويه في بغداد وخراسان وما وراء النهر، كما اعتمد عليها الزيدية في اليمن وبلاد الديلم.

وكانت الصوفية قد انتشرت في معظم البلاد، وتسرب إليها كثير من الطقوس والشعائر والمظاهر التي تتنافى مع الإسلام، ودخل في عقائدهم كثير من مبادىء الباطنية والزهد الهندي وتعاليم الوثنية، وتسرب إلى صفوفهم المشبوهون في العقيدة والسلوك للتستر من جهة، والعبث بأحكام الشريعة من جهة ثانية، لذلك قام القشيري إمام الصوفية وزعيمهم في القرن الخامس بتصنيف رسالته المشهورة «رسالة القشيري» ليبين الطريق الصحيح للتصوف، ويشرح العقيدة الصحيحة للمسلمين، وينفي كل ما علق في العقيدة والسلوك والمظاهر من أباطيل وسخافات وانحراف.

وكان الشيعة منتشرين في البلاد الإسلامية، واستطاعوا أن يفرضوا نفوذهم على أغلب بلاد الإسلام، فأقاموا فيها دولاً وحكومات وحكاماً، كالفاطميين في مصر وشمال إفريقيا والشام، والحمدانيين في حلب والموصل، والبويهيين في بغداد وشرق الدولة الإسلامية، والزيدية في اليمن والديلم، وكان النزاع بين الشيعة وأهل السنّة دائماً لا ينقطع، وكانت صوره تختلف، فتارة كان نزاعاً فكرياً هادئاً، ولكنه في أغلب الأحيان كان يقترن بالقتل والسفك والنهب والحرق، وإذا كانت السلطة بيد الشيعة فلا يعني ذلك أن الأمر مستتب لهم، أو مستقر في أيديهم، فقد كان أهل السنّة لا ينامون على ضيم، ولا يقبلون آراء الفاطميين في مصر، وآراء الشيعة في

---

(١) انظر: الحاكم الجشمي ص ٣٦ وما بعدها.

بغداد، ولا يسكتون عليها، وكذلك العكس، وكانت الحالة السياسية وامتلاك السلطة عاملاً محرِّكاً لإيقاد نار الفتنة والنزاع، وكان الجيش أحياناً منقسماً إلى فرق بحسب قوميته ومذهبه، فيصطدم مع بعضه أحياناً، ويغذي الخلاف أحياناً أخرى، وتكررت الفتن بين الشيعة والسنّة حتى صارت أمراً عادياً في بغداد وغيرها[١].

وكان وراء هذه الفرق والمذاهب، وأخطر من جميع ما سبق، وأكثرها فتناً وتهديداً وخراباً فتن الباطنية الذين تستروا وراء الصوفية أو الشيعة أو وراء مذاهب كلامية كالجهمية والمجسمة والمشبهة وغيرهم، وعملوا على إفساد الدين، وتحريف الأحكام، وإدخال الفلسفات القديمة بين المسلمين، وادعوا أن نصوص القرآن والسنّة لها ظاهر ولها باطن، والباطن لا يعرفه إلا فئة مختصة، واجتمع حولهم أناس من نوعيات مختلفة، ممّن يريد الثأر من الإسلام والمسلمين، أو يحمل الحقد على الخلافة العباسية، أو كرد فعل ضد الظاهرية، أو يتأثر بالغضب لآل البيت والتشييع، ولم يقتصر نشاط الباطنية وخطرها على الفكر والقول والدعوة، بل أصبحت مؤسسة سرية إرهابية يخشى جانبها، وتمارس القتل والاغتيال، وتهدد العلماء والوزراء ورجال الحكم، وصارت الدول تحسب لذلك الحساب، وقتل على أيديهم العديد، منهم نظام الملك والحاكم الجشمي[٢].

وكانت نيسابور موطن إمام الحرمين الجويني تعجّ بهذه المذاهب والفرق والفلسفات، وكانت موطناً للمعتزلة ودعوتها وتدريسها، ثم انتشر فيها مذهب الأشاعرة، وظهرت فيها الفتن بين الشيعة وأهل السنّة، وبين المعتزلة والأشاعرة، ولم يستقر الأمر لمذهب الأشعري في بغداد ونيسابور إلا في نهاية القرن الخامس وأول القرن السادس، وتبنى السلاجقة مذهب الأشاعرة، ولكن بعد صراع مرير، وسب متبادل مع المعتزلة، وشتم على المنابر، وتستر

---

(١) انظر: البداية والنهاية ١٢/٥٨، ٦٢، ٦٦، ١٢٧، الحاكم الجشمي ص ٤٥، الحضارة الإسلامية ١/١٣، الجويني ص ٣٤ وما بعدها.

(٢) انظر: رجال الفكر والدعوة ص ١٤٣، ١٤٨، ١٥١، الحاكم الجشمي ص ٧٢.

وراء السلطة والحكام، وفي أول عهد السلاجقة بالذات نقل إلى أول ملكهم طغرلبك أقوال غريبة وتفسيرات مشوهة عن أبي الحسن الأشعري فتحامل عليه، ونادى بتكفير من يقول بذلك، وأمر بسب الأشعري على المنابر، وذلك قبل دخوله بغداد ما بين سنة ٤٤٣ هـ وسنة ٤٤٧ هـ، فثارت حفيظة الأشاعرة برئاسة القشيري والجويني وغيرهما مما أدى إلى خروج الجويني من نيسابور، كما سنرى ذلك في رحلاته، ومنع طغرلبك الأشاعرة من الوعظ والخطابة، حتى اجتمع بجماعة منهم، ودار الحوار والمناظرة بينهم، وبيّنوا له آراء الأشاعرة في العقيدة والصفات، فتراجع عن ذلك، وقال: إنما لعنّا من يقول بتلك الآراء[1].

وباختصار فقد كان القرن الخامس وعصر إمام الحرمين مملوءً بالفرق والمذاهب، وكان الاختلاف سبباً في الفتن والنكبات، وفي الصورة المقابلة فقد أعطى القرن الخامس ثروة عظيمة وضخمة في الإنتاج والتآليف، وظهر فيه كبار العلماء والفقهاء الذين تركوا آثاراً خالدة، وبقيت بصماتهم محفوظة حتى اليوم، فمن الشافعية القفال المروزي والقاضي حسين وأبو الحسن الماوردي والشيرازي والشيخ أبو حامد الإسفراييني والأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني والحليمي وأبو محمد الجويني وغيرهم، ومن الحنفية أبو عبد الله الدامغاني والقُدوري وأبو زيد الدبوسي، ومن الحنابلة القاضي أبو يعلى الفراء، والحسن بن حامد، وابن البناء، ومن المالكية أبو الوليد الباجي، وابن عبد البر القرطبي، ومن المعتزلة أبو الحسين البصري والقاضي عبد الجبار، ومن المحدّثين الحافظ أبو بكر البيهقي والخطيب البغدادي والحاكم النيسابوري، ومن علماء الكلام القشيري وأبو بكر الباقلاني، ومن الظاهرية ابن حزم الأندلسي، ومن الشيعة الشريف المرتضى وابن المعلم محمد بن محمد (٤١٣ هـ)، وغيرهم.

وإلى هنا ننتهي من هذا التمهيد عن عصر إمام الحرمين، من النواحي

---

(١) انظر: البداية والنهاية ١٢/٦٤، طبقات الشافعية الكبرى ٣/٣٨٩، ٤/٢٠٩، ٥/١٧٠، ١٧٦.

السياسية والاجتماعية والعلمية والثقافية والدينية، لندرك الظروف التي أحاطت بسيرة إمام الحرمين، والمؤثرات غير المباشرة في حياته، لننتقل إلى عرض سيرته ونشأته وتربيته، ونخوض في حياته الشخصية من النواحي التربوية والثقافية والعلمية، ونعرض علومه وتصانيفه وإنتاجه ومآثره في الفصول القادمة.

الفَصْل الأوَّل

سيرة إمام الحرمين

نعرض في هذا الفصل نبذة مختصرة عن سيرة إمام الحرمين الجويني، لنعرف شيئاً من ترجمته، ونطّلع على نشأته وتربيته، وعلى طلبه للعلم وشغفه به، ورحلاته لتحصيل العلم وجمعه، لإبراز حياته الخاصة، وهويته الشخصية[1].

اسمه ونسبه:

هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن حَيُّويَة، الجويني، النيسابوري.

وينسب إمام الحرمين إلى جوين ونيسابور، وهما من بلاد فارس، وفي شمال إيران اليوم، وجوين ناحية من نواحي نيسابور، وتقع على طريق القوافل من بَسْطام إلى نيسابور، ويحدّها من الشرق مدينة «بَيْهق»، ومن الشمال جاجَرْم، وتعتبر جوين منتزهاً، ومنطقة زراعية بين جبلين، في القسم الشمالي مجموعة قرى صغيرة، الواحدة بجنب الأخرى، بنسق واحد، وفي

---

(١) انظر ترجمة الجويني في: طبقات الشافعية الكبرى ٥/١٦٥، العقد الثمين ٥/٥٠٧، وفيات الأعيان ٢/٣٤١، طبقات الشافعية للإسنوي ١/٤٠٩، طبقات الشافعية لابن هداية الله ص ٦١، تبيين كذب المفتري ص ٢٧٨، المنتظم ٩/١٨، روضات الجنات ص ٤٦٣ ط حجر، المختصر في أخبار البشر ٢/١٩٦، النجوم الزاهرة ٥/١٢١، الأعلام ٤/٣٠٦، معجم المؤلفين ٦/١٨٥، هدية العارفين ص ٦٢٦، مفتاح السعادة ٢/٣٢٨، كشف الظنون ١/٨٦، ١٩٥، تراجم الرجال، الجنداري ص ١٩، البداية والنهاية ١٢/١٢٨، شذرات الذهب ٣/٣٥٨.

القسم الجنوبي الأقنية التي تسقي القرى، وتبعد جوين عن نيسابور عشرةُ فراسخ[1]، ويتمتع أهلها بالشهرة والصيت الواسع، وخرج منها عدد من العلماء، وقد فتحها يزيد الجرشي الذي بعثه عبد الله بن عامر بن كُرَيزْ والي البصرة من قبل عثمان بن عفان رضي الله عنه، بعد سنة ٢٨ هجرية[2].

أما نيسابور فهي مدينة عظيمة من مدن فارس، والعجم يسمّونها «نَشَاوور»، فتحها المسلمون على يد عبد الله بن عامر في أيام عثمان رضي الله عنه، وبنى بها مسجداً، وقيل فتحها الأحنف بن قيس في أيام عمر، وانتقضت ففتحها عبد الله بن عامر ثانياً صلحاً، وتتوسط نيسابور مناطق آهلة بالسكان، وتبعد عن «الري» ستة عشر فرسخاً، وتبعد عن «سرخس» أربعين فرسخاً، وكانت مركزاً للعلم والعلماء، كما سنبين ذلك، كما كانت عاصمة للحكام والولاة كما سبق، وتوالت عليها النكبات، حتى خرج التتر من وراء النهر سنة ٦١٨ هـ، واستولوا على مملكة خوارزمشاه، فهرب الناس إلى نيسابور، وتحصنوا بها، فلحق بهم التتر، ونصبوا عليها المجانيق، وحاصروا أهلها، وقتلوهم، ولم يتركوا بها حائطاً، وحرقت منازلهم، ولم يبق لها أثر[3].

ونسبة إمام الحرمين إلى جوين منحدرة له من والده الشيخ أبي محمد الجويني، الذي ولد فيها، ونشأ في جنباتها، وأخذ الفقه والأدب عن علمائها، ثم رحل إلى نيسابور لطلب العلم، واستقر فيها للتعليم والتدريس والتأليف حتى ذاع صيته، وشاعت شهرته، كما سنذكره بعد قليل، وعُرف بالجويني، وانتقل النسب إلى أولاده، وعرف إمام الحرمين بالجويني.

أما نسبة إمام الحرمين إلى نيسابور فذلك بسبب ولادته فيها، بعد أن استقر بها والده، وترعرع إمام الحرمين في نيسابور، ونهل فيها العلم، وأقام فيها طوال حياته باستثناء أوقات رحلاته، ثم تولى فيها التدريس والخطابة

---

(١) مراصد الإطلاع ٣٦٢/١، النجوم الزاهرة ١٢١/٥، الأنساب ١٤٤/ب.

(٢) فتوح البلدان ص ٥٠٠.

(٣) مراصد الاطّلاع ١٤١١/٣، فتوح البلدان ص ٤٩٩، ٥٠٠.

والوعظ في المسجد والمدرسة النظامية إلى أن مات، ودفن فيها، كما سنذكره تفصيلاً.

وإن نسبة إمام الحرمين إلى جوين ونيسابور، وهما من أعمال خراسان، توحي بأنه فارسي الأصل، أو أعجمي، وأنه غير عربي، ولكن كثيراً من كتب التراجم والرجال تذكر في ترجمة أبي محمد الجويني والد إمام الحرمين، أنه عربي الأصل، فقال ابن الجوزي: «وأصلهم من العرب، من قبيلة يقال لها: سِنْبِس»[1]، وقال ابن الأثير: «وهو من بني سِنْبِس، بطنٌ من طيء»[2]، وقال ابن كثير «أصله من قبيلة يقال لها سِنْبِس»[3]، وقال ابن السبكي: «وعن الشيخ أبي محمد أنه قال: نحن من العرب، من قبيلة يقال لها: سِنبِس»[4]، وهذه نقول كثيرة تدل على أن نسبة والد إمام الحرمين عربي، وأن إمام الحرمين من دم عربي أصيل، وإن الواقع التاريخي يؤكد أن عدداً من القبائل العربية قد انتقلت عند الفتح الإسلامي وبعده إلى خراسان وما وراء النهر، واستقرت هناك، بالإضافة إلى استمرار تنقل العرب المسلمين أفراداً وجماعات إلى جميع الأصقاع الإسلامية للدعوة والعلم والتجارة والجهاد والاستيطان.

ولكن لم ينقل عن إمام الحرمين أنه افتخر بالانتساب للعرب، أو اتّكل على هذا النسب، وسواء صحّ نسبه من دم عربي أم لم يصح، فإن إمام الحرمين كان عربي الفكر، وعربي القلب، وعربي اللسان، وعربي العقيدة، وإن عشرات الملايين اليوم، ومئات الملايين في الماضي والمستقبل لن يبلغوا عروبة إمام الحرمين، ونطقه بالعربية، وتأليفه بالفصحى، وبلاغته في الأسلوب، وسلامة كتبه وعلمه على قواعد العربية، وأن النسب في نظر إمام الحرمين، وفي موازين الدين والإيمان، والشريعة والإسلام، لا يقدم ولا

---

(١) المنتظم ٩/١٨.

(٢) الكامل لابن الأثير ٩/٣٥٣.

(٣) البداية والنهاية ١٢/٥٥.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى ٥/٧٤، وانظر: طبقات الشافعية للإسنوي ١/٣٣٨، جمهرة أنساب العرب ص ٤٠٢.

يؤخر، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿ يا أيّها الناس إنّا خلقناكم من ذكر وأنثى، وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم، إن الله عليم خبير ﴾ (الحجرات/١٣)، وبيّن رسول الله ﷺ أنه لا فضل لعربي على أعجمي، ولا لأعجمي على عربي إلا بالتقوى والعمل الصالح، كما سبق، وقال عليه الصلاة والسلام: «إن الله قد أذهب عنكم عَبيَّةَ الجاهلية، وفخرَها بالآباء، مؤمن تقي، وفاجر شقي، أنتم بنو آدم، وآدم من تراب، ليدَعَنَّ رجالٌ فخرهم بأقوام، إنما هم فحم من فحم جهنم، أو ليكونُن أهونَ على الله من الجُعلان التي تدفع بأنفها النتن»[١].

ولادته:

اختلف علماء التاريخ وتراجم الرجال في وقت ولادة إمام الحرمين الجويني، لكنهم اتفقوا على تاريخ وفاته.

فذكر ابن الأثير أن مولده سنة ٤١٠ هـ، ثم ذكر في نفس الصفحة أن مولده سنة سبع عشر وأربعمائة، ولم يوافقه على القول الأول أحد من العلماء[٢]، وذكر ابن الجوزي أنه ولد سنة ٤١٧ هـ، وهذه الرواية أرجح من السابقة، ولقرب العهد بين ابن الجوزي والجويني، ولأن الجويني أستاذ لشيخ ابن الجوزي مباشرة، وكثيراً ما يقول ابن الجوزي في كتابه: «وروى عنه شيخنا زاهر بن طاهر الشحامي»[٣].

وذهب معظم المؤرخين إلى تحديد ولادة إمام الحرمين الجويني في الثامن عشر من المحرم[٤] سنة ٤١٩ هـ، الموافق للثاني والعشرين من شباط عام ١٠٢٨ م.

---

(١) رواه الإمام أحمد وأبو داود عن أبي هريرة مرفوعاً.

(٢) الكامل ١٠/١٤٥، ونقل ذلك عن الكامل ابن العماد في «المختصر في أخبار البشر ٢/١٩٦»، ثم نقل ابن العماد عن «تاريخ ابن أبي الدم، أن مولده سنة تسع عشرة وأربعمائة».

(٣) المنتظم ٩/١٨، وأيد ابن الجوزي في تحديد ولادة الجويني سنة ٤١٧ هـ ابن تغري بردي في (النجوم الزاهرة ٥/١٢١) والجنداري في (تراجم الرجال ص ١٩).

(٤) ذكر اليافعي اليمني أن مولده في ثاني عشر المحرم، (مرآة الجنان ٣/١٣١)، ولعلّ ذلك تصحيفاً عن ثامن عشر.

والغالب ترجيح هذه الرواية الثانية، لأن جميع المترجمين للجويني اتفقوا على أنه عاش تسعة وخمسين عاماً، وأنه توفي سنة ٤٧٨ هـ، فتكون ولادته عام ٤١٩ هـ في المحرم، وأن أكثر الرواة ذكروا ذلك[١].

وسوف نفصّل مرضه ووفاته ودفنه في نهاية هذا الكتاب.

كنيته ولقبه:

الكنية اسم يطلق على الشخص للتعظيم كأبي الفضل أو بالنسبة للأولاد كأبي سلمة، وغالباً ما يكون للولد الأكبر كأبي شريح[٢]، وقد تطلق الكنية للعلمية الصرفة كأبي بكر، وقد تطلق لما يلابس الشخص من أمور وحالات، كأبي هريرة، لأنه حمل هرّة، وأبي تراب لعلي لأنه نام على باب المسجد فتغيّر بالتراب.

وكان إمام الحرمين الجويني يكنّى بأبي المعالي، ويطلق عليه ذلك بين أهله وعشيرته وبلده، ثم انتقل إلى تلاميذه وأتباعه، وشاع وانتشر في الكتب والمصنفات، وهذه الكنية ليست بالنسبة لولده، وإنما هي للتعظيم والوصف والمدح، باعتباره يقصد معالي الأمور وأشرفها، وأنه قد حصل على المكانة العالية والرفيعة في تحصيل العلم، والدعوة إلى الدين، والردّ على الخصوم، وإحقاق الحق، وإزهاق الباطل، وبيان الصواب، وترجيح القوي، والسداد في المناظرات والاستدلال، فكني بأبي المعالي.

واللقب في الأصل النبذ بالتسمية، وهو منهي عنه وحرام، لقوله تعالى: ﴿ ولا تنابزوا بالألقاب ﴾ (الحجرات/١١)، ولكن قد يجعل اللقب علماً من

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٦٨/٥، طبقات الشافعية للإسنوي ٤٠٩/١، تبيين كذب المفتري ص ٢٨٥، طبقات الشافعية، ابن هداية الله ص ٦١، العقد الثمين ٥٠٧/٥، مفتاح السعادة ٣٢٩/٢، ٣٣١، البداية والنهاية ١٢٨/١٢، وفيات الأعيان ٣٤٣/٢، الأعلام الزركلي ٣٠٦/٤، الجويني، فوقية ص ٢١.

(٢) روى أبو داود والنسائي عن شريح بن هانىء أن أباه وفد على رسول الله ﷺ، وأنه قال له: «فما لك من ولد؟ قال: لي شريح ومسلم وعبد الله، قال: فمن أكبرهم؟ قال: قلت: شريح، قال: فأنت أبو شريح» (انظر: سنن أبي داود ٥٨٥/٢، سُنن النسائي ٢٢٦/٨).

غير نبذٍ ولا انتقاص ولا تعيير، فلا يكون حراماً كالأعرج والأخفش والأعمش، ويقصد منه محض التعريف مع رضا المسمى به، وقد يكون بقصد التعظيم والشهرة، كركن الدين، وشمس الأئمة، وشيخ الإسلام.

وقد أطلق الناس والعلماء على الجويني لقبين، الأول: ضياء الدين، ويظهر أن ذلك وصف لعمله ودعوته وكتبه وقدرته على إنارة الطريق للدفاع عن العقيدة، وإضاءة النور على الطريق القويم، للإيمان الصحيح، والرد على الفرق الأخرى التي كانت سائدة في عصره، وهو تقدير له، وثناءٌ على عمله وإنتاجه وآثاره[1].

واللقب الثاني الذي شاع وانتشر، وصار الجويني معروفاً به، هو إمام الحرمين، وصار هذا اللقب مختصاً به، ومتى أطلق إمام الحرمين في الكتب والمصنفات والعلوم، فهو المقصود، بل زاد الأمر في كتب فقه الشافعية، فإذا أطلق «الإمام» فإياه يعنون.

والسبب في هذا اللقب أن الجويني خرج إلى مكة المكرمة فحج ثم ذهب إلى المدينة المنورة للزيارة، ثم جاور بمكة أربع سنين للعبادة والتدريس والإفتاء والتصنيف ومجالسة العلماء، وهناك جمع أقوال المذهب الشافعي وطرقه، وصنف كتابه الكبير المشهور «نهاية المطلب في دراية المذهب»، وأضاف ابن العماد فقال: «وأقام بمكة والمدينة أربع سنين يدرّس ويفتي ويصنّف، وأمّ بالناس في الحرمين الشريفين، فسمي لذلك إمام الحرمين»[2].

---

(١) قال الباخرْزي في ترجمة الشيخ أبي محمد الجويني والد إمام الحرمين: «اشتق كنيته شبله من معاليه». دمية القصر ص ١٩٦. (وانظر: وفيات الأعيان ٣٤١/٢، مفتاح السعادة ١١٠/٢، العبر ٢٩١/٣، طبقات الشافعية، الإسنوي ٤٠٩/١، شذرات الذهب ٣٥٨/٣، هدية العارفين ص ٦٢٦.

(٢) المختصر في أخبار البشر ١٩٦/٢. (وانظر: المراجع السابقة، طبقات الشافعية الكبرى ١٧٦/٥، البداية والنهاية ١٢٨/١٢، العقد الثمين ٥٠٧/٥، الأعلام ٣٠٦/٤، طبقات الشافعية، ابن هداية الله ص ٦٢، المنتظم ١٨/٩).

ويصف ابن السبكي مجاورة الجويني بالحرمين، فيقول: «ثم زَمْزَم له الحادي بذكر زَمْزم، وناداه على بعد الديار البيتُ الحرام، فلبّى وأحرم، وتوجَّه حاجّاً، وجاور بمكة أربع سنين، يدرِّسُ ويفتي، ويجتهد في العبادة ونشر العلم، حتى شَرُف به ذلك النادي، وأشرقت تلاع ذلك الوادي، وأسبلت عليه الكعبةُ ستورها، وأقبلت عليه وهو يطوف بها، كلما اسودَّ جُنح الليالي بيَّض بأعماله الصالحة دَيْجورها، وصفت نيته مع الله، فلو كانت الصفا ذات لسان لشافهته جهاراً، وشكر له المسعى بين الصفا والمروة إقبالاً وإدباراً»[1].

وقال الخوانساري: «ثم خرج إلى الحجاز، وجاور بمكة أربع سنين يدرّس ويفتي ويجمع طرق المذهب، ويقبل على تحصيله، وبهذا قيل له: إمام الحرمين، قلت: هكذا قيل إنه لقِّب بهذا اللقب بهذا السبب، وكأنه صار متعيناً في الحرمين، متقدماً على علمائها، مفتياً فيهما، ويحتمل أنه على وجه التفخيم له، كما هو العادة في قولهم: ملك البحرين، وقاضي الخافقين، ونسبة إمامته في الحرمين لشرفهما توصلاً إلى الإشارة إلى شرفه وفضله وبراعته ونبله وتحقيقه وفهمه»[2].

وأطلق بعض العلماء على إمام الحرمين الجويني لقباً ثالثاً، وهو «فخر الإسلام»، لأنه مما يفتخر به كل مسلم، وأنه فخر للإسلام أن ينجب من أمثاله تربية وعلماً وتحصيلاً وإنتاجاً[3].

أُسرته:

كانت ولادة إمام الحرمين في أُسرة علمية عريقة، تتوارث العلم، ويأخذ بعضهم عن بعض، وكانت العلوم تحيط بالأُسرة، مما كان لـه أبلغ الأثر في نشأة إمام الحرمين وتربيته وتوجيهه وتعميق ثقافته، وساعدته على تلقّي العلم

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى ٥/١٧٠.

(٢) مرآة الجنان ٣/١٢٥.

(٣) انظر: تبيين كذب المفتري ص ٢٧٨، مرآة الجنان ٣/١٢٩، طبقات الشافعية الكبرى ٥/١٧٩.

في وقت مبكر، والإحاطة بأولياته منذ الصغر، لذلك نذكر نبذة مختصرة عن ترجمة أفراد الأسرة الذين أحاطوا به منذ الولادة، وخلال حياته.

١ ـ والد إمام الحرمين:

هو عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن حَيُّويه، الشيخ أبو محمد الجويني، الملقب بركن الإسلام، ولد في قرى جوين، ونشأ فيها، وقرأ الأدب على أبيه يوسف بن عبد الله، أبي يعقوب، كما أخذ الفقه في جوين عن أبي يعقوب الأبيوردي، ثم خرج إلى نيسابور، فلازم أبا الطيب سهل بن محمد الصعلوكي، وتفقه عليه، ثم انتقل إلى مرو فاشتغل على أبي بكر القفال المروزي في الفقه والحديث، واستفاد منه وانتفع به، وأتقن عليه المذهب والخلاف، وقرأ عليه طريقته وأحكمها، وسمع الحديث من بلاد شتى على جماعة، وصار له المعرفة الواسعة بالفقه والأصول والنحو والتفسير والأدب، ثم عاد إلى نيسابور سنة ٤٠٧ هـ[١]، وقعد للتدريس والفتوى ومجلس المناظرة وتعليم الخاص والعام، وكان مهيباً لا يجري بين يديه إلا الجد والبحث والتحريض على الدراسة والتحصيل والعلم، وكان مجتهداً في العبادة، كثير الورع، شديد الزهد، محتاطاً لدينه، حتى قال فيه الإمام عبد الواحد بن عبد الكريم القشيري: كان أئمتنا في عصره، والمحققون من أصحابنا يعتقدون فيه من الكمال والفضل والخصال الحميدة ما إنه لو جاز أن يبعث الله نبياً في عصره لما كان إلا هو، من حسن طريقته وورعه وزهده وديانته وكمال فضله.

وكان الشيخ أبو محمد الجويني إماماً في التفسير والفقه والأدب والعربية، وتخرّج عليه خلق كثير منهم ولده إمام الحرمين.

وصنّف التفسير الكبير المشتمل على أنواع العلوم، وصنّف في الفقه التبصرة والتذكرة ومختصر المختصر والسلسلة وموقف الإمام والمأموم والفرق

---

(١) ذكر ابن السبكي وغيره أن الشيخ أبا محمد الجويني رجع إلى نيسابور سنة ٤٠٧ هـ، بينما ذكر الإسنوي أنه عاد إلى نيسابور سنة ٤١٧ هـ.

والجمع أو الفروق[1]، وله تعليق في الفقه متوسط، وشرح الرسالة، قال ابن السبكي: «ويحتمل له شرح على عيون المسائل»[2] وشرع في تأليف كتابه «المحيط» مع عدم التقيد بالمذهب، فانتقده البيهقي، فرجع عن إتمامه، وله شعر، وآخر كتاب صنفه «عقيدة أصحاب الإمام المطلبي الشافعي رحمه الله وكافة أهل السنة والجماعة»[3].

ومرض الشيخ أبو محمد الجويني سبعة عشر يوماً، ثم توفي بنيسابور في ذي القعدة سنة ثمان وثلاثين[4] وأربعمائة هجرية، وهو في سن الكهولة[4].

وفضائل الشيخ أبي محمد الجويني كثيرة ومشهورة، وكانت إرهاصاً لمكانة ابنه إمام الجويني، فإن الأصل الطيب ينبت الثمر الطيب، وينتج الخيرات الحسان، وإن صلاح الأب ينتقل إلى الأبناء ويفيدهم إذا كانوا صالحين، والله سبحانه تعالى يقول: ﴿والذين آمنوا، واتبعتهم ذريتهم بإيمان، ألحقنا بهم ذريتهم﴾ (الطور/٢١)، ويبيّن القرآن الكريم العلّة في رعاية الخضر لأموال اليتيمين فقال تعالى: ﴿وكان أبوهما صالحاً﴾ (الكهف/٨٢)، أما مجرد النسب وصلاح الآباء بدون إيمان ولا عمل من الأولاد فلا ينفع ذلك شيئاً، والله سبحانه وتعالى يبرىء نوحاً من ابنه، ويقول

---

(١) يوجد نسخة من هذا الكتاب مخطوطاً، وقال عنه فؤاد سيد في «فهرس المخطوطات المصورة ١/٢٤٧»: في هذا الكتاب ذكر العلل التي أوجبت افتراق ما افترق، واجتماع ما اجتمع من مسائل في الشرع ربما تتشابه صورها، وتختلف أحكامها، نسخة كتبت في القرن الثامن بخط جيد، مكتبة ترخان ١٤٦، ٣١٥ ورقة تقريباً، حجم متوسط».

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٥/٧٥. (٣) انظر: تبيين كذب المفتري ص ١١٥.

(٣) ذكر ابن السمعاني في «الذيل» أنه توفي سنة ٤٣٨ هـ، بينما ذكر في «الأنساب» أنه توفي سنة ٤٣٤ هـ.

(٤) انظر ترجمته في (طبقات الشافعية الكبرى ٥/٧٣، وفيات الأعيان ٢/٢٥٠، البداية والنهاية ١٢/٥٥، طبقات الشافعية للإسنوي ١/٣٣٨، تبيين كذب المفتري ص ٢٥٧، المنتظم ٨/١٣٠، الأنساب ١٤٤ ب، مرآة الزمان ٣/٥٩، مفتاح السعادة ٢/٣٢٤، طبقات الشافعية، ابن هداية الله ص ٤٨، روضات الجنات ص ٤٦٣، دمية القصر ص ١٩٦، الكامل في التاريخ ٩/٣٥٣).

له: ﴿ إنه ليس من أهلك، إنه عمل غير صالح ﴾ (هود/٤٦)، وأن الأنساب تنقطع بين الناس عند تقييم الأعمال، ووضع الميزان للحساب، قال تعالى: ﴿ فإذا نُفِخَ في الصُّورِ فلا أنساب بينهم يومئذ ولا يتساءلون ﴾ (المؤمنون/١٠١)، ويعلن ذلك رسول الله ﷺ لآله وأقربائه وعشيرته وابنته، وأن مجرد النسب لا يغني عنهم شيئاً، ولا بدّ من الإيمان والعمل، فقال عليه الصلاة والسلام: «يا بني كعب بن لؤي أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني مرّة بن كعب أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني عبد شمس أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني عبد مناف أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني عبد المطلب أنقذوا أنفسكم من النار، يا فاطمة أنقذي نفسك من النار، فإني لا أملك لكم من الله شيئاً، غير أن لكم رحماً سأبلُّها ببلالها»[1]، ولذلك فلا عبرة لنقل الخلافة أو المناصب الشرعية أو الوظائف الدينية أو غيرها للأبناء فوراً بدون كفاءة وتوفر الشروط المطلوبة شرعاً.

ولما توفي الشيخ أبو محمد الجويني كان ابنه إمام الحرمين دون العشرين سنة من عمره، فأقعد مكانه للتدريس وتولى المناصب بعده لكفاءته وجدارته وتفوقه، ثم فاق أباه في ذلك كما سنرى.

٢ ـ أُم إمام الحرمين:

اتفق علماء التراجم والرجال على أن أُم إمام الحرمين كانت جارية، وأن والده قد قصد ذلك لاختيار زوجة صالحة، ومن مال حلال، وذلك أن والد إمام الحرمين كان في ابتداء أمره ينسخ الكتب بالأجرة، فاجتمع له مبلغ حلال من كسب يده، لم يخالطه شبهة، فاشترى به جارية موصوفة بالخير والصلاح، وحرص الوالد على أن يطعمها المال الخالص من كسب يده أيضاً، إلى أن حملت بإمام الحرمين، واستمر على تربيتها ورعايتها بالمال الحلال، ولما ولدته أمرها ألّا تدع أحداً يرضعه غيرها إلى أن حدثت قصة المصّة التي أثارت حفيظة الوالد، واضطرب لها أشد الاضطراب، وتركت في نفس إمام الحرمين آثاراً إلى المستقبل كان يذكرها في كل حين.

(١) هذا الحديث رواه الإمام مسلم والنسائي عن أبي هريرة مرفوعاً.

وقصة المصّة أن أُم إمام الحرمين اشتغلت يوماً في طبخ الطعام، والإمام رضيع في المهد، فجاع وبكى، وبالمصادفة دخلت إلى البيت جارية مُرضِعة للجيران، فأخذته، وشاغلته بثديها، وأرضعته مصّة أو مصتين فدخل الوالد عليها، فرأى هذا الأمر العجب، وأنكر عليها ذلك، وقال: هذه الجارية ليست مِلكاً لنا، وليس لها أن تتصرف في لبنها، وأصحابها لم يأذنوا في ذلك، وشقّ عليه الأمر، ثم أخذ ابنه الرضيع، ونكس رأسه إلى الأسفل، ومسح على بطنه، وأدخل إصبعه في فِيْه، ولم يزل يفعل به ذلك حتى قاءَ جميع ما شربه، وهو يقول: «يسهل عليّ أن يموت، ولا يفسد طبعه بشرب لبن غير أمه»، وكان إمام الحرمين إذا أصابه تلجلج، أو لحقه فترة وانقطاع عن المناظرة يقول: هذا من بقايا تلك المصّة[1].

وهذا الأمر يدل على ورع الشيخ أبي محمد الجويني والد إمام الحرمين، وعلى شدة التوقّي من الشبهات، وعلى حرصه على الكسب الحلال، والإنفاق من الحلال، كما يبين أنه يتبع منهج الإسلام في هذه الأمور، ومنهجه في تربية الأولاد، وأن التربية تبدأ قبل الولادة، بحسن اختيار الزوجة الصالحة، وتغذية الأهل والأولاد بالمال الحال، والكسب المُباح، والإنفاق الخالص من الشبهات، وأن المال الحرام يفسد النفس، ويفسد البنية والطبيعة، وهو ما نبّه عليه الإسلام، وبيَّنه الرسول ﷺ، فقال: «إنَّ اللَّهَ طيِّب لا يقبل إلا طيباً، وإنَّ اللَّهَ أمرَ المؤمنين بما أمرَ به المرسلين، فقال تعالى: ﴿ يا أيُّها الرسلُ كلُوا من الطيباتِ، واعملوا صالحاً﴾ وقال تعالى: ﴿ يا أيّها الذين آمنُوا كلُوا من طيباتِ ما رَزَقْناكم ﴾ ثم ذكر الرجل يُطيل السفَرَ، أشعثَ أغبر، يمدُّ يديه إلى السماء، يا ربُّ، يا ربُّ، ومطعمُه حرامٌ، ومشربَه حرامٌ، ومَلْبَسُه حرام، وغُذي بالحرام فأنى يستجاب له»[2]، فالحرام لا يكون وسيلة إلى المقاصد النبيلة، والغايات الجليلة، وكل لحم نبت من

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٦٨/٥ وما بعدها، البداية والنهاية ١٢٨/١٢، مفتاح السعادة ١١١/٢، مرآة الجنان ١٣١/٣، شذرات الذهب ٣٦٠/٣، وفيات الأعيان ٣٤٢/٢ وما بعدها.

(٢) هذا الحديث رواه مسلم والترمذي عن أبي هريرة مرفوعاً. (الأربعين النووية، الحديث العاشر).

السحتِ فالنار أولى به، والفاسد لا يؤدي إلا إلى فساد، والحرام لا ينتج إلا سوءً وضرراً.

وقد آتت هذه التربية ثمارها، وحققت هذه الخطة الحكيمة، والنيّة الصافية، والغاية السامية، مقاصدها الكبيرة، وأثاب الله هذا الوالد في الدنيا قبل الآخرة، وأقرّ عينه بهذه النبتة اليافعة التي فاح أريجها، وتخلد ذكرها إلى قيام الساعة.

٣ ـ عمّ إمام الحرمين:

هو علي بن يوسف بن عبد الله بن يوسف، الشيخ أبو الحسن، وقيل أبو الحسين، عمّ إمام الحرمين، رحل في طلب العلم، وسمع كثيراً من العلماء والمحدّثين، وعقد له مجلس الإملاء بخراسان، غلب عليه التصوّف، وصنّف فيه كتاباً حسناً، سمّاه «كتاب السَّلوة»، ورتبه وبوّبه، وكان لطيفاً ظريفاً فاضلاً، وصار معروفاً بشيخ الحجاز، واشتغل بالحديث أيضاً، سمع من أبي نعيم الإسفراييني، وأبي عبد الرحمن السلمي، وأبي محمد النحاس، وابن شاذان، وأبي عبد الله الفرّاء، ومن أخيه أبي محمد الجويني، وطائفة بنيسابور وبغداد ومكة ومصر، وروى عنه الإمام محمد بن الفضل الفُراوي وزاهر ووجيه ابنا طاهر الشحَامي وغيرهم، مات في ذي القعدة سنة ثلاث وستين وأربعمائة هجرية[1].

وذكر السمعاني عمّاً آخر لإمام الحرمين، وهو أبو سعيد عبد الصمد بن حمويه الجويني، وقال عنه: كان ممّن يضرب به المثل في الورع الكامل وكثرة التهجّد والتلاوة[2].

٤ ـ ابن إمام الحرمين:

هو مُظفَّر بن عبد الملك بن عبد الله الجويني، الشيخ أبو القاسم، ابن

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٥/٢٩٨، طبقات الشافعية، الإسنوي ١/٤٠٠، شذرات الذهب ٣/٢٦٢، الأنساب ١٤٤ ب.

(٢) الأنساب ١٤٤ ب.

إمام الحرمين، ولد بالريِّ وحمل صغيراً إلى نيسابور، فاشتغل بها، وسمع من أعيان عصره، وتربى في حجر والده، ونشأ على العلم والأدب والفضل من صباه، أخذ الفقه والحديث عن الحفصي، والشَّحامي، وعن والده، وجماعة من أعيان عصره، وقال عبد الغافر الفارسي في ترجمته: كان إماماً عالماً، وقد قتل مسموماً في شعبان سنة ثلاث وتسعين وأربعمائة هجرية[١].

ويظهر أن نسل إمام الحرمين قد انقطع، ولكن ذلك لم يطفىء الأنوار التي أضاءها، ولم يؤثر على المشاعل العلمية التي رفعها، وأن العلم نسب بين أهله، فكل من قرأ علم إمام الحرمين في الفقه والأصول والكلام فقد اتصل نسبه العلمي والمعنوي بالجويني، وكان من أتباعه، وإن استمرار النسب وكثرة الأولاد بمفردهما لا يغني من الحق شيئاً، فكم أنجب العوام والجهال؟ وكم تباهى بالذرية والنسب الكفار والمنافقون، وهم في غضب الله ونقمته؟ قال الله تعالى في حق الوليد بن المغيرة المخزومي الذي تباهى بالبنين والذرية: ﴿ ذرني ومن خلقت وحيداً، وجعلت له مالاً ممدوداً، وبنين شهوداً، ومهدت له تمهيداً، ثم يطمع أن أزيد، كلا إنه كان لآياتنا عنيداً، سأرهقُه صَعوداً ﴾ (المدثر/١١ ـ ١٧)، وحسب إمام الحرمين قدوة في ذلك برسول الله ﷺ الذي انقطع نسله من الذكور، ولكن ارتفع ذكره في النفوس والقلوب والعقول، وعلا شأنه في الخافقين، وسارت أخباره وسيرته في الآفاق، وعظم جاهه في الدنيا والآخرة.

يقول ابن السبكي في الجويني: «وظني أن آثار جده واجتهاده في دين الله يدوم إلى يوم الساعة، وإن انقطع نسله من جهة الذكور ظاهراً، فنشر علمه يقوم مقام كل نسب، ويغنيه عن كل نشب مكتسب، والله تعالى يسقي في كل لحظة جديدة تلك الروضة غواليَ (الماء الكثير) رحمته، ويزين في ألطافه وكرامته بفضله ومنّته»[٢].

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٥/٣٣٠، طبقات الشافعية، الإسنوي ١/٤١٢.
(٢) طبقات الشافعية الكبرى ٥/١٨٢، وانظر: مرآة الجنان ٣/١٣٠.

٥ ـ ختن إمام الحرمين:

هـو هبة الله بن سهـل بن عمر بن القـاضي أبي عمـر، البِسـطامي النيسابوري، أبو محمد، وكان ختن إمام الحرمين على ابنته، ويظهر أنها البنت الوحيدة للإمام، وُلد هبة الله سنة ٤٤٣ هـ، وكان فقيهاً عالماً خيّراً، كثير العبادة والتهجد، لكنه عسرُ الرواية لصعوبة خلقه، سمع الحديث وأخذ العلم عن عدد من العلماء، وروى عنه الحافظ ابن عساكر وابن السمعاني وغيرهما، وتوفي بنيسابور وقت الصبح في الخامس والعشرين من صفر سنة ٥٣٣ هـ ودفن في حيرة نيسابور[1].

ونلاحظ من هذا العرض المختصر لأسـرة إمام الحـرمين الجويني الجو العلمي الذي كان يحيط به، والمنبت الطيب الذي ولد فيه، والبيت الجليل الذي نشأ فيه، وتربى به، ونهل من معينه، ثم حافظ عليه، واستمر معه، وواكب مسيرته في حياته بين أهله وأبنائه بروح علمية، واتجاه رباني لدراسة شريعة الله، ونقلها خلفاً عن سلف.

تربية إمام الحرمين:

تربى إمام الحرمين على يد والديه في هذه الأسرة العلمية العريقة، يقول عبد الغافر الفارسي عنه: «رباه حجرُ الإمامة، وحرك ساعدُ السعادة مهده، وأرضعه ثدي العلم والورع، إلى أن ترعرع وأينع»[2]، واعتنى به والده من صغره، وسعى إلى صلاحه وإصلاحه قبل ولادته، بل فكر في مستقبله قبل زواجه، فقصد المال الحلال ليتزوج من كسب يده الخالص، وأطعم والدته مما اكتسبه مما لا شبهة فيه، وحرص على تغذيته بالمباح، فلم يمازج بطنه شيء من الحرام أو المشبوه، حتى تورع عن مصةٍ من مرضعة جيرانه، وكان الوالد يحاسب نفسه على اليسير والقصير، ويراقب ربه في الصغائر واجتناب الشبهات، ويتورع في المأكل والمشرب، ويسعى في

---

(١) انظر ترجمته في (طبقات الشافعية الكبرى ٧/٣٢٧، شذرات الذهب ٤/١٠٣، الأنساب ٣٢١ ب).

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٥/١٧٤.

استطابة الطعام ليحقق الله له أمنيته في ولده، ورغبته في تربيته، ويستجيب له الدعاء في صلاحه وتنشئته.

وترعرع إمام الحرمين في هذا البيت الطاهر النقي، ورضع لبان العلم والأدب، وتربى على منهج القرآن والسنّة، وسلك طريق التربية الإسلامية القويمة، وبدأ بحفظ القرآن الكريم حتى أكرمه الله بحفظه، وتفقه في صباه على والده، واشتغل به مدة، وكان الوالد يعجب بطبع إمام الحرمين وتحصيله وجودة قريحته، وما يظهر عليه من مخايل الإقبال، وتوقع لابنه المكانة العالية، والتفوق العلمي، وحسن الذكر.

يقول الشيخ أبو محمد الجويني والد إمام الحرمين: «رأيت إبراهيم الخليل عليه السلام في المنام، فأهويت لأُقبّل رجله، فمنعني من ذلك، تكريماً لي، فاستدبرت فقبّلت عقبيه، فأوَّلت ذلك الرِفعةَ والبركة تبقى في عقبي».

قال ابن السبكي: «وأي رفعة وبركة أعظم من هذا الإمام الذي طبَّق ذكره طَبَق الأرض، وعمَّ نفعه في مشارقها ومغاربها»[1].

أما أخلاق إمام الحرمين فقد كانت في القمة، لما يتصف به من الأخلاق الحميدة، والسجايا الرفيعة، وكان مع علمه الكبير، ومكانته الاجتماعية في غاية اللطف والتواضع، «وكان من التواضع لكل أحد بمحل يتخيل منه الاستهزاء لمبالغته فيه، ومن رقة القلب بحيث يبكى إذا سمع بيتاً، أو تفكر في نفسه»[2].

وكان يتواضع في أخذ العلم، ولا يأنف أن يأخذه من الكبير والصغير، وأن يستفيد ممّن هو دونه في العلم، وإذا استفاد فكرة أو حكماً أو حكمة من آخر نسبها إليه، وأشار إلى مصدرها، فالعاقل هو الذي يلتقط الحكمة أينما

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى ١٨٥/٥، وانظر: شذرات الذهب ٣٥٩/٣، وفيات الأعيان ٣٤١/٢، العقد الثمين ٥٠٧/٥، مفتاح السعادة ١١٠/٢، ٣٣٠، مرآة الجنان ١٢٤/٢.
(٢) طبقات الشافعية الكبرى ١٨٠/٥.

وجدها، وهو منهج التربية النبوية، كما كان إمام الحرمين لا يحابي أحداً في الحق، وبيان الصواب، وتزييف الباطل، ونقد الانحراف، وتصحيح الخطأ، ولو صدر ذلك من أبيه أو أحد الأئمة المشهورين[1]، وسوف نشير إلى أخلاقه واجتهاداته وآرائه التي خالف فيه الشافعي والباقلاني وغيرهما.

تعلم إمام الحرمين:

توفرت لإمام الحرمين الجويني ثلاث وسائل رئيسية في تعلمه وطلبه للعلم أدّت إلى تفوقه على غيره، وسمَت به إلى المرتبة العليا للعلماء، وهذه الوسائل هي البيت ومجتمع بلده ومواهبه الذاتية وشغفه بالعلم.

أما البيت فقد نشأ في أُسرة علم وفضل كابراً عن كابر، وترعرع في بيت العلم، ومشعل النور، وكعبة المعرفة، ومحراب العبادة والتقوى والورع، كما سبق.

وأما بلده التي نشأ فيها فهي نيسابور، وكانت من أكبر مراكز الثقافة بخراسان، وكانت مجمع العلماء والفضلاء، وملتقى الطلاب، ومهد المدارس، يقول المقريزي: «إن أول من حفظ عنه أنه بنى مدرسة في الإسلام أهل نيسابور»[2]، ويصفها ياقوت بأنها «معدن الفضلاء، ومنبع العلماء» ويقول: «وقد خرج منها من أئمة العلم من لا يحصى»[3]، فأتاحت هذه المدينة الفرصة الطيبة لتوفر العلم والعلماء الذين أخذ عنهم إمام الحرمين، واستفاد من ثقافاتهم المختلفة، بالإضافة إلى المدن القريبة من نيسابور، وهي مشهورة أيضاً بالعلم والعلماء مثل مرو وسرخس وغيرها.

أما مواهب الإمام فكانت مواهب إلهية واسعة، وقد ظهرت عليه النجابة والتفتح والذكاء من حداثته، وتحققت فيه فراسة والده، وكافأ الله والده على ورعه وكسبه ونيته وحرصه على تربية ولده تربية إسلامية في مرضاة الله تعالى،

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المواعظ والاعتبار ١٩٢/٤.

(٣) معجم البلدان ٣٥٦/٨، ٣٥٨، عن كتاب الإعلام بمناقب الإسلام ص ٦.

وكان الشيخ أبو الحسن علي بن فضالة المجاشعي النحوي يصف إمام الحرمين ويقول: «ما رأيت عاشقاً للعلم من أي نوع كان مثل هذا الإمام، فإنه يطلب العلم للعلم، وكان كذلك»[1].

ومع توفر هذه العناصر الثلاثة اتجه إمام الحرمين إلى طلب العلم وتحصيله من كل جانب، ودراسة جميع العلوم الشرعية.

١ ـ فقد حفظ القرآن الكريم عن والده، ولا بدَّ أن يكون قد أتى على تفسيره الكبير، لفهم كتاب الله تعالى، وتدبر آياته، ودراسة العلوم التي يحتويها، والتعمّق في أحكام القرآن الكريم، ودلالات الألفاظ والمعاني على الأحكام الشرعية، ولم يكتف الإمام بذلك بل واظب على قراءة القرآن الكريم على أهل الاختصاص من القرآن، ولم يقف ذلك عند الصغر، بل استمر عليه مع الكبر، وبعد تولّي التدريس مكان والده، وكان يبدأ يومه بالذهاب إلى درس القرآن، فيبكر قبل الاشتغال بالتدريس إلى مسجد الأستاذ الشيخ أبي عبد الله الخبازي، فيقرأ عليه القرآن الكريم.

ولا شك أن حفظ القرآن الكريم وتلاوته وتدبره وفهم معانيه ومعرفة تفسيره ومقاصده والحفاظ على مدارسته هو أساس الدين، ومنبع الفوائد والعلوم، ويحفظ اللسان ويقوّي البيان، ويثبت العقيدة والإيمان، ويحرس صاحبه، ويجعله مواظباً على عبادة الله تعالى وذكره والثناء عليه والتأدب بآداب الإسلام كاملة، وقد ورد عن رسول الله ﷺ أنه قال: «أدبوا أولادكم على ثلاث خصالٍ: حبّ نبيكم، وحب أهل بيته، وقراءة القرآن، فإن حملة القرآن في ظل الله يوم القيامة، يوم لا ظل إلا ظله، مع أنبيائه وأصفيائه»[2].

٢ ـ ثم اتجه إمام الحرمين إلى سماع حديث رسول الله ﷺ، وهو كل ما صدر عنه من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، والحديث الشريف مبيِّن للقرآن الكريم، وهو المصدر الثاني للأحكام الشرعية العملية، وللأخلاق الفاضلة،

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى ٥/١٨٠.

(٢) رواه الديلمي في مسند الفردوس وابن النجار وأبو نصر عبد الكريم الشيرازي عن علي مرفوعاً.

والعقيدة الصحيحة، وقد دعا رسول الله ﷺ لحفظ حديثه، وروايته ونقله، فقال عليه الصلاة والسلام: «نضّر الله امرأً سمع منّا حديثاً فحفظه حتى يبلغه غيره، فربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه، وربّ حامل فقه ليس بفقيه»[1]، كما بيّن رسول الله ﷺ وجوب الاعتماد على الحديث في الأحكام والاجتهاد والفتوى والقضاء والحكم، وأن عصمة الأمة والأفراد تتوقف على التمسك بالكتاب والسنّة، وقد توجه المسلمون منذ عصر الصحابة حتى يومنا هذا إلى الاعتناء بالحديث الشريف وحفظه وروايته، وتعلمه وتعليمه، والاستدلال به والرجوع إليه، وصار علم الحديث مستقلاً وقائماً بذاته رواية ودراية، فقصده إمام الحرمين، فسمع الحديث في صباه من والده، ثم اتجه إلى سماعه من علماء عصره، فسمع الحديث من أبي حسان ابن أحمد المزكي، وأبي سعد عبد الرحمن بن حمدان النَضْروي، وأبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن يحيى المزكي، وأبي سعد عبد الرحمن بن الحسن بن عَلِيَّك، وأبي عبد الرحمن بن محمد بن عبد العزيـز النِّيلي، ومنصور بن رامِش، وغيرهم.

وأجاز له أبو نعيم الأصبهاني، صاحب «حلية الأولياء»، وسمع «سنن الدارقطني» من ابن عَلِيَّك، وسمع الحديث أيضاً من مختلف البلاد، ففي بغداد سمعه من أبي محمد الجوهري.

وكان إمام الحرمين يعتمد على الأحاديث في مسائل الخلاف، ويذكر الجرح والتعديل منها في الرواة، وجمع كتاب الأربعين، تنفيذاً لحديث رسول الله ﷺ قال: «من حفظ على أمتي أربعين حديثاً في أمر دينها بعثه الله تعالى يوم القيامة في زمرة الفقهاء والعلماء»[2]، وأخذ التلاميذ والعلماء عنه هذا الكتاب، فقال الشيخ عبد الغافر الفارسي: «فسمعناه منه، بقراءتي

---

(١) رواه الترمذي والضياء المقدسي عن زيد بن ثابت مرفوعاً، وروى مثله الإمام أحمد والترمذي وابن حبّان عن ابن مسعود، كما روى مثله أحمد وابن ماجه عن أنس، وفي حديث رابع رواه أحمد والحاكم وأبو داود وابن ماجه.

(٢) ورد هذا الحديث من طرق كثيرة بروايات متنوعة، وهو حديث ضعيف مع كثرة طرقه، ولكن العلماء يأخذون بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، وصنّف العلماء في هذا الباب ما لا يحصى من المصنفات. (انظر: كشف الظنون ١/٧٦).

عليه»[1] ويقول الفاسي في القرن التاسع: «وروينا له أربعين حديثاً وقعت لنا بحمد الله عالية»[2]، وروى عنه الحديث كثيرون، منهم أبو عبد الله الفُراوي، وإسماعيل بن أبي صالح المؤذن، وزاهر الشَّحَامي، ويقول ابن الجوزي: «وروى عنه شيخنا زاهر بن طاهر الشحامي»[3]، وروى ابن السبكي حديث «إنما الأعمال بالنيات» بالسند المتصل عن طريق إمام الحرمين مرفوعاً[4].

وقد طعن الإمام الذهبي قديماً، والشيخ محمد زاهد الكوثري حديثاً في معرفة إمام الحرمين بالحديث، وردَّ ذلك ابن السبكي وغيره من كلام تلميذ إمام الحرمين عبد الغافر الفارسي، ومن كتب الإمام ومؤلفاته، مما لا مجال لذكره والتوسع فيه[5]، والواقع أن إمام الحرمين سمع الحديث وجمعه ورواه لغيره، ولكن لم يتخصص فيه، ولم يتفرغ له، كما سنرى في آثاره.

قال السمعاني: وكان قليل الرواية للحديث معرضاً عنه[6].

٣ ـ والعلم الثالث الذي انصرف له إمام الحرمين، وواظب على أخذه حتى أتقنه، وتفوق فيه، هو علم أصول الدين، وهو أشرف العلوم مطلقاً، كما يقول السيوطي، لأنه يبحث عمّا يتوقف عليه صحة الإيمان وتتماته، ويسمى بعلم الكلام أيضاً، أو علم التوحيد، أو علم العقيدة اليوم، وهو علم يبحث فيه عمّا يجب اعتقاده مما جاء له الشرع في الكتاب والسنّة، ولما انتشرت الفلسفة، واشتبكت العقائد والأفكار والأديان المختلفة بين المسلمين، استعان العلماء بالبراهين العقلية والحجج المنطقية والنظريات الفلسفية على إثبات العقيدة الإسلامية، وتزييف العقائد الأخرى، والرد على الفلسفة والأديان الباطلة، ولذلك سمي علم أُصول الدين بعلم الكلام،

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٨٢/٥، تبيين كذب المفتري ص ٢٨٥، شذرات الذهب ٣٦٠/٣.
(٢) العقد الثمين، له ٥٠٧/٥.
(٣) المنتظم، لابن الجوزي ١٨/٩.
(٤) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٢٠٨/٥.
(٥) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٨٧/٥، إحقاق الحق، للكوثري ص ٤.
(٦) الأنساب ١٤٤ ب.

وعرفوه بأنه «علم يقتدر معه على إثبات الحقائق الدينية بإيراد الحجج عليها، ودفع الشبه عنها»[1]، وقد ظهرت الآراء والمذاهب والفرق الاعتقادية المتعددة منذ القرن الهجري الأول، كما أسلفنا، وتبلورت أفكارها في القرن الثاني الهجري، وبرزت الأشعرية في القرن الثالث وما بعده للدفاع عن عقيدة أهل السنّة والجماعة، وأصبح المذهب الأشعري في العقيدة هو المذهب الرسمي للدولة الإسلامية وعامة المسلمين منذ القرن الخامس وما بعده.

وأخذ إمام الحرمين الجويني يتعلم أُصول الدين في شبابه، ولما توفي أبوه أُقعد مكانه للتدريس، وهو دون العشرين من عمره، فكان يؤدي واجبه، ويقوم بالتدريس، ثم يخرج بعده إلى مدرسة الإمام البيهقي بنيسابور لتحصيل أُصول الدين على الأستاذ أبي القاسم الإسكاف الإسفراييني، واستمر يواظب على مجلسه إلى أن توفي سنة ٤٥٢ هـ، وكان إمام الحرمين يقول: «كتبت عليه في الأُصول أجزاء معدودة، وطالعت في نفسي مائة مجلدة، وكان يصل الليل بالنهار في التحصيل حتى فرغ منه»[2]، وقال أيضاً: «ما تكلمت في علم الكلام كلمة حتى حفظت من كلام القاضي أبي بكر [الباقلاني] وحده اثني عشر ألف ورقة»[3]. وقد أتقن إمام الحرمين علم الكلام وأُصول الدين، وساعده على ذلك حفظه للقرآن الكريم، وتدبره لآياته ومعانيه، وقدرته على المناظرة والمحاجة والمجادلة، وتفتح عقله على الأدلة والحجج والبراهين حتى فاق فيه جميع الأقران، وصار أعلم الناس بعلم الكلام، وألّف فيه عدة كتب ومؤلفات ورسائل، منها: الشامل في أُصول الدين، والإرشاد، والعقيدة النظامية، واللمع في أُصول الدين، ورسالة في إثبات الاستواء[4]، وسوف نفصّل الكلام عنها في آثاره وإنتاجه.

---

(١) انظر: مفتاح السعادة ٢/١٥٠، كشف الظنون ٢/٣٢٦، إتمام الدراية لقرّاء النقاية، للسيوطي ص ٣، ٤ (على هامش مفتاح العلوم للسكاكي).

(٢) انظر: مرآة الجنان ٣/١٢٥.

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٥/١٨٥.

(٤) انظر: الإرشاد صفحة س من المقدمة، وانظر: شذرات الذهب ٣/٣٦٢، تبيين كذب المفتري ص ٢٨٠.

٤ ـ ورزق إمام الحرمين التبحّر في علم الفقه، وهو معرفة الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية، وهو من العلوم الشرعية الأساسية التي دعا إليها رسول الله ﷺ فقال: «من يردِ اللَّهُ به خيراً يفقهه في الدين»[1]، والفقه علم بالحلال والحرام، وبيان لمنهج الله تعالى الذي شرعه لعباده لتحقيق مصالحهم، وجلب النفع لهم، ودرء الفساد عنهم، وهو ميزان لمعرفة النفس ما لها وما عليها عملياً، لتكون في المكان الذي أمر الله تعالى به، وتجتنب الأمر الذي نهى الله عنه، وقد بدأ إمام الحرمين التفقّه في صباه على والده الشيخ أبي محمد الجويني الذي كتب عدة كتب في الفقه، منها المختصر، ومنها المطول، ومنها كتاب المحيط الذي ألّف منه ثلاثة أجزاء متحرراً من المذاهب، ومنطلقاً إلى البحث والتحرّي والاجتهاد، وقد أتى الإمام على مصنفات والده، ودرسها، وحفظها، ودققها وتصرف فيها، وقلبها ظهراً لبطن، وخرّج المسائل بعضها على بعض، ولم يـرضَ في شبابه تقليد والده وأصحابه، وأخذ في التوسع والتحقيق في المذهب، والخلاف مع المذاهب الأخرى، وأخذ الفقه أيضاً على كبار الفقهاء في عصره، مثل القاضي حسين المروروذي الذي تخرّج عليه عدد كثير من الأئمة، ومثل أبي القاسم الفوراني شيخ الشافعية بمرو، وغيرهم.

كما أخذ إمام الحرمين الفقه عن العلماء الذين التقى بهم في أصبهان وبغداد والحجاز أثناء رحلته، ثم بدأ في جمع طرق المذهب وأقواله وأدلته، وألّف كتابه الكبير «نهاية المطلب في دراسة المذهب»، ثم اختصره في «مختصر النهاية».

ويحكى أنه قال يوماً لتلميذه الغزالي: يا فقيه، فرأى التغير في وجهه، وكأنه استقل هذه اللفظة على نفسه، فقال له: افتح هذا البيت، ففتح مكاناً وجده مملوءً بالكتب، فقال له: ما قيل لي يا فقيه حتى أتيت على هذه الكتب كلها[2].

---

(١) هذا طرف من حديث صحيح رواه البخاري ومسلم وأحمد عن معاوية مرفوعاً.
(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٥/١٨٥.

٥ ـ ولم يقف إمام الحرمين عند الفروع الفقهية في المذهب الشافعي بل درس الفقه المقارن الذي كان يعرف في ذلك الوقت بعلم الخلاف، وكان يدقق في الأقوال، ويبحث عن البراهين والحجج، ويعارض بين الآراء، ويوازن بين الأدلة، ويجلس للمناظرة والبحث، حتى اشتهر بذلك، وعرفه القاصي والداني، وألّف كتابه «مغيث الخلق في ترجيح القول الحق» في مقارنة المذاهب، وترجيح مذهب الشافعي على سائر المذاهب.

٦ ـ وتابع إمام الحرمين جدَّه واجتهاده، ولم يقتصر على الفروع الفقهية في المذاهب، بل اتجه إلى أصول الفقه لمعرفة مصادر الأحكام الشرعية، وقواعد استنباط الأحكام، وشروط الاجتهاد، ودلالة النصوص على المعاني، وهو من العلوم الأساسية في الدين لضبط الخلاف، وتمييز الغثّ من السمين، وكشف مناهج الأئمة والعلماء في الاجتهاد، وقد أخذ إمام الحرمين أصول الفقه على الشيخ الإمام أبي القاسم الإسكاف في مدرسة البيهقي، وأكبّ على قراءة كتب أصول الفقه التي وصلته، حتى صار إماماً في أصول الفقه، وكتب فيه عدة مؤلفات، أهمها «البرهان» و«الورقات» و«التحفة».

٧ ـ ولم يغفل إمام الحرمين عن علوم اللغة العربية، وهي علوم أساسية للفقيه والعالم والباحث والمؤلف، والقرآن الكريم نزل بلغة عربية فصحى، ودلالته على الأحكام والمعاني تقوم على قواعد اللغة، ومرامي الألفاظ، ومجالات البلاغة والفصاحة، ولا يمكن للمسلم عامة، وللعالم والفقيه والمجتهد خاصة، أن يستفيد من القرآن والسنّة إلا بعد معرفة اللغة العربية، ومبادئها، وأسسها، وفقهها، وقواعدها، وآدابها، وكانت المعرفة بعلوم العربية أو درجة إتقانها معياراً وميزاناً للدرجة العلمية والفقهية والاجتهادية للمسلم، وكلما كان متقناً لأسلوب العربية وآدابها كان باستطاعته الفهم الدقيق، والغوص العميق، والاستنباط الغزير من القرآن والسنّة، وقد وردت آيات كثيرة تدل على هذا المعنى وتؤكده، منها قوله تعالى: ﴿ وإنه لتنزيل رب العالمين، نزل به الروح الأمين، على قلبك لتكون من المنذرين، بلسان

عربي مبين ﴾ (الشعراء/١٩٢ ـ ١٩٥)، وقوله تعالى: ﴿ إنّا أنزلناه قرآناً عربياً لعلّكم تعقلون ﴾ (يوسف/٢)، وكان رسول الله ﷺ أفصح العرب، وكان حديثه أبلغ الكلام بعد كتاب الله تعالى، وجاء في الحديث الشريف في الصحيحين أن النبي ﷺ قال: «بعثت بجوامع الكلم» وفي رواية أخرى عند الإمام أحمد «أوتيت فواتح الكلم وخواتمه وجوامعه»، وكان من أهم مؤهلات الإمام الشافعي في الاجتهاد والاستنباط وتأليف أُصول الفقه لأول مرة أنه قرشي، وأتقن اللغة العربية، وعاش في البادية مع القبائل العربية، وحفظ شعر الهذليين ونقله لغيره حتى كان كلامه حجة.

وصارت اللغة العربية لغة القرآن والإسلام، وانتشرت في أرجاء المعمورة مع انتشار الإسلام، واتجه المسلمون إلى تعلمها وإتقانها مع تعلّم الإسلام وحفظ القرآن، حتى أصبحت العربية لغة العلم والحضارة والثقافة في العالم.

وإمام الحرمين حفظ القرآن الكريم الذي يقوِّم اللسان، ويغرس الفصاحة والبلاغة، كما أنه درس تفسير القرآن لإدراك أسراره وبلاغته ودلالة ألفاظه، واتجه إلى اللغة العربية فأخذ منها بنصيب وافر، حتى نضج فيها، وكان يدرس ويخطب ويناظر الساعات الطوال دون أن يتعثر لسانه بكلمة، كما ألّف الكتب العديدة بأسلوب عربي بيِّن، وألفاظ صحيحة، وعبارات قويمة، مع الإيجاز والبيان، والبلاغة والفصاحة، لذلك قلنا سابقاً: إنه عربي اللسان، وإن الكثيرين يعجزون عن مجاراته في البيان والإعجاز اللغوي.

ولم ينقطع إمام الحرمين عن أخذ علوم اللغة بعد كهولته وتولّيه المناصب العالية واشتهاره، وكان يتحين الفرص للاستفادة من علماء عصره، ولما قدم أحد علماء النحو إلى نيسابور، وهو الشيخ أبو الحسن المجاشعي، استقبله إمام الحرمين، وكان يستضيفه في بيته، ويأخذ عنه النحو، يقول الشيخ عبد الغافر الفارسي: «لقد سمعت الشيخ أبا الحسن المجاشعي القادم إلينا سنة تسع وستين وأربعمائة يقول، وقد قبله الإمام فخر الإسلام، وقابله بالإكرام، وأخذ في قراءة النحو عليه، والتلمذة له، بعد أن كان إمام الأئمة

في وقته، وكان يحمله كل يوم إلى داره، ويقرأ عليه كتاب «إكسير الذهب في صناعة الأدب» من تصنيفه»[1].

يقول عبد الغافر الفارسي عن إمام الحرمين: «أخذ من العربية وما يتعلق بها أوفر حظٍ ونصيب، فزاد فيها على كل أديب، ورزق من التوسع في العبارة وعلوِّها ما لم يعهد من غيره، حتى أنسى ذكر سحبان، وفاق فيها الأقران، وحمل القرآن، فأعجز الفصحاء اللد، وجاوز الوصف والحد»[2].

٨ ـ وبلغ إمام الحرمين من إتقان اللغة ومعرفته بها أن كتب الشعر وأنشده، ولكنه كان لا يحب أن يعرف بذلك، أو يشتهر به، ولا يحب نقله عنه، كما كان شأن والده أبي محمد الجويني.

يقول الأديب الكبير أبو الحسن الباخَرْزي عن الوالد: «وقد اختلفت إليه، فصارت دُهْمُ أيامي بمجالسته غُراً، وملأت جيبي وحجري من حسن عباراته درّاً، ولم يسمح لي ولغيري من تلاميذه بشيء من منظومته، ولا بمقدار ما يتعلل به غيضاً من فيض علومه، غير أني عثرت في بعض تعليقاته على بيتين يرثي بهما واحداً من أصدقائه، وحلت بحسن صنعته وشي الأدب من صنعائه، وهما:

رأيت العلم بكـاءً حـزينـاً ... ونادى الفضل واحزنا وبؤسى
سـألتهما بـذاك فقيـلَ أودى ... أبو سهل محمد بن موسى[3]

ثم يقول الباخرزي عن إمام الحرمين: «وله شعر لا يكاد يبديه، وأرجو أن يضيفه قبل إلى سوالف أياديه، وذكر أنه بيض صحفه عساه ينشده من شعره شيئاً يكتبه فيه[4].

ومن شعر أبي المعالي إمام الحرمين:

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٧٩/٥، مرآة الجنان ١٢٤/٣، ١٢٨، تبيين كذب المفتري ص ٢٨٣.
(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٧٤/٥.
(٣) دمية القصر ص ١٩٦.
(٤) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٨٤/٥.

نهاية إقدام العقول عِقال وغاية آراء الرجال ضلال
وأرواحنا في وحشة من جسومنا وغاية دنيانا أذى ووبال[1]

ويقول إمام الحرمين، وقد دخل عليه الأستاذ أبو نصر عبد الرحيم القشيري، ابن الإمام عبد الكريم، فأنشأ الإمام مرتجلاً:

يميسُ كغصنٍ إذا ما بدا ويبدو كشمس ويزنو كريم
معاني النجابة مجموعة لعبد الرحيم بن عبد الكريم[2]

ومن شعر إمام الحرمين مبيناً سبيل العلم وطريقه:

أَصِخ لن تنال العلم إلا بستة سأُنبئك عن تفصيلها ببيان
ذكاء وحرص وافتقار وغربة وتلقين أستاذ وطول زمان[3]

وهذه الأمور قواعد ومبادىء تربوية أساسية وهامة، ولن يفلح في العلم وتحصيله والفلاح فيه إلا من جمعها كلها، أو جمع أكثرها، مع التفاوت النسبي في كل منها بين إنسان وآخر.

ومن شعر إمام الحرمين الذي قاله في مقدمة كتابه «غياث الأمم» وقال عنه ابن السبكي: «وهو عندي بخطه» قوله في مخاطبة الوزير نظام الملك:

فلا زال ركبُ المعتَنِين منيخة بذروتك العليا، ولا زلت مقصداً
يدين لك الشمُ الأنوف تخضعاً ولو أنَّ زُهْرَ الأفق أبدت تمرداً
لجاءتك أقطار السماءِ تجرُّها إليك لتعفوَ، أو لتوردَها الردى

---

(١) انظر: شذرات الذهب ٣/٣٦١.
وقال ابن هداية الله في ترجمة الإمام فخر الدين الرازي: «وكان رحمه الله ذا شعر جيد، وكان من كلامه: «نهاية إقدام...» «وأرواحنا في وحشة...» وزاد بعدهما بيتين أيضاً:
وكم قد رأينا من رجال ودولة فبادوا جميعاً مسرعين وزالوا
وكم من جبال قد علا شرفاتِها رجال، فزالوا، والجبال جبال
طبقات الشافعية، ابن هداية الله ص ٨٢ وما بعدها.
(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٥/١٦٣.
(٣) المرجع السابق ٥/٢٠٨، وانظر معنى هذين البيتين في ديوان الشافعي ص ٦٦.

وإني لغرس [في القديم] غرسته ... وربيتـه حتى عـلا وتمـددا
فلما ذوت منه الغصون وصوحت ... وخاف ذبولاً جاء يسألك النِدا

ولإمام الحرمين قصيدة، وجهها وصيـة لولده.

لأنك أعلى الناس نفساً وهمة ... وأقربهم عَرْفاً وأبعدهم مـدا
وأوراهم زنداً، وأرواهم ظبا ... وأسجاهم بحراً وأسخاهم يدا
وما أنا إلا دوحةٌ قد غرستها ... وسقَّيْتَها حتى تمادى بها المدى
فلما اقشعر العودُ منها وصوَّحت ... أتتك بأغصانٍ لها تطلب النَّدى[1]

يقول ابن السبكي: «وقد رأيته قد ضـرب على البيتين الأخيرين، وسررتُ بذلك، فإني سمعت الشيخ الإمام [والد ابن السبكي، وهي تقي الدين علي السبكي] رحمه الله، يحكي عن شيخنا أبي حيان [شيخ النحاة محمد بن يوسف الأندلسي] أنه كان يتعاظمهما، ويقول: كيف يرضى الإمام أن يخاطب النظام بهذا الخطاب؟ ممَّ يذم الدنيا التي تُحْوِجُ مثل الإمام إلى مثل ذلك[2].

٩ ـ وأخيراً فإن همّة إمام الحرمين لم تقف في طلب العلم عند حدًّ أو وقت أو نوع من العلوم، وإنما جـدَّ واجتهد في العلم والتعلّم، وأخـذ المسائل، وتحصيل المعلومات، وكان يقتبس من كل نوع من العلوم ما يمكنه، أو يحتاج إليه، مع المواظبة على التدريس والإفتاء، والتأليف والوعظ والمناظرة وغير ذلك.

وكان مبدعاً في علم المناظرة وأُصول البحث وآداب الجدل، مبرزاً فيها، قوي الحجة في البحث والخلاف والحجاج، ناصع البرهان، حاضر البديهة، شديد الذكاء، يعتمد على حجج القرآن وأدلة العقـل وبراهين

---

(١) انظر: غياث الأمم ص ٧.
(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٥/٢٠٩.
وقد ذكرنا هذه الأبيات الشعرية عن الإمام حتى لا نعود إليها ثانية في فصل إنتاجه وآثاره.

المنطق، وهو ما دونه أيضاً في كتابه «الكافية في الجدل».

وتوسع علمه في دراسة المذهب، وعلم الخلاف بين المذاهب، وشمر ساعده على جمع طرق المذهب من أقوال الإمام الشافعي وأصحابه.

قال ابن السبكي: «وسعى في دين الله سعياً يبقى أثره إلى يوم الدين، ولا يشك ذو خبرة أنه كان أعلم أهل الأرض بالكلام والأصول والفقه، وأكثرهم تحقيقاً، بل الكل من بحره يغترفون، وأن الوجود ما أخرج بعده له نظيراً»[1].

وأخذ إمام الحرمين بالتحقيق العلمي، ولم يرضَ بتقليد والده وأصحابه في شبابه، ونظر في كتب والده فنقحها وقلبها ظهراً لبطن.

ونقل ابن الوردي أن إمام الحرمين ادّعى الاجتهاد المطلق، لأن أركانه كانت حاصلة له، ثم رجع عن دعواه، وعاد إلى اللائق به، وتقليد الإمام الشافعي لعلمه أن منصب الاجتهاد المطلق قد مضت سنوه[2]، ولكن رجوعه عن هذه الدعوى لم يمنعه من الاجتهاد وإبداء النظر والرأي، وإعلان الحق الذي وصل إليه واقتنع به، ولو خالف رأي والده أو مشايخه، أو خالف قول إمام المذهب الشافعي، أو إمام أهل السنّة والجماعة في علم الكلام، وهو أبو بكر الباقلاني، وانفرد إمام الحرمين بآراء وأقوال مستقلة سنشير إليها فيما بعد في فصل آثاره وإنتاجه.

رحلة إمام الحرمين وخروجه من نيسابور:

ذكرنا سابقاً تفرّق العلماء في المدن والأمصار الإسلامية، وأن التنافس كان شديداً بين الأقطار وحواضر الدول الإسلامية، وكانت هذه العواصم مراكز للثقافة الإسلامية وازدهار العلم وتوفر العلماء في مختلف الفنون والعلوم، وظهر في كل جانب علماء وفقهاء، وأئمة ومجتهدون، ومحدّثون

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى ٥/١٦٩، ١٧٠، ١٧٥، وانظر: مرآة الجنان ٣/١٢٥، تبيين كذب المفتري ص ٢٧٩، شذرات الذهب ٤/٣٥٩، مفتاح السعادة ٢/١١٠، ٣٣٠.
(٢) انظر: المختصر في أخبار البشر ٢/١٩٧.

ومفسرون، وقرّاء ومفتون، وقضاة وفلاسفة، فشاعت الرحلة في طلب العلم، وظهرت الرغبة لدى طلاب العلم والعلماء أن يسافروا من قطر إلى آخر، ومن مدينة إلى ثانية لتحصيل العلم، ويقصدون العلماء ليأخذوا عنهم شفاهاً ومباشرة، ويجلسوا بين أيديهم، وينهلوا من معينهم، لأن طلب العلم من المهد إلى اللحد، ولأن طالب العلم منهوم لا يشبع، ولأن العلم بحر واسع، لا تدرك شواطئه، ولا يعرف غوره، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿ وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً ﴾ (الإسراء/٨٥)، وفي ذلك يقول الشاعر:

ما حوى العلم جميعاً أحد لا ولو حصله ألف سنة

وانتشرت الرحلة في طلب العلم، بل صارت الرحلة منقبة وميزة وفضيلة، وهذا ما فعله إمام الحرمين الجويني، ولكنه في المرحلة الأولى من حياته اقتصر على تحصيل العلم عن والده وعلماء نيسابور والمدن والقرى القريبة منها مثل سرخس ومروٍ وأصبهان وغيرها، وفي هذه المرحلة تأسس إمام الحرمين على العلوم الأساسية، وتكوّن تكويناً قوياً ومتيناً، مع ذكائه وجودة قريحته وجدّه واجتهاده وصبره على تناول المعارف ليلاً ونهاراً، وشغفه بالعلم وحبه له، حتى لمع نجمه، وفاق أقرانه، واشتهر أمره وذاع صيته، وتولى التدريس مكان والده، واستمر في تلقّي العلماء، ومناظرتهم والاستفادة منهم، إلى أن وقعت فتنة في نيسابور أجبرت إمام الحرمين أن يترك موطنه، وأن يفارق مسقط رأسه، وأن يستقيل من أعماله الدينية ووظائفه الرسمية في التدريس والخطابة والوعظ، واضطر أن يخرج من بلده ليتجه في أنحاء المعمورة، ويسيح في أفياء البلاد الإسلامية، وكانت هذه الفتنة مع مرارتها وقسوتها باباً مربحاً لإمام الحرمين، فخرج إلى بغداد، ثم توجه إلى الحجاز، وأحرم بالحج وأدى فريضته، وزار المدينة المنورة، وجاور عند المسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف، وأمَّ الناس، وأظهر علمه لهم، وقام بالتدريس، وبقي هناك أربع سنوات، حتى لقب بإمام الحرمين، والتقى بالعلماء واستفاد منهم كثيراً، وجمع المذهب الشافعي في كتابه، ثم عاد إلى بلده ووطنه سالماً غانماً، وجامعاً رابحاً، وهو مرفوع الرأس، ناصع الجبين،

فاستقبله الناس أحسن استقبال، وعاد إلى أعماله ونشاطه بعد زوال الفتنة وأسبابها، فربّ ضارة نافعة، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿ فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعلَ اللَّهُ فيه خيراً كثيراً ﴾ (النساء/١٩)، ويقول: ﴿ وعسى أن تكرهوا شيئاً، وهو خيْر لكم، وعسى أن تحبوا شيئاً، وهو شرٌّ لكم، والله يعلم، وأنتم لا تعلمون ﴾ (البقرة/٢١٦).

أما عن سبب خروج إمام الحرمين من نيسابور فيرى أكثر المؤرخين أن السبب في خروجه يرجع إلى الفتنة التي وقعت بخراسان خاصة، وامتد أثرها إلى العراق والشام ومصر، وخلاصتها ترجع إلى الأحوال السياسية والدينية والمذهبية التي كانت سائدة في النصف الأول من القرن الخامس الهجري، وهي استيلاء الشيعة على معظم الأقطار الإسلامية، واستلامهم للسلطة والنفوذ، وشيوع آراء المعتزلة والباطنية في ذلك الوقت، مما أدى إلى وقوع الفتن المتكررة بين الشيعة وأهل السنّة، وبين المعتزلة وأهل السنّة، وكان الصراع محتدماً بين الشيعة وأهل السنّة سياسياً وفكرياً، وكان بنو بويه أصحاب السلطة والنفوذ في بغداد والدولة العباسية، وكانوا يناصرون الشيعة الزيدية، ويتبنون آراء المعتزلة، إلى أن ظهر في شرق الدولة الإسلامية السلاجقة، وهم من أهل السنّة، وبدؤوا بالانتشار والتوسع حتى وصلوا إلى نيسابور ثم بغداد، وقضوا على بني بويه والنفوذ الشيعي، ولكن انتصار السلاجقة لا يعني القضاء المبرم على الشيعة والمعتزلة، واستمر نفوذهم السياسي والفكري ثانوياً في كل مكان ومن وراء ستار، ولم يرموا السلاح دفعة واحدة.

وفي عام ٤٤٥ هـ كان زعيم السلاجقة السلطان طغرلْبَك، أبو طالب محمد بن ميكائيل، وكان من أهل السنّة، وعلى المذهب الحنفي، وكان خيِّراً عادلاً، محبباً إلى أهل العلم، كثير العبادة، وكان يناصر أهل السنّة، ويقف في وجه المبتدعة والباطنية، وسعى في الإصلاح الفكري والاجتماعي، وحرص على قمع الانحراف، ومنع الشذوذ والبدع والتأويلات الخارجة على الدين، وكان وزيره أبا نصر منصور بن محمد الكندري، وكان معتزلياً

رافضياً، خبيث العقيدة، ويؤمن بمبادىء القدرية والكرامية والمجسمة في التشبيه والصفات وسبِّ الشيخين وسائر الصحابة، وكان شديد التعصب لمذهبه وفرقته وشديد الكراهة على الشافعية خاصة، وفي ذات الوقت كان الإمام أبو سهل بن الموفق، محمد بن هبة الله البسطامي النيسابوري زعيم الشافعية بنيسابور، وكان صاحب مال وعز وجاه وسلطة، ومعروفاً بالجود والكرم، وكانت داره مجمع العلماء، وملتقى الأئمة من الشافعية والحنفية، وكان يتوقع له استلام الوزارة مكان الكندري، فخشي الكندري منه، وأراد أن يستغل نفوذه، وأن ينفث حقده وتعصبه، فزين للسلطان طغرلبك لعن المبتدعة على المنابر، فأمر السلطان بذلك، واتخذ الكندري هذا الأمر ذريعة للطعن بالأشعرية، والنيل من الشافعية، والتنكيل بأهل السنّة، والانتقام من ابن الموفق، فضمَّ إلى أمر السلطان بلعن المبتدعة لعن الأشاعرة، وتولى بنفسه الإشراف على ذلك، وإجبار الأئمة والخطباء بنيسابور بإعلان ذلك في خطب الجمعة، واستعان بطائفة من المعتزلة الذين يتسترون بالمذهب الحنفي، وقصد إهانة علماء الشافعية، وإيقاع الأذى بهم، ومنعهم من الوعظ والتدريس، وعزلهم عن خطابة الجامع، ونقل المعتزلة بعض الآراء المحرّفة عن أبي الحسن الأشعري إلى السلطان طغرلبك، وأنه يقول بها، ونسبوا إليه مذاهب ذميمة، وحكوا عنه مقالات مشبوهة، وحجبوا السلطان عن مقابلة علماء نيسابور وشرح الحال له، فأعلن العلماء مجاهدة الباطل، وحاولوا الاتصال بالجند، وإقناع العسكر بذلك، فلم يفلحوا، فصدر الأمر من السلطان بالقبض على الرئيس الفراتي، والأستاذ أبي القاسم القشيري وإمام الحرمين الجويني، وأبي سهل بن الموفق، ونفيهم، ومنعهم عن المحافل، وأغروا بهم العامة والأوباش، وتم القبض على القشيري والفراتي وأودعوا السجن، وحبسوا، وكان ابن الموفق غائباً في بعض النواحي، فنجا، ثم دعا الناس إلى القتال والجهاد لإطلاق سراح العلماء، وتمَّ له ذلك، وأما إمام الحرمين فقد أحسّ بالأمر فاختفى، ثم خرج خفية عن طريق كَرْمان إلى بغداد والحجاز، وخرج العلماء من نيسابور، ومنهم الحافظ أبو بكر البيهقي.

واشتد الأمر على ذلك في مختلف البلدان، وهجر العلماء أوطانهم،

ورفضوا الإذعان لهذا الاضطهاد والإذلال، وفارقوا الأهل، واتجهوا إلى بيت الله الحرام بالحج مستغيثين بالله، ملتجئين إليه متضرعين له، ويقال: لقد جمعت تلك السنة أربعمائة قاضٍ من قضاة المسلمين من الشافعية والحنفية هجروا بلادهم بسبب هذه الواقعة، ورجع كثير منهم إلى أوطانهم، وتشتت فريق ثانٍ، وجاور بالحرمين فريق ثالث في العبادة والعلم.

وقد انتهت هذه الفتنة، وتوقف اللعن والسبّ على المنابر، بعد خروج القشيري والفراتي من الحبس، وكتب أبو القاسم القشيري رسالة باسم «شكاية أهل السنة بحكاية ما نالهم من المحنة» وشرح فيها القصة، وبيّن أسبابها، وكشف النقاب عن الشبهات، وبيّن أقوال أبي الحسن الأشعري، وردّ ما نسب إليه من افتراءات وتشويهات، وعرض عقيدة المسلم، وفضح تدليس الباطنية، وتلبيس أصحاب الأهواء، وأنهم نسبوا الأشعري إلى مذاهب ذميمة وحكوا عنه مقالات لا يوجد في كتبه منها حرف، ولم يقل أحد من المخالفين له والموافقين شيئاً مما قيل، ووصل الأمر إلى السلطان طغرلبك، فاستدعى جماعة من علماء نيسابور ورؤساء الأشاعرة منهم القشيري، وسألهم عمّا وصله وما تمّ، فبينوا له الحق، ونطقوا بالصدق، وتراجع السلطان، وقال: إنّا لعنّا المبتدعة ومن يقول بالانحرافات المذكورة، ولم تمضِ فترة حتى مات السلطان طغرلبك، ثم قتل من بعده الوزير الكندري شرّ قتلة، ونكّل به، وقطع إرباً إرباً، وتولى الحكم السلطان ألب أرسلان ووزيره نظام الملك، وقاموا بالتصحيح الكامل، وفتح المدارس، وبناء المساجد، وتأييد العلماء، وقمع المفسدين وأصحاب الأهواء، وملاحقة المبتدعة، وكان إمام الحرمين قد رجع إلى أهله ووطنه، واستلم وظائفه وأعماله، وفتح له نظام الملك: مدرسة نظامية بنيسابور، فتولى التدريس فيها مع الوعظ والخطابة والإمامة والمناظرة مدة ثلاثين سنة دون منازع حتى لقي ربه، وزالت نوبة التعصب والفتن[1].

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٣/٣٨٩، ٤/٢٠٨، ٥/١٧٠ وما بعدها، تبيين كذب المفتري ص ١٠٨ وما بعدها، ٢٨٠، البداية والنهاية ١٢/٦٤، مفتاح السعادة ٢/١١٠، ٣٣٠، مرآة =

وتذكر بعض كتب التراجم والرجال أن إمام الحرمين سافر إلى بغداد والحجاز، وجاور بمكة، وتنقل في البلاد، والتقى بالعلماء، ثم عاد إلى نيسابور دون أن يرتبط ذلك بالفتنة والتعصب، وهو ليس غريباً لأن الرحلة في طلب العلم كانت شائعة ومنتشرة، ولا يستنكرها أحد، وقد يكون إمام الحرمين عزم عليها، ثم أحسّ بالفتنة والتعصب، فخرج قبل استفحال الأمر، ويضيف الذهبي وابن العماد أن إمام الحرمين صحب الوزير الكندري مدة يطوف معه في البلدان، ويلتقي بحضرته بكبار العلماء، ويلقي الدروس في العسكر وبغداد، وهذه رواية غريبة لا تتفق مع شخصية الكندري الذي كان معتزلياً رافضياً متعصباً على أهل السنّة، وقد كان وراء الفتن، وأغرى العامّة بالعلماء من أهل السنّة، وأنه قتل شرّ قتلة، ويعلّل ابن العماد أن الكندري قد تاب وحسنت توبته قبل قتله، ولعلّه صحب إمام الحرمين في هذه المرحلة[1].

وأيّاً كان السبب فقد خرج إمام الحرمين من نيسابور، وطوّف البلاد، وأخذ العلم، وسمع الحديث، وناظر العلماء، وألقى الدروس، واستفاد من هذه الرحلة ثم عاد إلى مسقط رأسه، واستقر فيه حتى وفاته.

شيوخ إمام الحرمين:

وفي ختام هذا الفصل عن سيرة إمام الحرمين، وحياته الشخصية، وطلبه للعلم، ورحلاته في سبيل المعرفة نحب أن نذكر باختصار نبذة عن شيوخه وأساتذته الذين أخذ عنهم، وسمع منهم، والتقى بهم.

والواقع أن إمام الحرمين كان يأخذ العلم عن كل عالم يلقاه في حياته، وأثناء سفره ورحلاته، وخلال مناظراته وتدريسه، فالحكمة ضالّة المؤمن أينما وجدها التقطها، وقد يوجد في الأنهار ما لا يوجد في البحار، وأن العلم لا

= الجنان ٣/١٢٥، العبر ٣/٢٩١، النجوم الزاهرة ٥/١٢١، شذرات الذهب ٣/٣٥٨، ٣١٠، المنتظم ٩/١٨.

(١) انظر: البرهان في أصول الفقه ١/٣٧ وما بعدها.

نهاية له، وكان إمام الحرمين يستفيد من تلاميذه، ويأخذ عنهم أحياناً بعض الأحكام والآراء، وينسب ذلك لهم بكل اعتزاز، ولا يجد فيه غضاضة، وقد نقل ابن السبكي في ترجمة الإمام أبي نصر عبد الرحيم بن الإمام عبد الكريم القشيري أنه: «تخرج على إمام الحرمين...، وواظب على درسه وصحبته ليلاً ونهاراً...، وكان الإمام يعتدّ به، ويستفرغ أكثر أيامه معه مستفيداً منه بعض مسائل الحساب في الفرائض والوصاية» ثم يقول ابن السبكي: «وأعظم ما عظم به أبو نصر أن إمام الحرمين نقل عنه في كتاب الوصية من «النهاية» وهذه مرتبة رفيعة»[1]، ولذلك كثر عدد شيوخه وأساتذته، وخاصة أنه أخذ العلم عن جميع علماء نيسابور وأصبهان ومرو في مقتبل عمره، ثم سمع وتعلم من غيرهم أثناء سفره ورحلته إلى بغداد والحجاز، والمدن التي مرَّ فيها، ونكتفي بذكر أشهر شيوخه.

١ ـ والده، الشيخ أبو محمد عبد الله بن يوسف الجويني، الفقيه الأصولي المفسِّر، الذي تربى إمام الحرمين على يديه، ونهل من معينه، واكتسب من معارفه، ولازمه في طفولته وشبابه، وأخذ عنه الأدب والعلم، وورث عنه جميع الكتب التي ألّفها، وقد ذكرنا ترجمته سابقاً، فلا نعود إليها.

٢ ـ أبو القاسم الإسفراييني، الإسكاف، وهو عبد الجبار بن علي بن محمد بن حَسْكان، أستاذ إمام الحرمين في الكلام، وهو شيخ جليل كبير، من أفاضل علماء عصره، ومن رؤوس الفقهاء والمتكلمين، ومن أصحاب الأشعري، وكان إمام دويرة البيهقي، ويقوم بالتدريس والنظر والفتوى، ويلزم طريقة السلف في الزهد والورع، وكان عالماً عابداً، أخذ عنه إمام الحرمين أصول الدين والكلام، وتخرّج بطريقته، وكان يواظب عليه، وقال إمام الحرمين: «كنت علقت عليه في الأصول أجزاء معدودة، وطالعت في نفسي مائة مجلدة» توفي أبو القاسم الإسكاف يوم الاثنين في الثامن والعشرين من صفر سنة ٤٥٢ هـ[2].

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى ١٦٠/٧، ١٦١، ١٦٢.

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٩٩/٥، ١٧٠، ١٧٥، تبيين كذب المفتري ص ٢٦٥، العقد الثمين ٥٠٧/٥.

٣ ـ أبو عبد الله الخبازي، محمد بن علي بن محمد بن حسن، مقرىء نيسابور ومسندها، وهو إمام كبير محقق مستحضر، ولد سنة ٣٧٢ هـ، وقرأ على والده وعدد من قرّاء القرآن، وصنّف التصانيف وتصدر للإقراء، وتخرّج على يديه ألوف بنيسابور وغزنة، وكان يدخل في غزنة على السلطان محمود بن سبكتكين فيكرمه غاية الإكرام، وكان كثير الزهد والتهجد، مُجاب الدعوة، وكان إمام الحرمين يبكّر كل يوم قبل الاشتغال بالتدريس إلى مسجد أبي عبد الله الخبازي يقرأ عليه القرآن، توفي الخبازي سنة ٤٤٩ هـ(١).

٤ ـ فضل الله بن أحمد بن محمد المِيْهَني، الشيخ الإمام الزاهد التقي الوليّ، روى عن زاهر بن أحمد السَرْخسيّ الفقيه، وغيره، وروى عنه إمام الحرمين وغيره، وكان صوفياً أشعرياً، صحيح الاعتقاد، حسن الطريقة، قال ابن السمعاني: كان صاحب كرامات وآيات، واهتدى به فرق من الناس، توفي سنة ٤٤٠ هـ بقريته مِيْهَنَة(٢).

٥ ـ القاضي حسين بن محمد بن أحمد، أبو علي المروروذي، الفقيه الشافعي، المعروف بكتب الشافعية بالقاضي، صاحب التعليقة في الفقه، كان إماماً كبيراً، وصاحب وجه في المذهب، وصنّف في الأصول والفروع والخلاف، ويقال له: حَبْر الأمة، وحَبْر المذهب، وتخرّج عليه عدد كثير من الأئمة، وكان يسمى: فقيه خراسان، وأخذ عنه إمام الحرمين، وكان يقول: إنه حَبْر المذهب على الحقيقة، توفي سنة ٤٦٢ هـ بمرورروذ(٣).

٦ ـ الحافظ أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق، صاحب كتاب «حلية الأولياء»، كان من الأعلام المحدّثين، وأكابر الحفاظ الثقات، جمع بين الفقه والتصوف، والرواية والدراية، أخذ عن

---

(١) انظر: طبقات القرّاء ٢/٢٠٧، طبقات الشافعية الكبرى ٥/١٧٠، ١٧٥، تذكرة الحفاظ ٣/١١٢٧.

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٥/٣٠٦.

(٣) انظر ترجمته في (طبقات الشافعية الكبرى ٤/٣٥٦، وفيات الأعيان ١/٤٠٠، تهذيب الأسماء ١/١٦٤، شذرات الذهب ٣/٣١٠.

أفاضل العلماء والمحدّثين في عصره، وأخذوا عنه، وانتفعوا به، ورحل إليه الناس للسماع منه، ومنهم إمام الحرمين الذي حدّث عن أبي نعيم، ثم أجازه بالرواية، له كتاب «تاريخ أصبهان»، وكتابه «حلية الأولياء» مشهور مطبوع ومفيد، وهو من أحسن الكتب، وقال السِّلفي: «لم يصنف مثل كتابه حلية الأولياء»، وقال ابن النجار: «هو تاج المحدّثين، وأحد أعلام الدين»، وله كتاب «فضائل الصحابة» و«دلائل النبوّة» و«المستخرج على البخاري» و«المستخرج على مسلم» وغيرها، توفي في محرم سنة ٤٣٠ هـ بأصبهان، وله أربع وتسعون سنة[١].

٧ ـ أبو القاسم الفوراني، عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن فُوران، الفقيه الشافعي المروزي، كان إمام الشافعية في مرو، وأخذ الفقه عن القفال الشاشي، وصنّف في الأصول وفروع الشافعية والخلاف والجدل، وروى عنه البغوي وغيره، وأخذ عنه إمام الحرمين في مرو، وكان بينهما جفوة، لأن إمام الحرمين كان يحضر حلقته وهو شاب، وكان الفوراني لا ينصفه ولا يصغي لقوله، لكونه شاباً، فبقي في نفسه منه شيء، وقيل: إن الفوراني قدم نيسابور عندما بلغه موت الشيخ أبي محمد الجويني بقصد الجلوس مكانه في الإفتاء والتدريس، فظنه إمام الحرمين جاء معزياً، ولما علم بقصده تناظر مع إمام الحرمين، ثم انصرف إلى مرو، ولذلك يقول إمام الحرمين في كتبه عنه: «وفي بعض التصانيف، أو قال بعض المصنفين» وصنّف الفوراني كتابه الكبير في الفقه «الإبانة»، وتوفي بمرو في رمضان سنة ٤٦٣ هـ، وعمره ثلاث وسبعون سنة[٢].

٨ ـ ومن مشايخ إمام الحرمين في الحديث عدد كثير، فقد سمع الحديث من أبي حسان محمد بن أحمد بن جعفر المزكي الذي سمّاه الذهبي

---

(١) انظر ترجمته في (طبقات الشافعية الكبرى ١٨/٤، وفيات الأعيان ٧٥/١، تذكرة الحفاظ ١٠٩٤/٣، طبقات القرّاء ٧١/١).

(٢) انظر ترجمته في (طبقات الشافعية الكبرى ١٠٩/٥، وفيات الأعيان ٣١٤/٢، طبقات الشافعية، ابن هداية الله ص ٥٦، تهذيب الأسماء واللغات ٢٨٠/٢).

مسند نيسابور[1]، ومن أبي بكر أحمد بن محمد بن الحارث الأصبهاني التميمي، ومن أبي سعد عبد الرحمن بن حمدان النيسابوري النَضْرَوي، ومن منصور بن رامِش، وأبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن يحيى المزكي، وسمع سُنن الدارقطني من أبي سعد عبد الرحمنِ بن الحسن بن عَلِيَّك، وسمع من أبي عبد الرحمن محمد بن عبد العزيز النِيلي، وسمع ببغداد من أبي محمد الجوهري، وغيرهم، كما أخذ إمام الحرمين الفقه والحديث عن محدّث عصره، الفقيه الحافظ الأصولي أحمد بن الحسين، أبي بكر البيهقي النيسابوري، صاحب التصانيف الكثيرة، والمؤلفات المفيدة، وقد استفاد منه إمام الحرمين، وأثنى عليه، وقال فيه الكلمة المشهودة والمشهورة: «ما من شافعي إلا وللشافعي في عنقه منّةٌ، إلا البيهقي، فإن له على الشافعي منّة، لتصانيفه في نصرته لمذهبه وأقاويله»، ويعني بذلك كتبه في الحديث والفقه وخاصّة «السنن الكبرى» و«معرفة السنن والآثار» و«المبسوط» في نصوص الشافعي، و«الخلافيات» وقد زامل إمام الحرمين الحافظ البيهقي، واشترك معه في التدريس والمحنة، والفتنة التي ذكرناها، وتوفي البيهقي سنة ٤٥٨ هـ[2].

---

(١) انظر: تذكرة الحفاظ ٣/١١٠٣.

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٤/٨٠ وما بعدها، تبيين كذب المفتري ص ٢٦٥، وفيات الأعيان ١/٥٧.

الفَصْلُ الثَّانِي

إنتَاج إمَام الحَرَمَيْن ﷺ وَآثَارُهُ

إن وفرة الإنتاج وغزارته يتبع الجهد المبذول في الإعداد، ويتناسب مع الطاقة المخزونة، ويتأثر بقوة الوسائل وسلامتها وجودتها.

وإن التربية القويمة التي لقيها إمام الحرمين منذ نعومة أظفاره، والرعاية الصالحة في نشأته، والتوجيه السديد في طفولته وشبابه، والجهد الكبير الذي بذله في تحصيله، والدأب الدائم على العمل، والنهم الشديد في طلب العلم، والمواظبة على الدروس والاستفادة من العلماء، مع ما منحه الله تعالى من الفطرة السليمة، والقريحة المتفتحة، والذكاء الوقّاد، كل ذلك حقّق الثمار الطيبة، والإنتاج الوفير، والآثار العظيمة، والأعمال المجيدة، والذكريات الحميدة، وأنتج أطيب الأثر في المجال العلمي مما جعل اسم إمام الحرمين يتردد على الأسماع، وتنقله الألسنة في حياته، وبعد مماته، وإلى يوم الدين، ويذاع صيته في كل مكان.

وترك إمام الحرمين آثاراً خالدة في التراث الإسلامي، وخلف وراءه البصمات البارزة في مختلف الشؤون العلمية، وكان تأثيره واضحاً في معاصريه، ومن بعدهم، واحتلت كتبه ومؤلفاته مكانة مرموقة بين الثروة العلمية التي خلفها لنا الآباء والأجداد، وبذل فيها السلف طاقات ضخمة في حمل الرسالة الإسلامية، والحضارة الإنسانية، ثم في أداء الدعوة إلى الدين الحق، وما يصلح الفرد والمجتمع، وما تحتاجه البشرية من إشعاع ونور.

وكانت مؤلفات إمام الحرمين وتصانيفه كثيرة وعديدة، وتمتاز بالجودة

والإتقان، والعمق والتحليل، والإبداع والتجديد، والدقة في البحث، والتدقيق في الأحكام، والتحقيق في الآراء، وتزدان هذه المؤلفات بالفصاحة في الأسلوب، والبراعة في التعبير، والبلاغة في التراكيب، والانتقاء في الكلمات، والوضوح في المفردات، فترتفع إلى مستوى لغوي رفيع يزين الجوانب العلمية، ويقربها للأذهان.

كما كثر عدد التلاميذ الذين جلسوا بين يدي إمام الحرمين، وأخذوا عنه، ونهلوا من علمه، ورشفوا من معينه، ونقلوا عنه علومه وكتبه وآراءه، ثم نشروها في الأصقاع وحفظوها إلى من بعدهم.

وكانت كثرة التصانيف وتعدّد التلاميذ مقترنة مع المواظبة على التدريس والوعظ والإفتاء والإشراف على أمور الأوقاف، كما اقترن كل ذلك مع كثرة العبادة وذكر الله تعالى وقيام الليل.

وباختصار فقد كان إمام الحرمين موسوعة علمية، أخذ من جميع العلوم، وصنّف في أكثر المعارف، ولكنه كان مبدعاً ومحلِّقاً في التأليف والتدريس في ثلاثة علوم أساسية، وهي علم الكلام وأصول الدين، وعلم الفقه والخلاف، وعلم أصول الفقه، وشارك في علم الجدل والمناظرة، وفي الفقه العام والحقوق الدستورية، حتى قال علماء التاريخ والتراجم: إنه صنّف في علوم الشريعة كلها.

ولاقت كتب إمام الحرمين في القديم قبولاً حسناً على المستوى الرسمي عند السلطان ألب أرسلان والوزير الشهير نظام الملك الذي قابله عليها بالشكر والتقدير وتقديم الخلع والمراكب الثمينة، كما نالت كتب إمام الحرمين شهرة فائقة على المستوى العلمي، فدوّنها التلاميذ، ونسخها الكتاب، واهتم بها علماء عصره، وذاعت في الآفاق، وتلقاها الفقهاء وعلماء الأصول وعلماء الكلام بالتقدير والتمحيص، والدراسة والتقييم، والشرح والاختصار، وانتشرت كتب إمام الحرمين وآراؤه وأقواله على المستوى الشعبي في نيسابور وبغداد والحجاز والبلاد التي رحل إليها أو مرّ بها، ثم شاعت في أرجاء الدولة الإسلامية وبين جميع المسلمين، وتناقلوها جيلاً عن

جيل، حتى وصل إلينا معظمها والحمد لله.

ثم لاقت كتب إمام الحرمين عناية خاصة في العصر الحاضر، وأقبل عليها العلماء في مختلف الفنون، وبدأت هذه الكتب تطبع وتنشر تدريجياً، واقتصر الأمر في النصف الأول من القرن العشرين على بعض كتبه، كالعقيدة النظامية، ومغيث الخلق، وفي النصف الثاني من القرن العشرين بدأت تظهر بقية كتبه الثمينة والكبيرة إلى النور، وخاصة في الأعوام العشرة الأخيرة، كالبرهان، والكافية، والشامل، والإرشاد، ولمع الأدلة، وبقي حتى الآن أهم كتبه على الإطلاق مخطوطاً لم يرَ النور، وهو «نهاية المطلب» مع توفر عدد من النسخ المخطوطة منه.

ثبت بكتب إمام الحرمين:

ويمكننا تصنيف مؤلفاته وإنتاجه إلى ما يلي:

١ ـ كتب العقيدة وأصول الدين وعلم الكلام، وهي:

١" ـ الإرشاد إلى قواعد الأدلة في أصول الاعتقاد.

٢" ـ الشامل في أصول الدين.

٣" ـ لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنّة والجماعة.

٤" ـ العقيدة النظامية.

٥" ـ مسائل الإمام عبد الحق الصقلي وأجوبتها.

٦" ـ كتاب أسماء الله الحسنى.

٧" ـ شفاء الغليل في بيان ما وقع في التوراة والإنجيل من التبديل.

٨" ـ رسالة في أصول الدين.

٩" ـ مختصر الإرشاد للباقلاني.

١٠" ـ التلخيص في الأصول، ولعلّه هو الكتاب السابق بعنوان آخر.

١١" ـ الكرامات.

٢ ـ كتب أصول الفقه، وهي:

١" ـ البرهان في أصول الفقه، وهو أهمها.

٢" ـ الإرشاد في أُصول الفقه.
٣" ـ الورقات في أُصول الفقه.
٤" ـ كتاب المجتهدين.
٥" ـ رسالة في التقليد والاجتهاد.
٦" ـ التحفة.

٣ ـ كتب الفقه، وهي:
١" ـ نهاية المطلب في دراية المذهب، وهو أهمها وأبرزها وأوسعها.
٢" ـ السلسلة في معرفة القولين والوجهين على مذهب الشافعي.
٣" ـ رسالة في الفقه.
٤" ـ مناظرة في الاجتهاد في القِبلة.
٥" ـ مناظرة في زواج البكر.
٦" ـ مختصر النهاية، أو تلخيص نهاية المطلب.

٤ ـ غياث الأمم في التيات الظلم، وهو في الفقه العام، ونظام الحكومة، وأُصول الحكم، والسياسة الشرعية، والأحكام السلطانية.

٥ ـ كتب في الخلاف، أو الفقه المقارن بين المذاهب، وهي:
١" ـ الدرّة المضيّة فيما وقع من خلاف بين الشافعية والحنفية.
٢" ـ غنية المسترشدين في الخلاف.
٣" ـ مغيث الخلق في ترجيح القول الحق.
٤" ـ الأساليب في الخلافيات، وأشار له إمام الحرمين كثيراً في كتابه «البرهان»[١].

٦ ـ كتاب في أصول البحث وآداب المناظر والجدل، وهو «الكافية في الجدل».

٧ ـ كتب في العلوم الأخرى، وهي:
١" ـ كتاب في النفس.

(١) انظر: البرهان ٢/١٤١٧، طبقات الشافعية، الإسنوي ١/٤١٢.

٢" ـ ديوان خطبه المنبرية.
٣" ـ كتاب الأربعين في الحديث.
٤" ـ قصيدة، وهي وصية لولده، ويوجد منها نسخة خطية ببرلين، برقم ٧٦٢١.
٥" ـ تفسير القرآن الكريم[1].

ونلاحظ من هذا العرض تنوع الكتب والمصنفات التي خلفها إمام الحرمين، وهي تدل على سعة ثقافته، وتنوع مؤلفاته، وشمول كتبه للعلوم الإسلامية[2].

وسوف نخصّص كل كتاب بالتحليل والشرح، ونبيّن بالتفصيل ما يتعلق به من ناحية الموضوع والأفكار التي وردت فيه، وما قدمه العلماء حوله من شروح أو تعليقات أو حواش، وعن مصير كل كتاب في الوقت الحاضر، واستقراره بين المخطوطات ودُور الكتب والمكتبات والمتاحف في أرجاء العالم، وما طبع منه، أو تحقق ونشر.

تلاميذ إمام الحرمين:

لم يقتصر أثر الإمام الجويني وإنتاجه في التأليف والتصنيف الكثير المبارك، ولم يكن متفرغاً للبحث والكتابة، وإنما كان قبل ذلك وبعد ذلك وفوق كل ذلك واعظاً وخطيباً، ومعلماً وأستاذاً، ومدرِّساً وإماماً، وكانت مواهبه الذاتية، وشخصيته العلمية، ومكانته الكبيرة، وذكاؤه وفطنته، ذات تأثير كبير في طلابه وتلاميذه، ورزق الحظوة العالية من التلاميذ الذين نهلوا من معينه، واغترفوا من بحره، واكتسبوا من فضله وعلمه، وتأثروا بشخصيته ومواهبه، وجلسوا بين يديه، والتفّوا حوله في مجلسه، وواظبوا الطلب عنه،

---

(١) ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون ١/٣٠٦، ٣٠٨، وطاش كبرى زادة في مفتاح السعادة ٢/١١٠، والصحيح أن هذا التفسير لأبي محمد الجويني والد إمام الحرمين.

(٢) انظر: مرآة الجنان ٣/١٢٧، تراجم الرجال ص ١٩، طبقات الشافعية الكبرى ٥/١٧٢، النجوم الزاهرة ٥/١٢١، مفتاح السعادة ٢/٣٣٠، العقد الثمين ٥/٥٠٧، المنتظم ٩/١٩، روضات الجنات ص ٤٦٣، طبقات الشافعية، الإسنوي ١/٤١٠، وفيات الأعيان ٢/٣٤٢، المختصر في أخبار البشر ٢/١٩٦، شذرات الذهب ٣/٣٥٩، هدية العارفين ص ٦٢٦، طبقات الشافعية لابن هداية الله ص ٩٦، تبيين كذب المفتري ص ٣٨١، الجويني ص ٥٩، الكافية في الجدل ص ١٢، البرهان ١/٣٩.

والتفقه عليه، وأخذوا عنه علومه الوافرة، وتلقفوا كتبه القيمة، وكانت مواظبته على التدريس والوعظ والخطابة والإمامة عاملاً مؤثراً في التلاميذ كمّاً وكيفاً، وكان هؤلاء التلاميذ أحد العوامل الجسيمة في شهرة إمام الحرمين، ونشر علمه، وحفظ كتبه، ونقل مؤلفاته، لذلك يعتبر توفر التلاميذ حظوة للمعلم، ووسيلة لاستفادة الناس من علمه في حياته، وبعد وفاته، كما يعتبر التلاميذ ثمرة من ثمار الأستاذ، وأثراً طيباً من آثاره.

وقد كان تلاميذ الجويني من الأكابر والفضلاء، والأئمة والعلماء، وكان عددهم كبيراً، يقول ابن السبكي، نقلاً عن كلام عبد الغافر: «وتخرّج به جماعة من الأئمة والفحول، وأولاد الصدور، حتى بلغوا محلِ التدريس في زمانه»[(١)]، ويقول أبو الفدا: «وله عدة تلاميذ من الفضلاء كالغزالي وأبي القاسم الأنصاري وأبي الحسن علي الطبري، وهو المعروف بالكيا الهراسي»[(٢)]، ويقول ابن الجوزي: «وكان يحضر درسه كل يوم نحو ثلثمائة، وتخرج به جماعة من الأكابر حتى درَّسوا في حياته»[(٣)]، ويقول الذهبي: «وكان له نحو من أربعمائة تلميذ رحمه الله»[(٤)] وهذا لا يعارض كلام ابن الجوزي، فمن يحضر من التلاميذ يصل إلى الثلاثمائة، ومجموع التلاميذ يصل إلى الأربعمائة، ويقول الفاسي يصف حزن الناس على إمام الحرمين الجويني عند وفاته: «وكسر تلامذته محابرهم وأقلامهم، وأقاموا على ذلك عاماً كاملاً، وكانوا يومئذ أكثر من أربعمائة تلميذ»[(٥)]، وقال ابن كثير: «واشتغل عليه الطلبة، ورحلوا إليه من الأقطار، وكان يحضر مجلسه ثلاثمائة متفقه»[(٦)]، وقال ابن خلكان: «وحضر دروسه الأكابر من الأئمة»[(٧)]، وقال

(١) طبقات الشافعية الكبرى ١٧٦/٥.
(٢) المختصر في أخبار البشر ١٩٦/٢.
(٣) المنتظم ١٩/٩.
(٤) العبر ٢٩١/٣.
(٥) العقد الثمين ٥٠٨/٥.
(٦) البداية والنهاية ١٢٨/١٢.
(٧) وفيات الأعيان ٣٤٢/٢.

طاش كبري زادة: «فظهرت تصانيفه، وحضر مجلسه الأكابر والجمع العظيم، وكان يقعد بين يديه كل يوم نحو من ثلاثمائة رجل من الأئمة والطلبة»[1]، وقال السمعاني: «بارك الله في تلامذته حتى صاروا أئمة الدين، مثل الخوفي والغزالي والكيا الهراسي والحاكم عمر النوقاني رحمهم الله»[2].

ونلاحظ من مجموع هذه النصوص وغيرها أن تلاميذ إمام الحرمين الجويني بلغوا مكانة عالية في حياته، وبعد وفاته، وصاروا أئمة في العلم والدين، وتولوا التدريس والإفتاء والتصنيف متأثرين بأستاذهم وشيخهم، وأن الأئمة والعلماء في عصره كانوا يحضرون دروسه للأخذ عنه والاستفادة منه، وأن كثيراً من التلاميذ والعلماء كانوا يقصدون نيسابور للتفقه على إمام الحرمين، وأنه لم يعبر أحد في زمانه نيسابور إلا وتوجه إليه ينهل من معينه، ويتزود من فيضه، وأن كثيراً من التلاميذ كانوا يأتون إليه بعد أن درسوا العلوم على غيره، فيأتون إليه للتوسع والتعمّق والإحاطة، وكأنهم في دراسات عليا عند الجويني.

وكان إمام الحرمين الجويني يمنح تلاميذه المحبة والتقدير والاحترام، ويحسن التعامل معهم، ويؤثر عليهم تأثيراً عميقاً بعلمه وشخصيته، وكان كثير التواضع معهم، كما سنرى في خلقه وشيمه، ولا يأنف أن يأخذ عن تلاميذه بعض المسائل، وينسبها لهم، كما سنرى في سيرته مع عبد الرحيم بن عبد الكريم القشيري، وكان يعرف للتلميذ فضله وجدّه واجتهاده، ويشجعه على ذلك، وكان يصف بعض تلامذته فيقول: «الغزالي بحرٌ مغدق، وإلكيا أسد مخرق، والخوافيُّ نار تحرق»[3].

وسوف نذكر بعض تلاميذ الجويني الذين اشتهروا في كتب التراجم، ونعطي نبذة مختصرة عن حياة هؤلاء التلاميذ، كأثر من آثار الإمام رحمه الله.

---

(١) مفتاح السعادة ٢/ ٣٣٠.

(٢) الأنساب ١٤٤/ب.

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٦/ ١٩٦.

١ ـ إبراهيم بن المُطَهِّر، أبو طاهر الشَّباك الجُرجاني:

حضر دروس إمام الحرمين بنيسابور، ثم صحب الغزالي بعده، وسافر معه إلى العراق والحجاز والشام، ثم عاد إلى وطنه بجُرجان، وأخذ بالتدريس والوعظ، وظهر له القبول، وبنيت له مدرسة، ثم قتل بغتة ومات شهيداً سنة ٥١٣ هـ[١].

٢ ـ أحمد بن محمد بن المظفَّر، أبو المظفر الخوافي النيسابوري:

الفقيه الشافعي، الإمام المشهور، كان أنظر أهل زمانه، وأعرفهم بطريقة الجدل في الفقه، تفقه على الشيخ إبراهيم الضرير، فتخرج به بعض التخرج، ثم انتقل بعده إلى خدمة إمام الحرمين وصحبته، فتفقه عليه، ولازمه وبرع عنده حتى صار أوجه تلامذته، وكان من عظماء أصحابه، وأخصّاء طلابه، يذاكره في ليله ونهاره، ويسامره علانية إذا دجا الليل وماج في أسراره، وكان إمام الحرمين يُعجب بفصاحته، ويثني على حُسْن مناظرته، ويصفه بالفضل، يقول ابن خلكان: «وكان رفيق أبي حامد الغزالي في الاشتغال (أي على إمام الحرمين)، ورزق الغزالي السعادة في تصانيفه، والخوافي السعادة في مناظراته»، ولي الخوافي القضاء بطوس ونواحيها، والخوافي نسبة إلى خَوَاف، وهي ناحية من نواحي نيسابور كثيرة القرى، توفي سنة ٥٠٠ هـ بطوس[٢].

٣ ـ إسماعيل بن أحمد بن عبد الملك بن علي النيسابوري، أبو سعد بن أبي صالح، المؤذن:

كان والده محدّثاً مشهوراً، وكان هو فقيهاً كبيراً، وإماماً من الأئمة، تفقه على إمام الحرمين وأبي المظفر بن السمعاني وأبي إسحاق الشيرازي، وكان قد تفقه قبل ذلك على أبي القاسم الفوشنجي، وقال ابن عساكر: «كان

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٣٦/٧.

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٦٣/٦، وفيات الأعيان ٨٠/١، البداية والنهاية ١٦٨/١٢، تبيين كذب المفتري ص ٢٨٨.

إماماً في الأصول والفقه، حسن النظر، مقدَّماً في التذكير...، وسكن كِرمان إلى أن مات فيها، وجيهاً عند سلطان كِرمان، معظَّماً بين أهلها، محترماً بين العلماء في سائر البلاد» وقرأ كتاب الإرشاد على مصنفه إمام الحرمين، وكان ذا رأي وعقل وتدبير وفضل وافر وعلم غزير، توفي ليلة عيد الفطر سنة ٥٣٢ هـ ودفن يوم الفطر[١].

٤ ـ إسماعيل بن عبد الملك بن علي، أبو القاسم الحاكمي:

كان إماماً ورعاً بارعاً حسن السيرة، برع في الفقه، وهو من أهل طوس، ومن تلامذة إمام الحرمين، سافر إلى العراق والشام مع الغزالي، وكان شريكاً له في الدرس، وكان أكبر سناً منه، وكان الغزالي يكرمه غاية الإكرام، ويقدمه على نفسه، توفي سنة ٥٢٩ هـ، بطوس ودفن إلى جانب الغزالي، وسماه ابن كثير: إسماعيل بن عبد الله، أبو القاسم الحاكم[٢].

٥ ـ سعد بن عبد الرحمن، أبو محمد الاستراباذي:

الفقيه، تفقه بنيسابور على ناصر العمري، وبمرو الروذ على القاضي حسين، ثم لازم إمام الحرمين، وصار من أخصّائه، وكان إماماً ورعاً، قال عبد الغافر الفارسي: هو الفقيه البارع، أحد أركان الفقه، المختصين بإمام الحرمين بعد أن درس الفقه قديماً على ناصر وغيره من فقهاء نيسابور، توفي سنة ٤٩٠ هـ بشوال[٣].

٦ ـ سلمان بن ناصر بن عِمران، أبو القاسم الأنصاري:

الإمام الشيخ المتكلم، أخذ عن إمام الحرمين، وصنف «شرح الإرشاد في أصول الدين» وكتاب «الغنية» في الخلاف، وكان بارعاً في أصول الدين وأصول الفقه والتفسير والفقه، وهو من أهالي نيسابور، وكان فريد عصره في

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٤٤/٧، تبيين كذب المفتري ص ٣٢٥، تذكرة الحفاظ ١٢٧٧/٤، شذرات الذهب ٩٩/٤.

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٤٧/٧، البداية والنهاية ٢٠٩/١٢، المنتظم ٥٢/١٠.

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٣٨٢/٤.

فنه، دقيق النظر، واقفاً على مسالك الأئمة وطرقهم في علم الكلام، بصيراً بمواعظ الإشكال مع قصور في تقرير لسانه، فكانت معرفته فوق نطقه، ومعناه أوفر من ظاهره، توفي سنة ٥١٢ هـ[١].

٧ ـ سهل بن أحمد بن علي، الحاكم أبو الفتح الأرغياني:

كان إماماً كبير المقدار في العلم والزهد والفقه، وهو صاحب الفتاوى المنسوبة إليه المستخرجة من كتاب «نهاية المطلب»، تفقه بمرو على الشيخ أبي علي السنجي، ثم قرأ على القاضي حسين، وحصّل طريقته، ثم دخل نيسابور وقرأ الكلام وأصول الفقه على إمام الحرمين الجويني، وناظر في مجلسه، وارتضى كلامه، ثم عاد إلى بلده أرغيان، وهي ناحية من نواحي نيسابور، وتقلد قضاءها سنين مع حسن السيرة وسلوك الطرائق المرضية، ثم خرج إلى الحج، ولقي مشايخ العراق والحجاز والجبال وسمع منهم وسمعوا منه، ولما رجع عزل نفسه عن القضاء، ولزم البيت للعبادة والتضنيف إلى أن توفي سنة ٤٩٩ هـ، وأوصى أن يدفن بالصحراء[٢].

٨ ـ عبد الجبار بن محمد بن أحمد، الخُواري:

هو الشيخ أبو محمد البيهقي إمام الجامع المنيعي بنيسابور، وأحد تلامذة إمام الحرمين، وهو من بلدة خُوار قرية ببيهق، وكان إماماً فاضلاً عارفاً بالمذهب مفتياً، تفقه على إمام الحرمين، وعلّق عليه المذهب الكبير، وهو كتاب «النهاية» وبرع فيه، وكان سريع القلم، نسخ بخطه كتاب «النهاية» للجويني أكثر من عشرين مرة، وكان يكتبه ويبيعه، توفي سنة ٥٣٦ هـ[٣].

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٧/٩٦، تبيين كذب المفتري ص ٣٠٧، شذرات الذهب ٤/٣٤.

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٤/٣٩١، وفيات الأعيان ٢/١٥٢، ٣/٣٥٨، البداية والنهاية ١٢/١٦٦.

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٧/١٤٤، شذرات الذهب ٤/١١٣، النجوم الزاهرة ٥/٢٧٠.

٩ ـ عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن، الأستاذ أبو نصر بن الأستاذ أبي القاسم القشيري:

هو الرابع من أولاد الأستاذ أبي القاسم القشيري، وأكثرهم علماً، وأشهرهم اسماً، وأمه فاطمة بنت أبي علي الدقاق الفقيهة، وهو من أهل نيسابور، رباه أبوه أحسن تربية، وتخرّج به في العربية وأصول الدين والحساب والتفسير، ولما توفي أبوه انتقل إلى مجلس إمام الحرمين، وواظب على درسه وصحبته ليلاً ونهاراً، حتى حصل طريقته في المذهب والخلاف، وكان إمام الحرمين يعتدّ به، ويستفرغ أكثر أيامه معه، ويستفيد منه بعض مسائل الحساب في الفرائض والوصايا، وكان إمام الحرمين يشيد به، وينسب ما يأخذ منه له، ولما فرغ من تحصيل الفقه تأهب للخروج إلى الحج، وعقد له مجلس وعظ في بغداد حضره الجم الغفير من الناس والعلماء، ومنهم الشيخ أبو إسحاق الشيرازي، وكان يشبه أباه في علومه ومجالسه، وبعد رجوعه كان يواظب على درس إمام الحرمين، ويشتغل بزيادة التحصيل، وأقام يدرس ويعظ ويروي الحديث إلى أن توفي سنة ٥١٤ هـ بنيسابور، قال ابن السبكي: «أعظم ما عظم به أبو نصر أن إمام الحرمين نقل عنه في كتاب الوصية من النهاية، وهذه مرتبة رفيعة»(١).

١٠ ـ عبد الرزاق بن عبد الله بن علي بن إسحاق الطوسي:

أبو المعالي، المعروف بالشهاب الوزير، وزير السلطان سَنْجر، وهو ابن أخي نظام الملك، كان فاضلاً، تفقه على إمام الحرمين، وأخذ عنه حتى صار من فحول المناظرين، وصار إمام نيسابور في عصره، ومن مشاهير العلماء، ولي التدريس بمدرسة عمه نظام الملك مدة، ثم صار وزيراً مدة، وكان يجتمع عنده الأئمة ويناظرهم، ويظهرُ كلامه عليهم، وكان فصيحاً جريئاً، توفي سنة ٥١٥ بسَرْخس، ثم حمل إلى نيسابور ودفن بداره(٢).

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٥٩/٧، تبيين كذب المفتري ص٣٠٨، البداية والنهاية ١٨٧/١٢، وفيات الأعيان ٣٧٧/١، فوات الوفيات ٥٥٩/١.

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٦٨/٧، البداية والنهاية ١٨٩/١٢، النجوم الزاهرة ٢٢٢/٥.

١١ ـ عبد الغافر بن إسماعيل بن عبد الغافر بن محمد بن عبد الغافر، الحافظ، أبو الحسن، الفارسي ثم النيسابوري:

كان إماماً في الحديث والعربية وقرأ القرآن، وتفقه على إمام الحرمين أبي المعالي الجويني، ولازمه مدة أربع سنين، وهو سبط أبي القاسم عبد الكريم القشيري وسمع عليه الحديث الكثير، وأخذ العلم عن جدته وأخواله، وكان أديباً ماهراً بليغاً، وكان أحسن المؤرخين أدباً، وأفصحهم لساناً، وأحسنهم بياناً، وكان خطيب نيسابور وإمامها، صنّف «السيَّاق» في تاريخ نيسابور، وينقل العلماء عنه كثيراً، وصنّف كتاب «مجمع الغرائب في غريب الحديث»، خرج إلى خوارزم، وغزنة، ولقي الأفاضل، وعقد له المجلس ثم رجع إلى نيسابور، وتوفي سنة ٥٢٩ هـ بها[١].

١٢ ـ عبد الكريم بن محمد بن أبي منصور، الرُمَّاني، الدَامغاني:

وهو من أهل الدامَغان، دخل نيسابور، وتفقه على إمام الحرمين، ثم عاد إلى بلده، وولي القضاء بها، وتوفي سنة ٥٤٥ هـ بالدامَغان[٢].

١٣ ـ علي بن عبد الرحمن بن أبي الوفاء، أبو طالب الحِيري:

وهو إمام فاضل زاهد من بيت علم، وكان يسكن صومعة بالحِيرة، حدَّث عن أبي إسحاق الشيرازي وغيره، وتفقه على إمام الحرمين، ومات سنة ٥٤٨ هـ[٣].

١٤ ـ علي بن محمد بن علي الطبري، أبو الحسن، الملقب عماد الدين، المعروف بالكيا الهراسي:

الإمام، الفقيه الشافعي، قال ابن السبكي: «أحد فحول العلماء، ورؤوس الأئمة، فقهاً وجدلاً وأصولاً وحفظاً لمتون أحاديث الأحكام»، وهو

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٧/١٧١، تذكرة الحفاظ ٤/١٢٧٥، وفيات الأعيان ٢/٣٩١، البداية والنهاية ٢/٢٣٥.

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٧/١٨٥.

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٧/٢٢٦.

من أهل طبرستان، خرج إلى نيسابور وتفقه على إمام الحرمين الجويني مدة إلى أن برع، وكان حسن الوجه، جهوري الصوت، فصيح العبارة، حلو الكلام، وهو أجلّ تلامذة الجويني بعد الغزالي، وكان من وجوه الأصحاب ورؤوس المعيدين في الدرس على جماعة حتى تخرجوا به، وكان مواظباً على الإفادة والاستفادة وبعد وفاة إمام الحرمين خرج إلى بيهق ودرس بها مدة، ثم خرج إلى العراق وأقام فيها يدرس في المدرسة النظامية ببغداد إلى أن توفي سنة ٥٠٤ هـ، ودفن في تربة الشيخ أبي إسحاق، وله كتاب «شفاء المستشرين» وهو من أجود كتب الخلافيات، وألّف في أصول الفقه والتفسير وغيرهما[١].

١٥ ـ عمر بن الحسين بن الحسن، ضياء الدين، أبو القاسم الرازي:

خطيب الريّ، والد الإمام فخر الدين الرازي، كان أحد أئمة الإسلام، ومقدماً في علم الكلام، وقد أخذ علم الكلام عن أبي القاسم الأنصاري سلمان بن ناصر، تلميذ إمام الحرمين، وألّف كتابه «غاية المرام» في علم الكلام، وقال عن الجويني: هو شيخي وأستاذي، وكان أبو القاسم الرازي فقيهاً وأصولياً وصوفياً ومحدّثاً وأديباً، توفي سنة ٥٥٩ هـ[٢].

١٦ ـ عمر بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد الله الخطيب الأرغِيانيُّ، المعروف بالأحدث:

وهو أخو أبو نصر محمد بن عبد الله الأرغِياني، وكان فقيهاً صالحاً سديداً، كثير الخير، ورد نيسابور، وتفقه على إمام الحرمين، وسمع أبا القاسم القشيري وغيره، وتوفي سنة ٥٣٤ هـ بنيسابور[٣].

١٧ ـ عمر بن محمد بن علي بن أبي نصر، أبو حفص السَرْخسي الشِّيرَزي:

كان فقيهاً محققاً موفقاً حسن السيرة، كثير الدرس للقرآن، وتفقه على

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٢٣١/٧، تبيين كذب المفتري ص ٢٨٨، وفيات الأعيان ٤٤٨/٢، البداية والنهاية ١٧٢/١٢.

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٢٤٢/٧.

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٢٤٧/٧.

الإمام أبي المظفر بن السمعاني وغيره بمرو، وسمع بسَرخس وبلخ وأصبهان عدداً من المحدِّثين، وشِيرَز من أعمال سَرْخس، وقدم نيسابور، وكان من وجوه تلامذة الجويني، وصنّف التصانيف في الخلاف والنظر، وصار يضرب به المثل في علم النظر، وأقام بمرو حتى توفي بها سنة ٥٢٩ هـ[١].

١٨ ـ غانم بن الحسين، أبو الغنائم، الموشِيلي:

من أهل أرمية من بلاد أذربيجان، وكان جده موشِيلا نصرانياً، ومعنى موشيلا اسم كتاب للنصارى، قال ابن السمعاني عن غانم: «فقيه فاضل ورع مُفْتٍ مناظر، ورد بغداد، وأقام بها متفقهاً على أبي إسحاق الشيرازي»، وتفقه بنيسابور على إمام الحرمين الجويني، وكان يناظر أبا سعد المتولي، توفي في حدود سنة ٥٢٥ هـ بأرمية[٢].

١٩ ـ محمد بن أحمد بن أبي الفضل أحمد بن حفص، الماهِياني:

من أهل مرو، وماهِيان من قراها، وهو إمام فاضل ورع حسن السيرة، جميل الأخلاق، كانت له معرفة تامة بالفقه، تغرب مدة بنيسابور عند إمام الحرمين يتفقه عليه بعد أن تفقه بمرو على أبي الفضل محمد بن أحمد التميمي، ثم سافر إلى بغداد، وأقام بها مدة عند أبي سعد المتولي، ودرس عليه الفقه حتى برع فيه. توفي سنة ٥٢٥ هـ[٣].

٢٠ ـ محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد، الأمويُّ، أبو المظفر الأبيوردي، الشاعر القرشي:

الأديب الماهر، المجمع على علمه وذكائه، وقوة نفسه، وكثرة تعففه، قال ابن السمعاني: «أوحد عصره، وفريد دهره في معرفة اللغة والأنساب، وقال شعراً أورد فيه ما عجز عنه الأوائل من معانٍ لم يسبق إليها، سمع الحديث من كثيرين، وتفقه على إمام الحرمين، وامتدحه بقصائد بديعة، وله

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٧/ ٢٥٠.

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٧/ ٢٥٦.

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٦/ ٦٩ هامش.

تصانيف كثيرة، منها «تاريخ أبيورد ونسا» و«المختلف والمؤتلف» و«طبقات العلم» وديوان شعر عظيم قسّمه إلى العراقيات والنجديات والوجدانيات، وكان يفتخر بالأمويين، توفي مسموماً بأصبهان سنة ٥٠٧ هـ[١].

٢١ ـ محمد بن حاتم بن محمد بن عبد الرحمن، أبو الحسن، الطائي:

من أهل طوس، ورد نيسابور، وتفقه على إمام الحرمين، ثم سافر إلى العراق والشام والحجاز والثغور، وسمع الحديث، ثم رجع إلى نيسابور، وسكنها إلى أن مات سنة ٥١٢ هـ[٢].

٢٢ ـ محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأرغِياني، أبو نصر:

قدم من بلده إلى نيسابور، واشتغل على إمام الحرمين الجويني، وبرع في الفقه، وكان إماماً مفتياً ورعاً، كثير العبادة، حسن السيرة، مشتغلاً بنفسه، توفي سنة ٥٢٨ هـ ودفن بظاهر نيسابور[٣].

٢٣ ـ محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، الطوسي، أبو حامد الغزالي:

الإمام الجليل، وحجة الإسلام، قال ابن عساكر: «لم ترَ العيون مثله لساناً وبياناً ونطقاً، وخاطراً وذكاءً وطبعاً»، ولم يكن للشافعية في آخر عصره مثله، طلب العلم في مبدأ أمره بطوس، ثم قدم نيسابور، واختلف إلى دروس إمام الحرمين الجويني في طائفة من الشبان من طوس، وجدّ واجتهد حتى تخرج عن مدة قريبة، وبزّ الأقران، وحمل القرآن، وصار من الأعيان المشار إليهم في زمن أستاذه، وصار أنظر أهل زمانه، وكان الطلبة يستفيدون منه، ويدرس لهم ويرشدهم ويجتهد في نفسه، وبدأ التصنيف في ذلك الوقت، وكان أستاذه إمام الحرمين يتبجح به ويعتدّ بمكانه، وبقي كذلك إلى أن توفي إمام الحرمين، فخرج إلى العسكر ولقي نظام الملك فأكرمه وعظمه،

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٦/٨١، وفيات الأعيان ٤/٧١، إنباه الرواة ٣/٤٩، البداية والنهاية ١٢/١٧٦، تذكرة الحفاظ ٤/١٢٤١.

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٦/٩٦، المنتظم ٩/٢٠٢.

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٦/١٠٨، وفيات الأعيان ٣/٣٥٨، شذرات الذهب ٤/٨٩.

ودخل بغداد ودرس بالنظامية فيها مع اشتغاله بالتصنيف مدة، ثم عزفت نفسه عن الدنيا، وخرج إلى الحج ثم عاد إلى دمشق ثم توجه إلى بيت المقدس فجاور فيه مدة، ثم عاد إلى دمشق واعتكف، ثم قصد مصر، ثم عاد إلى موطنه طوس واشتغل بنفسه، وصنّف الكتب المفيدة في الفقه وأصول الفقه والعقيدة والرد على الفلاسفة والباطنية، توفي سنة ٥٠٥ هـ بالطابران، ودفن بها، وهي قصبة طوس[١].

٢٤ ـ مسعود بن أحمد بن محمد بن المظفر، الخوافي، أبو المعالي:

وهو ابن الإمام أبي المظفر أحمد الخوافي المشهور الذي تقدمت ترجمته، وهو من أهل نيسابور، كان فقيهاً مناظراً، ذا رأي حسن، وتدبير صائب، وأحد مدرِّسي النظامية بنيسابور، تفقه على إمام الحرمين، ومات بخَواف سنة ٥٥٦ هـ[٢].

٢٥ ـ هاشم بن علي بن إسحاق بن القاسم، أبو القاسم الأبيوردي:

فقيه فاضل عالم، تفقه على إمام الحرمين الجويني، وسمع الحديث ببغداد ومكة ونيسابور وآمل، وتوفي سنة ٥٢٢ هـ[٣].

وروى عن إمام الحرمين عدد من المحدّثين والعلماء قبل زاهر بن طاهر الشحامي، وأبو عبد الله الفراوي وغيرهما[٤]، ونكتفي بهذا العدد من تلاميذ إمام الحرمين، وقد لاحظنا كيف صار تلامذته أئمة وعلماء وقد كان تأثير إمام الحرمين فيهم قوياً وظاهراً، وكانوا حملة علمه، ونقلة كتبه، ولسان شهرته، وأثره من بعده.

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٩١/٦، البداية والنهاية ١٧٣/١٢، تبيين كذب المفتري ص ٢٩١، وفيات الأعيان ٣٥٣/٣، النجوم الزاهرة ٢٠٣/٥، رجال الفكر والدعوة ص ١٥٧.

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٢٩٥/٧.

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٣٢٣/٧.

(٤) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٧١/٥، ميزان الاعتدال ٦٤/٢.

الفصل الثالث

إمام الحرمين وعلم الكلام

علم الكلام وعلم أصول الدين:

عرضنا سابقاً أن إمام الحرمين درس أُصول الدين وعلم الكلام بتوسع، وتعمق في أغواره، وحفظ منه آلاف الأوراق، وجمع جوانبه، وأخذه عن كبار علماء عصره، حتى أصبح أعلم الناس في زمانه بأصول الدين وعلم الكلام.

وكان الدافع لدراسة أصول الدين أولاً، وتأكيده بدراسة الفلسفات المتنوعة، هو الحرص على الإسلام، والدعوة إليه، وردّ شبهات الأعداء عنه، وتفنيد حجج الطاعنين به من الكفار والمشركين خارج الدولة الإسلامية، ومن المنافقين والملحدين الذين انضووا تحت لواء المسلمين، وتستروا بالباطنية وغيرها من الفرق الضالّة، للدّس على الإسلام، والتشكيك فيه، وإثارة الشبه بين المسلمين، وزرع البلبلة في العقيدة، ومحاولة دسّ الأفكار الدخيلة والباطلة بين أفراد المسلمين وفرقهم ومذاهبهم، والاستعانة بفلسفة اليونان، ومنطق الرومان، وأوهام المجوس والفرس والهنود، وعقائدهم الدينية الوثنية، وذلك بعد ترجمة ثقافات هؤلاء القوم إلى العربية، حتى أمر المهدي في منتصف القرن الثاني الهجري علماء الجدل والكلام بتصنيف الكتب في الردّ على الملحدين وأهل الزيغ، فنهض العلماء يدرسون الفلسفة والثقافات الأجنبية، ويتعمقون فيها، ويسبرون غورها، ويعرفون أسرارها، ليستخدموها في الردّ على أصحابها، وكشف زيفها، ولجؤوا إلى أسلوب المناطقة، والاعتماد على الحجج المنطقية، والأدلة العقلية، وأول من حمل هذا اللواء

المعتزلة الذين حققوا انتصارات حاسمة في وجه الفرق المنحرفة، والتيارات الوافدة، والآراء الدخيلة، وكانوا يمجدون العقل، ويرفعونه مكاناً عالياً، لمواجهة الأعداء، لكنهم اعتمدوا على نفس السلاح العقلي في فهم القرآن، وفي تحديد مفاهيم الإسلام، مما أوقعهم في خبط شديد، وانحراف كبير، وسلطوا سلاحهم على نفس المسلمين، واستطاعوا إقناع بعض الخلفاء والحكام بآرائهم، لقوة حجتهم العقلية، وحاولوا حمل الناس بالسلطة والقوة والإكراه عليها، كالقول بخلق القرآن، والتنزيه العقلي في صفات الله تعالى، ومسألة نفي الرؤية وغيرها، ودامت الفتنة بذلك فترة طويلة، كما عرضناه في الحالة الدينية سابقاً، وخاصة في خلافة المأمون والمعتصم والواثق، وثبت العلماء والأئمة أملم هذا التيار، وأظهر الإمام أحمد بن حنبل صموداً رائعاً في الثبات على الحق، حتى رفع الخليفة المتوكل الامتحان القسري، وطلب منع المناظرات والمجادلات، واستمر النزاع الفكري على أشده، مما دفع حماة الإسلام، وعلماء الدين، الذين يغارون على أمتهم، ويحملون لواء الدعوة، ويشعرون بثقل المسؤولية، ويحسّون بالأمانة الملقاة على عاتقهم، أن يشمروا عن سواعدهم لتفنيد آراء المعتزلة والدفاع عن العقيدة والشريعة، ونقض الفلسفات المادية، والأوهام الوثنية، وذلك بالحكمة والموعظة الحسنة، وكشف الغطاء أمام المسلمين بالتدريس والتعليم والتوجيه، والدعوة والتأليف، واعتمدوا على الحجج العقلية مع الأدلة النقلية، للرد على أصحاب الأهواء والضلال، ولإنقاذ المسلمين من سعير المعتزلة الذي صبّوه عليهم، وظهر في هذا الخصوص مذهب الأشعرية والماتريدية لبيان منهج الإسلام في العقيدة وأصول الدين بالأدلة العقلية والأدلة النقلية، بالإضافة إلى العلماء الذين حافظوا على منهج السلف بالاقتصار على الحجج النقلية والوقوف عند النصوص اعتقاداً وسلوكاً ودعوة، ومن خلف هؤلاء وقف الفقهاء والعلماء والدعاة يحملون راية الدعوة الإسلامية، ويبلغونها للناس، وينافحون عن الدين، ويردون كيد الأعداء في نحورهم، مما أدى إلى الحفاظ على العقيدة والشريعة، صافية من كل شائبة، تطبيقاً لقوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرّهم من خذلهم، حتى يأتي أمر الله، وهم

كذلك»[1]، وفي رواية: «لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله، لا يضرّهم من خذلهم، ولا من خالفهم، حتى يأتي أمر الله، وهم ظاهرون على الناس»[2].

وصارت دراسة أُصول الدين وعلم الكلام وتدريسه والتأليف فيه السبيل القويم أمام المسلمين، فانكبّ العلماء على دراسته وتدريسه والتصنيف فيه، وهو ما سلكه إمام الحرمين الجويني رحمه الله، فأخذ أصول الدين عن أبيه وشيوخه، ثم واصل البحث بنفسه، وطالع كتب الفلاسفة وعلماء الكلام والمنطق، وحصل على المعلومات الكثيرة، وهضمها بشكل كامل، ثم صنف عدة مصنفات في أُصول الدين والعقيدة وعلم الكلام، وهذه الأسماء واحدة في الحقيقة والجوهر، وفي الهدف والغاية، ولكنها تختلف في العرض والأسلوب، كالاقتصار على مجرد الأدلة النقلية من القرآن والسنّة، والوقوف على أقوال السلف، أو الاعتماد على الحجج المنطقية والأدلة الفكرية والبراهين العقلية مع الأدلة النقلية، وهو ما صرّح به إمام الحرمين في مقدمة كتابه «الإرشاد»، فقال: «وصادفنا المعتقدات عَرِيَّة عن قواطع البرهان؛ رأينا أن نسلك مسلكاً يشتمل على الأدلة القطعية، والقضايا العقلية»[3]، ويريد بذلك البراهين القاطعة بحسب عصره، التي تعتمد على العقل والمنطق والفلسفة، وهي المطالب العقلية التي تخصّ أهل ذلك العصر.

وقد ساهم إمام الحرمين الجويني في هذا المجال بعدة كتب ومصنفات، ويرجع السبب إلى تعدّد هذه المصنفات في موضوع واحد إلى الأسباب التالية:

١ ـ مراعاة المستويات المختلفة التي ألّفت لها هذه الكتب، فكان بعضها مختصراً كالإرشاد ولمع الأدلة، والرسالة في أُصول الدين والتلخيص في الأُصول، وبعضها مطولاً كالشامل، بل كان بعض هذه الكتب إما

---

(١) رواه مسلم والترمذي وابن ماجه عن ثوبان مرفوعاً.
(٢) رواه البخاري ومسلم وأحمد عن معاوية مرفوعاً.
(٣) الإرشاد ص ١.

اختصاراً من كتبه كالإرشاد فهو مختصر من الشامل، أو من كتب غيره، مثل مختصر الإرشاد للباقلاني، والتلخيص في الأصول، وبعضها كان شرحاً لكتابه المختصر، كالشامل الذي يعتقد أنه شرح لكتابه «لمع الأدلة»[1].

٢ ـ عامل الزمن وتقدم السن لإمام الحرمين، فقد ألّف بعض هذه الكتب في مطلع حياته، وأثناء معترك النشاط والدعوة والتدريس والمناظرة، وكان يتبع المدرسة الأشعرية في أغلب ما كتب، وكلما نضج عقله، واتسع فكره، وتوسعت مداركه، وازدادت معارفه، كان يسطّر ذلك في مصنفاته، ولعلّه بدأ باختصار كتاب الإرشاد للباقلاني، ثم ألّف كتابه لمع الأدلة، ثم توسع بذلك وشرحه في كتابه الكبير «الشامل» الذي يعتبر موسوعة علمية في علم الكلام وأصول الدين، وفي آخر حياته ألّف كتابه «العقيدة النظامية» التي تعتبر من آخر كتبه، وتمثل آخر الآراء التي استقر رأيه عليها، وأن آراءه في «العقيدة النظامية» تنسخ ما ورد في كتابيه الآخرين «الشامل» و«الإرشاد» مما صرّح به فيهما كرأيه في الصفات، أو مما فهم عنه خطأ في مسألة عدم علم الله تعالى بالجزئيات، ثم التصريح بعلم الله تعالى في ذلك، مما سنفصله فيما بعد.

٣ ـ العموم والخصوص في أصول الدين وعلم الكلام، فقد كانت أكثر كتبه تتناول جميع مسائل أصول الدين وعلم الكلام في توحيد الله تعالى وصفاته، وفي النبوّة والمعجزات، وفي مقدمات علم الكلام ومصطلحاته كالعلم والنظر، وفيما يتصل بعلم الكلام، كالحديث عن العلل والإمامة، وذلك ظاهر في كتبه «لمع الأدلة»، «الإرشاد» «الشامل» بينما تضمنت بقية كتبه جانباً من علم الكلام أو العقيدة الإسلامية مثل كتابه «مدارك العقول» الذي يبحث عن وسائل المعرفة عند الإنسان، وكتابه «أسماء الله الحسنى» الذي خصصه لبيان وتعداد وشرح أسماء الله تعالى، علماً بأنه ذكرها مختصرة في كتبه الأخرى كالشامل (ص ١٤٠) وما بعدها، ومثل كتابه «شفاء الغليل في بيان ما وقع في التوراة والإنجيل من التبديل» وعنوانه يدل على مضمونه،

---

(١) انظر: الكافية في الجدل ص ٢١.

ومثل كتابه «الكرامات» الذي أشار إليه في كتابه «العقيدة النظامية ص ٥٢».

ومن الجدير بالذكر أن كتب إمام الحرمين في أُصول الدين وعلم الكلام قد حظيت بالإقبال عليها، وقبولها لدى العلماء وفي دُور العلم والمدارس، وتناولها الكثيرون بالعناية والرعاية، وقد تم طبع أربعة كتب منها في عصرنا الحاضر، وهي «الجزء الأول من الشامل» و«الإرشاد» و«العقيدة النظامية» و«لمع الأدلة»، وبقي سائرها لم ير النور، وأكثر هذه الكتب وصلتنا النسخ الخطية منها، بينما ضاع بعضها، أو لم يتم العثور عليه حتى الآن.

وسوف نخصص كل كتاب بلمحة مختصرة عن أحواله ومضمونه، ثم نبيّن آراء إمام الحرمين باختصار في علم الكلام، ونعقبه ببعض الآراء التي نسبت إليه واتهامه بها، ورجوع الإمام عن علم الكلام، ثم رأينا في دراسة علم الكلام اليوم.

١ ـ لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنّة والجماعة:

وهذا الكتاب عبارة عن رسالة في العقيدة الإسلامية، أو مجرد كتاب مختصر في العقيدة التي يؤمن بها أهل السنّة والجماعة من المسلمين، عرضها إمام الحرمين لبيان حقيقة المذهب السنّي في العقيدة، مدعمة بالأدلة الموجزة، والبراهين العقلية المقتضبة، وقد كتب هذه الرسالة غالباً في أول حياته تلبية لدعوة أصحابه وتلاميذه وطلابه الذين كانوا يحيطون به، ويجلسون إليه، واقتصر في الرسالة على مسائل العقيدة وعلم الكلام التي رآها أجدر من غيرها بالذكر، ويشتد حولها الخلاف بين المتكلمين والمعتزلة وغيرهم من أصحاب المذاهب الكلامية.

وجاءت موضوعات الرسالة مسلسلة ومتصلة مثل بقية كتب إمام الحرمين في علم أصول الدين، فبدأها بالكلام عن العالم وحدوثه للوصول إلى وجود الله تعالى وقدمه، ثم انتقل للحديث عن الله تعالى وصفاته، وأن صانع العالم وخالقه أزلي الوجود، قديم الذات، يتصف بعدة صِفات واجبة وجائزة، ومن صفاته الكلام، فقال إمام الحرمين: «فصل: وكلام الله تعالى

مقروء بألسنة القرّاء، محفوظ بحفظ الحفظة، مكتوب بالمصاحف على الحقيقة، والقراءات أصوات القارئين ونغماتهم...»[1]، وهذه المسألة من أهم مسائل علم الكلام التي أدت إلى فتنة المأمون في «خلق القرآن»، ثم انتقل إمام الحرمين إلى ذكر ما يستحيل عن أوصاف الباري تعالى، وانتقل إلى إرادة الله وإرادة العبد، وأن الحوادث كلها تقع مرادة لله تعالى، وأن مذهب أهل الحق أن الباري تعالى مرئي، وأن الرب سبحانه متفرد بخلق المخلوقات، ثم انتقل للحديث عن الرسل والنبوات والمعجزات، وأن المعجزة تثبت صدق مدّعي النبوّة، وختم الرسالة بفصل عن إمامة المسلمين، وأن أمير المؤمنين بعد النبي ﷺ أبو بكر ثم عمر الفاروق ثم عثمان ثم علي رضي الله عنهم، وأن النبي ﷺ لم ينصّ على إمامة أحد بعده، إذ لو نصّ على ذلك لظهر وانتشر، وقال: «فصل: الخلفاء الراشدون لما ترتبوا في الإمامة فالظاهر ترتيبهم في الفضيلة كذلك».

وهذا الكتاب نشر في القاهرة من المؤسسة المصرية العامة للتأليف في سلسلة تراثنا، بتقديم وتحقيق الدكتورة فوقية حسين محمود، مدرسة الفلسفة بكلية البنات بجامعة عين شمس، ومراجعة المرحوم الدكتور محمود الخضيري، عام ١٣٨٥ هـ/١٩٦٥ م، مع تقديم عن سيرة إمام الحرمين، ومصنفاته ومكانته وتعليق على التحقيق (ص ١ ـ ٧٣)، ونصّ الكتاب (ص ٧٤ ـ ١١٧) ثم الاصطلاحات وثبت المصادر والمراجع والفهارس (١١٩ ـ ١٦٠)، ونشر الكتاب عن نسخة خطية بدار الكتب المصرية وأخرى عن مكتبة برلين.

وللكتاب شروح كثيرة، منها «شرح لمع الأدلة» في التوحيد، تأليف أبي محمد عبد الله شرف الدين بن محمد بن علي الفهري الشهير بابن التلمساني، المتوفى سنة ٦٤٤ هـ، ويوجد لهذا الشرح نسخة مخطوطة بمكتبة أحمد الثالث بتركيا رقم ٩٨٦٩، ولها فيلم بقلم ١٢٤٠ بمعهد المخطوطات العربية، ونسخة بمكتبة الأسكوريال بأسبانيا، ورقم الفيلم

---

(١) انظر: لمع الأدلة ص ٩٢.

١٦٠٦، وقد اعتمدت محققة الرسالة على هذا الشرح أيضاً عند التعليق والتحقيق[٢].

٢ ـ الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أُصول الاعتقاد:

هذا الكتاب مطبوع بمطبعة السعادة، ونشرته مكتبة الخانجي بمصر سنة ١٣٦٩ هـ/ ١٩٥٠ م، وحققه وعلّق عليه وقدّم له وفهرسه الدكتور محمد يوسف موسى، الأستاذ بكلية أصول الدين، بجامعة الأزهر، والأستاذ علي عبد المنعم عبد الحميد المدرّس في معهد القاهرة بالقسم الثانوي بالأزهر.

ويتألف الكتاب من مقدمة التحقيق ٢١ صفحة مرقمة بالأبجدية، بيّن فيها الدكتور محمد يوسف موسى روح العصر الذي ألّف فيه الكتاب، ونبذة عن المؤلف، ورأي في دراسة علم الكلام، ودراسة عن الكتاب، الذي جاء في ٤٥٨ صفحة، منها ٣٤ صفحة للفهارس[١].

والقصد من الكتاب «بيان العقائد الدينية والاستدلال لها، ثم الدفاع عنها، ومناهضة أصحاب المقالات والمذاهب المخالفين للدين» وذلك «في أسلوب قوي واضح ومركّز، من غير تعقيد، فليس بالمطول الذي يدعو للملل والسآمة، ولا بالموجز في مبالغة، وهو إلى هذا فيه من أصالة الرأي، واستقلال الفكر ما يجعله أحقّ بأن يدرّس رسمياً في الأزهر من الكتب التي بيد الطلاب»[٢].

وكتاب «الإرشاد» تلخيص طيب لكتاب «الشامل»، وعنوان الإرشاد مطابق لموضوعه.

---

(١) انظر: مقدمة لمع الأدلة ص ٥٩ وما بعدها، الجويني ص ٨٧.

(٢) كان المستشرق الفرنسي لوسياني قد نشر هذا الكتاب عام ١٩٣٠ بخط مغربي، معتمداً على ثلاث نسخ من الجزائر وتونس وباريس، في ٢٤٤ صفحة من القطع الكبير، مع ترجمة بالفرنسية له، ثم اعتمد المحققان على هذه المطبوعة، وعلى ثلاث نسخ أخرى، اثنتان في دار الكتب المصرية، والأخيرة من المكتبة الأحمدية بحلب.

(٣) انظر مقدمة الإرشاد صفحة ص، وانظر نقد الكتاب للأستاذ محمد عبد الغني حسن في «مجلة الثقافة» بمصر ص ٢٨ وما بعدها، ونقد الدكتور أحمد فؤاد الأهواني في «مجلة الكتاب» المصرية ص ٤٤٤.

مضمون كتاب الإرشاد:

ويتضمن الكتاب مقدمة لإمام الحرمين، يبيّن فيها البواعث لتأليف الكتاب، وهي الاختصار، والاعتماد على الأدلة العقلية، فقال: «وألفينا الكتب المبسوطة المحتوية على القواطع الساطعة، والبراهين الصادعة، لا تنهض لدركها هِمم أهل هذا الزمان، وصادفنا المعتقدات عريَّة عن قواطع البرهان، رأينا أن نسلك مسلكاً يشتمل على الأدلة القطعية، والقضايا العقلية»، ثم رتب الكتاب على أبواب وفصول، تغطي موضوعات علم أُصول الدين والعقيدة مع مناقشة الشبه، والردّ على المعتزلة والفرق المنحرفة الأخرى، ومهَّد لذلك ببعض الفصول في أحكام النظر ووجوبه وحقيقته وحصول العلم به، فقال: «فالوجه أن يقال لمن أراد إرشاداً: سبيلك أن تنظر في الأدلة نظراً قويماً، وتنهج فيها نهجاً مستقيماً، فإذا صحَّ منك النظر، واستدَّت (أي استقامت) منك العبر، أفضت بك إلى العلم»[1] (ص ٣ - ١٦).

وبدأ إمام الحرمين كتابه في مسائل الكلام بإثبات حدوث العالم للتدرّج بالقارىء إلى وجود المحدِث، وهو الله تعالى، مع شرح المصطلحات الكلامية. (ص ١٧ - ٢٩)، ثم انتقل إلى الكلام عن الله تعالى وصفاته، مبتدئاً بالصفات الواجبة لله تعالى كالقدم وقيامه بنفسه، ومخالفته للحوادث، وما يستحيل على الله تعالى، بأنه ليس جسماً، وهنا يردّ إمام الحرمين على دعاة التجسيم والتشبيه، ثم يردّ على النصارى، ويتعرض خلال ذلك لمسألة الاستواء على العرش، ويفسره بمعنى القهر والغلبة والعلو، (ص ٣٠ - ٥١).

وينتقل إمام الحرمين إلى باب العلم بالوحدانية، وإثبات الصفات المعنوية الواجبة لله تعالى، وأنه: حيّ، مريد، عالم، قادر، سميع، بصير، متكلّم، ويفصل الحديث عن مسألة كلام النفس، وعن كلام الله تعالى في

(١) الإرشاد ص ٥.

القرآن، وهي المسألة التي يقال إن هذا العلم سمي بعلم الكلام بسببها، وتعرّض للردّ على الجهمية، وناقش أقوال المعتزلة، وبيّن حقيقة الكلام ومعناه، وانتقل لشرح معاني أسماء الله الحسنى، وعرض بعض الصفات التي وردت في القرآن الكريم، كاليدين والعينين والوجه، واختار قول المتأخرين أن الصحيح حملها على التأويل، بالقدرة والبصر والوجود، وناقش أقوال المخالفين، واحتجّ لآرائه بالنقل والعقل، ثم ذكر ما يجوز على الله تعالى، كإثبات جواز الرؤية، والقول في خلق الأعمال، وكشف آراء القدرية وردّها وذمّ القائلين بها، وعرض أثناء ذلك لمسألة التكليف بما لا يطاق، والتحسين والتقبيح، والصلاح والأصلح على الله تعالى، مبيِّناً إسراف المعتزلة في تمجيد العقل وتقديسه، ومحاولاتهم تطويع النصوص له مما يأباه الشرع ومنهج السنّة والسلف (ص ٥٢ ـ ٣٠١).

ثم تناول بقية مسائل العقيدة والإيمان في إثبات النبوات، وتأييدها بالمعجزات، وتمييز الكرامات عن المعجزات، وتطرق للسحر، وأنه لا يظهر إلا على يد فاسق، وإثبات الجن والشياطين، وخصص القول في إثبات نبوة سيدنا محمد ﷺ ومعجزاته، ووجوه إعجاز القرآن، ثم عاد للكلام عن أحكام الأنبياء عامة، وعصمتهم، وذكر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ثم قال فيه: «قد جرى رسم المتكلمين بذكر هذا الباب في الأصول، وهو بمجال الفقهاء أجدر» وعرض القول في السمعيات والآجال والرزق (ص ٣٠٢ ـ ٣٧٠).

وختم الكتاب بالحديث عن الإعادة بعد الموت، وجمل من أحكام الآخرة، وفصل في الجنة والنار، والصراط والميزان والحوض، والثواب والعقاب، والصغيرة والكبيرة والشفاعة ومعنى الإيمان وزيادته ونقصانه، وباب التوبة (ص ٣٧١ ـ ٤٠٩)، وانتهى إلى القول في الإمامة التي يذكرها أكثر العلماء في أصول الدين، مبيناً أن «الكلام في هذا الباب ليس من أصول الاعتقاد»، وأن الإمامة تتم بالاختيار، ولم يرد نص في تعيينها لأحد، إلا إذا توفرت فيه الشروط والبيعة، مقرراً إثبات إمامة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي

رضي الله عنهم، ومحذِّراً من الطعن بالصحابة والافتراء عليهم. (ص ٤١٠ - ٤٣٤).

ثم يقول: «فهذه رحمكم الله وأصلح بالكم قواطع في قواعد العقائد، يستقل بها المبتدىء، ويتشوق بها المنتهي إلى جلّة المصنفات» وهو كما يقول: فالكتاب وسط ليس بالطويل الممل ولا بالقصير المخلّ، لذلك كان له تأثير عظيم في حياة المسلمين العلمية والفكرية، وتلقّاه العلماء بالدراسة والتدريس، ومنحوه عناية فائقة، ورعاية لائقة في المجالات العلمية.

شروح الإرشاد:

ومما يدل على مكانة هذا الكتاب العلمية في عصر إمام الحرمين وبعده تناوله بالشرح من تلامذته وغيرهم، ومما بقي موجوداً في خزائن المخطوطات حتى اليوم ما يلي:

١"- شرح الإرشاد لتلميذ إمام الحرمين أبي القاسم سليمان بن ناصر الأنصاري، المتوفى سنة ٥١٢ هـ، ويوجد منه نسخة بخزانة القرويين بفاس.

٢"- نكت الإرشاد في الاعتقاد، لأبي إسحاق إبراهيم بن يوسف بن محمد بن دهاق الأوسي، المالكي، المتوفى سنة ٦١٦ هـ المعروف بابن المرأة، ويوجد منه نسخة بدار الكتب المصرية، وفيلم بجامعة الدول العربية، ويقع شرح ابن المرأة في خمسة مجلدات، أوراقها حوالي ٩٠٠ صفحة، ولا يشمل هذا الشرح كتاب «الإمامة» الذي جاء في آخر كتاب «الإرشاد».

٣"- الإسعاد على الإرشاد، لأبي فارس عبد العزيز بن إبراهيم بن بهزاه، المتوفى سنة ٦٦٢ هـ، ويوجد لهذا الشرح نسختان مخطوطتان بخزانة القرويين بفاس.

٤"- شرح أبي بكر بن ميمون على كتاب «الإرشاد»، ويوجد لهذا الشرح نسخة مخطوطة بمكتبة أحمد الثالث بتركيا، ثم صوّرتها جامعة الدول العربية بفيلم.

٥"ـ المقترح، شرح لكتاب الإرشاد، لعز بن المظفر بن علي، الشافعي، ويوجد منه نسخة مخطوطة بالجزائر[١].

٣ ـ الشامل في أُصول الدين:

وهذا أكبر كتب إمام الحرمين في أُصول الدين وعلم الكلام والعقيدة، وقد وصفه حاجي خليفة بأنه يتكون من «خمس مجلدات»[٢]، ووصفه المعاصرون بأنه «يعدّ بحق دائرة معارف كبرى، طرق فيها الجويني شتى فروع العلم والمعرفة»[٣] في أصول الدين وعلم الكلام.

ويتجه الظن إلى أن إمام الحرمين الجويني عمل كتابه «الشامل» شرحاً لكتابه «لمع الأدلة»[٤] فعرض نفس الموضوعات بتوسع وإفاضة وتفصيل وأدلة ومناقشة مستفيضة لمسائل علم الكلام، واستعراض الآراء، والردّ على المخالفين، ومع هذا التوسع فإن إمام الحرمين أمسك القلم عن تسجيل جميع الآراء في المسألة الواحدة التي لا يرى فائدة منها، وقد يذكر تقسيماً للكلام إلى أكثر من وجه، ثم يكتب الوجه الأول، ويسكت عن بقية الوجوه، ويقصد من ذلك التنبيه والإشارة إلى تعدّد الأقوال، في المسألة، ثم يقتصر على ذكر الوجه الراجح أو الصحيح، أو الوجه الأهم، مع أدلته وتعليله[٥].

وقد لقي هذا الكتاب قبولاً عظيماً من العلماء، وأقبل عليه الأشعرية وغيرهم، وأصبح معتمداً في الرجوع إليه، ونقل ابن السبكي أن الإمام فخر الدين الرازي كان يحفظ «الشامل» عن ظهر غيب[٦]، كما تناوله ابن الأمير بالاختصار في القرن الثامن الهجري.

---

(١) انظر: كشف الظنون ١/٨٦، الكافية في الجدل ص ١٩، الإرشاد، مقدمة التحقيق، صفحة ق، الجويني ص ٨٠.
(٢) انظر: كشف الظنون ٢/٤٥.
(٣) انظر: مقدمة الشامل ص ٧٩.
(٤) انظر: مقدمة الكافية في الجدل ص ٢١.
(٥) انظر: مقدمة الشامل ص ٨٦.
(٦) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٨/٨١، ٨٦.

وهذا الكتاب العظيم لم يظهر للنور حتى اليوم بشكل كامل، ويظهر أن أكثره قد ضاع مع ما فقد من تراث الإسلام والمسلمين، أو أنه لا يزال في مكتبات مجهولة لم يعرف حتى الآن، إلى أن بادر المستشرق الألماني هلموت كلوبفر فنشر جزء منه عن نسخة ناقصة في مكتبة كوبروكو بإستنبول، وقال إنه اكتشفه بعدما ظل مجهولاً مدة قرون طويلة، وطبع هذا الجزء طبعة غير دقيقة سنة ١٣٨١ هـ/ ١٩٦١ م، نشر دار العرب بالقاهرة[١].

ثم قام لفيف من أساتذة الفلسفة بمصر بتحقيق الجزء الأول من الشامل عن نسخة إستنبول ونسخة دار الكتب المصرية، وهم الدكتور علي سامي النشار أستاذ الفلسفة الإسلامية لكلية الآداب بجامعة الإسكندرية، والأستاذ فيصل بدير عُون المعيد بكلية الآداب بجامعة عين شمس بالقاهرة، والسيدة سهير محمد مختار المعيدة بكلية البنات الإسلامية بالقاهرة، ونشرت الكتاب منشأة المعارف بالإسكندرية عام ١٣٨٩ هـ/ ١٩٦٩ م.

وقدّم المحققون لكتاب الشامل مقدمة مطوّلة، تقع في ٩٦ صفحة، استهلّوها بالحديث عن المدرسة الأشعرية، والمذهب الأشعري في العقيدة، وقالوا: إن «ظهور الأشعرية أعظم حادثة فكرية في تاريخ الفكر الإسلامي»[٢]، ثم عرضوا البواكير الأولى للحركة العقلية الإسلامية، من خلال عرض المذاهب الكلامية، ودمجوا في المقدمة بين تاريخ الإسلام السياسي وبين نشوء المذاهب والفرق والآراء، وذكروا ظهور الأئمة، وخاصة أئمة المذاهب الفقهية الأربعة: أبا حنيفة ومالكاً والشافعي وأحمد، وبيّنوا آراء هؤلاء الأئمة في مسائل التوحيد وعلم الكلام، وموقفهم من النزاعات التي أُثيرت في زمانهم، ثم قدّموا نبذة مختصرة عن حياة إمام الحرمين، وكتابه الشامل، وعن نسخ المخطوطات التي اعتمدوا عليها.

ويحتوي كتاب الشامل على الموضوعات التالية، وقد سمى إمام الحرمين كل موضوع كتاباً وهي: «كتاب النظر، كتاب التوحيد، كتاب العلل،

---

(١) انظر: مقدمة الشامل ص ٨٣.

(٢) الشامل ص ٥.

كتاب الصفات، كتاب الإرادة، كتاب القدر، كتاب النبوّات، كتاب إبطال القول بالتولد، كتاب الرد على الطبائعيين، كتاب التعديل والتجويز»[1].

ويقتصر الجزء الأول من الشامل الذي حقق ونشر على الكتب الثلاثة الأولى فقط، وهي «كتاب النظر، وكتاب التوحيد، وكتاب العلل»، مع نقص ورقات من الكتاب الأول.

يبحث إمام الحرمين في كتاب النظر عن النظر الصحيح والنظر الفاسد، ويحدد المعاني الدقيقة للمصطلحات الفلسفية التي يستخدمها، ويضع تعريفات محددة للألفاظ التي يدور البحث حولها كالشيء والعالم والحدوث والجوهر، ويدخل في مناقشة مع المعتزلة، ويتطرق بعد ذلك إلى العلم مبيناً العلم الضروري، والعلم المكتسب ليكون ذلك مدخلاً لمعرفة الله تعالى، ويستطرد إلى معالجة بعض الموضوعات الفلسفية المحضة مثل: هل المعدوم شيء أم لا؟ وهل المعدوم معلوم؟ وما هي أقسام الموجودات؟ وما هي حقيقة الجوهر؟ ويختتم الجويني الكتاب الأول من الشامل بالردّ على شبه أهل الزيغ والانحراف.

وفي كتاب التوحيد بدأ الكلام عن الواحد وحقيقته ومعانيه ليصل إلى فكرة التوحيد في الألوهية، موضِّحاً التوحيد الحق، ومميزاً له عمّا سواه، مع التعرّض للتجسيم الذي يتنافى مع العقيدة والحقيقة، وردّ على مطاعن الخصوم، وشرح آراء النظّام وغيره من المعتزلة وفنّد حججهم، كما ذكر آراء الكرامية وغيرهم من الفرق المنحرفة، وكشف مزَاعمهم وردّ أباطيلهم، ثم عرض آراء النصارى في فهم الألوهية، وذكر آراء فرقهم المختلفة من النسطورية واليعقوبية والملكانية وغيرهم في الاتحاد، واللاهوت والناسوت والأقانيم وصلب السيد المسيح، وناقشهم في كل ذلك، مبيِّناً الحق والصواب، معتمداً على نصوص كثيرة من كتابهم «الإنجيل» وأنهم قد فهموا بعض كلماته خطأ، وعقّب على كل ذلك بباب يتضمن صفات الله تعالى.

---

(١) انظر: مقدمة الشامل ص ٨٧.

وفي الكتاب الثالث والأخير «كتاب العلل» تحدّث عن العلّة ومعناها وحقيقتها، وتوسّع في شرح أحكام العلل وشرائطها، وفرّق بين العلة والسبب، وبيّن ارتباط العلّة بالمعلول، ليرتب على ذلك النتائج والأحكام والقواعد في علم التوحيد وأصول الفقه[1].

ويظهر أن موضوعات كتاب الشامل تتفق مع موضوعات ومسائل كتاب «الإرشاد» مع التوسّع الكبير، والأدلة والمناقشة، ويظهر ذلك بشكل جليّ في الكتب الثلاثة السابقة التي تمّ العثور عليها، وتمَّ تحقيقها ونشرها وطبعها، ونرجو الله تعالى أن يتوفر الكتاب كاملاً لينشر ويستفاد منه.

مختصر الشامل:

وللشامل مختصر كبير ومفيد، بعنوان «الكامل في اختصار الشامل» لابن الأمير، أو ابن أمير الحج، المتوفى في القرن الثامن الهجري، ويقع المختصر في ٢٧٢ صفحة، ويوجد منه نسخة مخطوطة بمكتبة أحمد الثالث بتركيا برقم ١٣٢٢، وهي بخط المؤلف، ويوجد لهذا المخطوط نسخة مصوّرة منه بمعهد إحياء المخطوطات القديمة بجامعة الدول العربية برقم ١٨٨، وقد وعد محققو كتاب الشامل في المقدمة أن يقوموا بحقيق ونشر هذا المختصر لإحياء هذا التراث العظيم[2].

وقال ابن الأمير في مقدمته: «وكنت قد وقفت على الكتاب المسمى بالشامل في أصول الدين، من مصنفات الإمام العالِم، جامع أشتات الفضائل، المبرز على الأواخر والأوائل، الجويني، المشهور بإمام الحرمين، عفا الله عنه، فوجدته كثير الفوائد، مفرداً في فنه، قد جمع معظم القواعد، وحرّر فيه المباحث، ودقّق النظر، وذكر الحق المحض... فاختصرت الكتاب في هذه العجالة، وذكرت فيه أدلته وقواعده وشواهده...، وسميته الكامل في اختصار الشامل»[3].

---

(١) المرجع السابق ص ٨٠ وما بعدها، الجويني ص ٨١.

(٢) انظر: الشامل ص ٨٧، ٨٨، الجويني ص ٨٤، الكافية في الجدل ص ٢٠.

(٣) انظر: الشامل ص ٨٨.

كما يوجد في مكتبة الأزهر: «مختصر الكامل في مسائل الشامل» تحت رقم ١٩ توحيد، ولعلّه اختصار للمختصر السابق «الكامل»[١].

٤ ـ **العقيدة النظامية:**

وهذا الكتاب جزء من مصنف كبير لإمام الحرمين الجويني، اسمه «الرسالة النظامية في الأركان الإسلامية» ويعرف أيضاً بالنظامي، ويحتوي على العقيدة وأحكام الصلاة والصيام والزكاة والحج، وقد أفرد النساخ قسم العقيدة عن باقي الأقسام، وسمّوه «العقيدة النظامية»؛ لأن باقي الكتاب في أحكام الفقه على المذهب الشافعي بالخصوص، أما قسم العقيدة فعامٌّ لجميع المسلمين، وهذا ما صرّح به القاضي أبو بكر بن العربي في النسخة المخطوطة التي رواها عن الغزالي عن المؤلف نفسه، وتمَّ نشر الكتاب عليها مع نسخة أخرى.

وكتاب العقيدة النظامية مطبوع ثلاث مرات، الأولى صحّحها وعلّق عليها صاحب الفضيلة العلاّمة الأستاذ الشيخ محمد زاهد الكوثري، ونشرها صاحب مطبعة الأنوار بمصر سنة ١٣٦٧ هـ/ ١٩٤٨ م، ثم قام المستشرق الألماني كلوبفر بنشر هذا الكتاب بمطابع شركة الإعلانات بمصر، مع ترجمة ألمانية له، وأخيراً صدرت الطبعة الثالثة بتحقيق الدكتور أحمد السقا، بمكتبة الكليات الأزهرية بمصر سنة ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩ م، ومجموع الكتاب في طبعته الأولى مع مقدمته وفهرسه وموضوعاته يقع في إحدى وسبعين صفحة.

بيّن الشيخ الكوثري رحمه الله في المقدمة فضل علم أصول الدين وعلم الكلام وشرفه وجدواه لأن معلومه يتعلق بالإيمان واليقين، وصون عقائد المسلمين من الشكوك، مبيناً منهج السلف فيه «الاقتصاد في المعقول، والاقتصار على ما في الكتاب والسنّة من الأدلة جرياً مع حاجة الزمن»، ولما استفحل شرّ الفتن، واتسعت الفتوحات وكثر الاتصال بأرباب الأديان والنحل وصنوف أهل الأهواء والملل، أوجب ذلك الردّ على أهوائهم «بطرق

---

(١) انظر: المراجع السابقة.

عقلية يعترفون بها، ويخضعون لأحكامها» وهو ما فعله الخلف في هذا العلم، وليس ذلك تطوراً في عقيدة الإسلام أصلاً في صميمها، لكنه تطور في طريق الدفاع عنها، ثم بيّن الكوثري مكانة إمام الحرمين في هـذا المضمار، وأن له القدح المعلى فيه، وأن مؤلفاته همزة وصل بين منهجي السلف والخلف[1].

ويمتاز هذا الكتاب أيضاً بأنه آخر كتب إمام الحرمين في العقيدة وأُصول الدين وعلم الكلام، ويظهر في هذا الكتاب خلاصـة آراء إمام الحرمين، وما استقر عليه، وأنه ذكر كثيراً من الآراء المخالفة لما ذكره في «الشامل» و«الإرشاد» مما يدل على رجوعه إلى ما جاء في «العقيدة النظامية».

وهذا الكتاب مختصر وجيز في بيـان عقيدة الإسـلام والمسلمين، بأسلوب فريد، مع جودة في البيان، واحتوائه على أشياء لم يدوِّنها إمام الحرمين في موضع آخر، وصرّح في مقدمته فقال: «وقد صدَّرتها بقواعد عن العقائد على أساليب لم أسبق إليها، ثم أتبعتها بما لا يسوغ الذهول عنه من أركان الإسلام، وسمّيتها «النظامية في الأركان الإسلامية»[2]، ويبيّن أهمية موضوعاته، فيقول: «وأنا الآن أُبدي سرّاً من أسرار التوحيد لو قوبل بكل ما يدخل في مقدور البشر ميسوراً لما كان له كفاءً»[3]، ويقول: «وهذا الفصل في إثبات حدث العالم أنجع وأرفع من طرق حوته مجلدات، وهو خير لفاهمه من الدنيا بحذافيرها، لو ساوقه التـوفيق»[4]، ويقول: «مـع إيثار الاختصار والاقتصار على فيه مقنع وبلاغ يشفي الغليل، ويوضّح السبيل، إن شاء الله»[5]، ويقول أيضاً: «وها أنا أذكر نكتة يسعد مَنْ يعيها، ويفوز الفوز الأكبر من يدريها. . . فيا سعادة من أنعم فكره في هذا قليلاً، ولم يتجاوزه

---

(١) العقيدة النظامية ص ٣، وانظر: كشف الظنون ١/٥٩٧، الجويني ص ٨٦، الكافية في الجدل ص ٢٢، روضات الجنات ص٤٦٣.
(٢) العقيدة النظامية ص ٨.
(٣) صفحة ٤٤.
(٤) صفحة ١٢ ـ ١٣.
(٥) العقيدة النظامية ص ١٣.

حتى تنضجه الفكرة، وتنقده يد السبر»[1].

ويقول الجويني نفسه عن هذا الكتاب في كتابه الآخر «غياث الأمم»: «ومن رام اقتصاداً، وحاول ترقياً عن التقليد، واستبداداً، فعليه بما يتعلق بعلم التوحيد من الكتاب المترجم بالنظامي، فهو محتوٍ على لباب الألباب، وفيه سرّ كل كتاب في أساليب العقول»[2].

وجاء عنوان الكتاب بالنظامية، تسمية باسم الوزير نظام الملك، تقديراً له، واعترافاً بفضله على المسلمين، وتخليداً لذكراه على الأعمال المجيدة التي قام بها من فتح المدارس النظامية في كل مدينة، وتعيين كبار العلماء والفقهاء للتدريس فيها، ورعاية هذه المدارس في الوعي الإسلامي الصحيح، وتدريس فقه الأئمة الأربعة، وعقيدة أهل السنّة والجماعة، وما عرف عن نظام الملك من الاستقامة والتقوى والورع وحسن الطوية، ولذلك وشّح إمام الحرمين كتبه باسمه، وهذا من عادات القوم، بتسمية الكتاب باسم الخليفة أو السلطان أو الأمير أو الوالي أو الحاكم،؛ وقد أطرى إمام الحرمين في مقدمة كتبه نظام الملك بالثناء والمدح، وذكر الاصلاحات التي قام بها، والإنجازات التي حققها، والآثار التي تمت على يديه.

ويحتوي كتاب العقيدة النظامية على تمهيد من نقطتين: القول فيما تجب معرفته في قاعدة الدين، وباب في حدث العالم، ثم يبيّن إمام الحرمين خطة الكتاب بعنوان: «فصل في ترتيب تراجم العقائد» وحصره في ثلاثة أبواب، باب في العلم بأحكام الإلّه، فأثبت العلم بالصانع، ثم تكلم عمّا يستحيل على الله تعالى، وفيما يجب له من الصفات، وفيما يجوز في أحكام الله تعالى، والباب الثاني في مناط التكليف من صفات العباد، والباب الثالث في النبوّات التي بها تتصل الأوامر التكليفية بالعباد، وبها ترتبط الأمور السمعية والغيبيات في الحشر والنشر، والوعد والوعيد المشعرين بالثواب والعقاب، وغير ذلك «مما أنبأ به المرسلون، وأخبر به الصادقون» ثم قال:

(1) المرجع السابق ص ٢٩.
(2) غياث الأمم ص ١٤٠.

«وتجتاز قواعد الدين مجاز هذه الأبواب، ثم الإمامة ليست من العقائد، ولو غفل عنها المرء لم تضره، ولكن جرى الرسم باختتام علم التوحيد بها، ونحن نذكر طرفاً منها»[1]، ويظهر أنه عدل عن هذا الوعد، وخصّص هذا الموضوع بكتاب مستقل، كما سنرى، وقال في آخر كتاب «العقيدة»: «وقد كنت وعدت أن أذكر فصولاً في الإمامة، ثم بدا لي أن أُجرد للمجلس السامي كتاباً في الإمامة، فقد تاهت فيها الفرق، ولم يخلُ فريق من تعدّي الحدّ والسرف والإفراط والتفريط»[2].

٥ ـ الكتب الأخرى في أصول الدين:

إن الكتب الأربعة السابقة لإمام الحرمين الجويني في العقيدة وأُصول الدين قد تمَّ طبعها وظهرت للنور، ولإمام الحرمين الجويني كتب أخرى في هذا الخصوص، لا يزال بعضها مخطوطاً في دور الكتب، وبعضها لم نعلم بوجوده حتى الآن، وهـذه نبذة عن كـلٍّ منها مـع أماكن وجـود النسخ والمخطوطات الموجودة منها[3].

١" ـ كتاب أسماء الله الحسنى:

وهو كتاب يدل اسمه وعنـوانه على مضمـونه، ويتنـاول أسماء الله الحسنى، التي ثبتت بالنص سماعاً، مع بيان معنى كل اسم، وهذا الكتاب يغطي أحد موضوعات العقيدة وأُصول الدين، ولكنه ينحصر في الجانب النقلي والسماعي، ولا مجال فيه للعقل والاجتهاد.

ويوجد نسخة من هذا الكتاب بالخزانة الملكية بالرباط تحت رقم

---

(١) العقيدة النظامية ص ١٣.

(٢) المرجع السابق ص ٦٨.

(٣) انظر: الكافية في الجدل ص ٢٣، الجويني ص ٨٥ وما بعدها، كشف الظنون ١/٨٧، ٢/٤٠٩، وفيات الأعيان ٢/٣٤٢.

٨٠٩٨، وتقع في ١٨٩ صفحة، مع بياض في عدد من الأسطر في الصفحات الأولى والأخيرة.

ويظن أن هذا الكتاب ليس لإمام الحرمين الجويني، وإنما هو لوالده أبي محمد الجويني، وهذا لا يستبعد، ولكن لا مانع أيضاً من كونه لإمام الحرمين بعد تعديله أو تنقيحه، لأن إمام الحرمين جاء على جميع كتب والده، وأعاد النظر فيها.

٢" ـ مسائل الإمام عبد الحق الصقلي وأجوبتها للإمام أبي المعالي:

وتتضمن هذه المسائل أجوبة إمام الحرمين عن حدوث العالم، وذهول بعض العوام عن وجه الدلالة على صدق الأنبياء، والمثلين، والأعراض، والمنجمين والمعجزات، ومعنى تمثيل جبريل، وقدرة الله تعالى على كل شيء.

ويوجد لهذه المسائل مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ١١ فقه مالك، واهتم بدراستها الأستاذ الإيطالي الدكتور أمبرتو ريزيتانو الأستاذ بجامعتي روما بإيطاليا وعين شمس بمصر سنة ١٩٥٣ م.

٣" ـ شفاء الغليل في بيان ما وقع في التوراة والإنجيل من التبديل:

ويتضمن هذا الكتاب على إثبات النصوص في التوراة والإنجيل، وهي تشتمل على البشارة بالرسول محمد بن عبد الله ﷺ، وما وقع في هذه النصوص، وفي غيرها من نصوص التوراة والإنجيل، من التحريف والتبديل، وهو ما ذكره القرآن الكريم بنص قطعي.

ويوجد لهذا الكتاب نسختان مخطوطتان بمكتبة آيا صوفيا، برقم ٢٢٤٦، ٢٢٤٧، ويوجد له نسخة مصوّرة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية برقم ١٥٩ فيلم.

٤"ـ مختصر الإرشاد للباقلاني:

ويوجد منه نسخة مخطوطة بجامعة الدول العربية برقم ٢١١ علم الكلام، ويشك في نسبة هذا الكتاب لإمام الحرمين، ويوجد لهذا الكتاب نسخة بالميكروفيلم بجامعة الدول العربية[١].

٥"ـ التلخيص في الأصول:

ولعلّه هو الكتاب السابق بعنوان «التلخيص» وقد ورد مثل هذه الأسماء لإمام الحرمين والباقلاني في علم أصول الفقه، وقد ذكر إمام الحرمين كتاب «التلخيص» في كتابه «الشامل في أُصول الدين»، ولعلّه كتاب في أُصول الفقه، وهو كتاب «المجتهدين».

٦"ـ رسالة في أُصول الدين:

ويوجد منها نسخة مخطوطة في باريس برقم ٦٧٢ ضمن مجموعة رسائل، كما يوجد نسخة مخطوطة بعنوان «رسالة في التوحيد» بدار الكتب المصرية برقم ٩٤٠ لإمام الحرمين.

٧"ـ مدارك العقول:

وهو كتاب في أُصول الدين، ولم يتمّه إمام الحرمين كما قاله حاجي خليفة في «كشف الظنون»، وابن خلكان في «وفيات الأعيان»، ويظهر أنه شرع فيه في نهاية حياته، ومن آخر كتبه، كما أشار إليه بنفسه[٢].

٨"ـ الكرامات:

وهو كتاب ذكره إمام الحرمين في كتابه «العقيدة النظامية ص ٥٢» فقال في «فصل في الكرامات»: «وقد كثر خبط الناس في إثباتها ونفيها، وقد ألّفت في إثباتها والردّ على منكريها كتاباً، وأنا الآن أذكر لبابه في أسطر».

---

(١) انظر: الكافية في الجدل ص ١٦.

(٢) انظر: غياث الأمم ص ٣٧٩.

٩" - رسالة في إثبات الاستواء والفوقية، وتنزيه الباري جلّ وعلا عن الحصر والتمثيل والكيفية:

نسخة مخطوطة بالموصل رقم ١٠٣٥[1].

آراء إمام الحرمين في علم الكلام:

إن الأسلوب الفلسفي والعقلي الذي شاع وانتشر في علم الكلام وأصول الدين في العصر العباسي وما بعده ليس مقصوداً لذاته، وإنما كان وسيلة لنشر العقيدة الإسلامية وتثبيت الإيمان في النفوس، وردّ الشبه والأضاليل، والمقارنة مع المذاهب الفلسفية والحضارات اليونانية والفارسية والهندية، فاستخدم علماء المسلمين هذا الأسلوب سلاحاً للدفاع عن الإسلام والمسلمين، وهذا واجب العلماء في كل زمان ومكان في دراسة العقيدة والشريعة، والتخصّص فيها، والتنبه إلى الآراء الدخيلة على الدين، وإتقان الوسائل والعلوم الشائعة بين الناس في كل عصر، ليرشدوا الخلق إلى الحق، ويهدوهم إلى الصراط القويم، ويبينوا لهم الصواب والرشاد، ويدحضوا الباطل وأهله، ويدعوا إلى مرضاة الله تعالى، والالتزام بشريعته، وهو واجب العلماء اليوم بمعرفة العلوم العصرية، والاختراعات الحديثة، والثقافات المتنوعة، ليسخروها في أساليب الدعوة الإسلامية، وإقناع الجماهير بالنور المبين، والحق المستبين في أمور دينهم ودنياهم، وكشف مكايد الأعداء الفكرية، والوقوف في وجه الغزو الفكري الدائم.

وكان إمام الحرمين من أعلام القرن الخامس الهجري الذي حمل على عاتقه واجب الأمانة والتبليغ، والدعوة والإرشاد، وكرّس حياته في دراسة العلوم الشرعية، والمعارف السائدة في زمانه، وبالغ في دراسة علم الكلام، وصنّف الكتب الكثيرة فيه، وخاض المناظرات الدائمة في حياته، وكان

(١) انظر: مخطوطات الموصل، للدكتور داود الجلبي الموصلي ص ٢٤٦، الرقم المتسلسل ٣٥٧.

يقول: «لقد قرأت خمسين ألفاً في خمسين ألفاً، ثم خليت أهل الإسلام بإسلامهم فيها، وعلومهم الظاهرة، وركبت البحر الخضم، وخضت في الذي نهى أهل الإسلام عنها، كل ذلك في طلب الحق، وكنت أهرب في سالف الدهر من التقليد، والآن رجعت عن الكل إلى كلمة الحق، عليكم بدين العجائز»(١).

وكان الأشاعرة يحملون لواء الدفاع عن الإسلام وعقائد المسلمين في ذلك العصر، ويمثلون مذهب أهل السنّة والجماعة، وتوسطوا في الأسلوب والوسائل بين تطرّف المعتزلة، وبين أهل الظاهر وكثير من العلماء الذين آثروا السلامة في الصراع الفكري، والتزموا جادة النصوص والأدلة النقلية، ورفضوا الخوض في الجدال والمناظرة، بينما حمل الأشاعرة واجب الدعوة، وتصدّوا لشطط المعتزلة، ووقفوا في وجه الفلسفات الوافدة، والانحرافات المتعمدة، والشبه المنتشرة، وانخرط إمام الحرمين في مدرسة الأشاعرة، وسار في كتبه وتدريسه على طريقة الأشعرية في علم الكلام، وتخرّج من هذه المدرسة عن طريق شيخه أبي القاسم الأسفراييني، تلميذ أبي إسحاق الأسفراييني، المتخرج عن أبي الحسن الباهلي، تلميذ إمام أهل السنّة أبي الحسن الأشعري، وصار إمام الحرمين من أنصار مذهب الأشعري، الذي عمل على دراسته وتدريسه ونصرته والدعوة إليه، حتى صار إمام الحرمين شيخ الأشعرية، وإمام المتكلمين في عصره، وأصبح علم الكلام عند الجويني بحراً لا ساحل له، وبلغ المرتبة العليا، والمكانة السامية فيه دراسة وبحثاً ومناظرة وتأليفاً وتدريساً، ثم انتقل هذا العلم عن طريقه إلى تلميذه النابغة المشهور وهو الغزالي الذي حمل مشعل الدعوة والتأليف بعده، مما يحقّ لنا أن نقول: إن أبا الحسن الأشعري والباقلاني والإسفراييني والجويني والغزالي يمثلون في الحقيقة فلسفة الإسلام، ويعدّون في الواقع فلاسفة المسلمين، لأنهم عرضوا الإسلام الصحيح والعقيدة القويمة بأسلوب فلسفي، ويضاف

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٥/١٨٥.

إليهم من فلاسفة المسلمين أبو الحسن الماتريدي وبعض علماء المعتزلة، خلافاً لما يشاع اليوم عن أسماء فلاسفة المسلمين الذين بحثوا في الفلسفات القديمة، وعرضوها بأسلوب جديد، كابن سينا وابن رشد والفارابي وإخوان الصفا وغيرهم.

ولم يكن إمام الحرمين مجرد ناقل لآراء المذهب الأشعري، بل يتمتع بشخصية مستقلة، واجتهادات كثيرة، وكان يحلّل الآراء، وينقدها، ليقبل ما يراه حقاً، ويرفض ما يراه باطلاً، مما يعتبر تجديداً في المذهب، لا تقليداً فيه، وقد «أحكم طريقة الجدل الهادف، معتمداً على استخدام العقل في فهم النصوص القرآنية، فأخذ يستنبط من هذه النصوص ـ بعد تحليلها وفهمها ـ المقدمات مرتباً الواحدة تلو الأخرى»[1]، واعتبرت كتبه بداية عصر جديد في علم الكلام من ناحية الأسلوب والعرض والتحليل والاستنباط، والجمع بين المنقول والمعقول، والاعتماد على النصوص النقلية والحجج العقلية، مما أوصله إلى آراء مستقلة، واجتهادات فريدة، وأقوال مبتكرة، وهو ما دعاه لمخالفة بعض الآراء والأقوال في مذهب الأشاعرة، وبيان ضعفها، وتقديم البديل الصحيح لها، ومحاولته تأويلها بما يتفق مع منهجه في الدراسة والاستدلال، وهذا ما دعا بعض العلماء إلى وصف إمام الحرمين بأنه «لم يكن أشعرياً، لأنه يقول: فعل العبد بقدرة العبد مستقلة، ولا كسب، فلهذا كانت نسبته إليهم دعوى، وله كلام في إثبات القدرة، وتضعيف قول الأشعرية»[2].

والواقع أن إمام الحرمين من أئمة الأشعرية، مع الشخصية المستقلة، والتجديد في الأسلوب والعرض، والاجتهاد في الآراء والأقوال، مما أوصله

---

(١) الشامل ص ٧٦، وانظر: الجويني ص ١٣٢، الإرشاد صفحة ع، الشامل ص ٧٥.

(٢) تراجم الرجال، الجنداري ص ١٩، ومن أراد التوسع في ذلك فليرجع إلى كتاب «الجويني» للدكتورة فوقية، التي عرضت أقوال الإمام الكلامية بإسهاب وتفصيل ودراسة متعلقة باختصاصها، ص ١٢٣ وما بعدها.

إلى مخالفتهم في بعض الأحيان، دون أن يخرج عنهم.

وكانت شخصية إمام الحرمين الفذّة الواعية المتحررة الناقدة المجتهدة سمة له في حياته العلمية، وفي تأليفه وبحثه، وفي تدريسه وتعليمه، وله آراء خاصة، واجتهادات مستقلة في الفقه وأصول الفقه خالف فيها الإمام الشافعي أحياناً، وأبا الحسن الأشعري، أحياناً أخرى، والقاضي أبا بكر الباقلاني في أحيان كثيرة[1].

وهذه الشخصية الفريدة لإمام الحرمين أدّت إلى إقبال العلماء على كتبه وآثاره وتآليفه، وتمحيص آرائه وأقواله واجتهاداته، سواء من قبل الموافقين له والمخالفين على حدٍّ سواء، وتتبع بعض العلماء آراء إمام الحرمين، وأحصوا عليه بعض الأخطاء أو الآراء الشاذّة التي خالف فيها النصوص الشرعية، أو خالف فيها المذهب الأشعري، أو خرج فيها عن إجماع المسلمين، وحرص آخرون على التقاط الأخطاء، أو تصيّد العيوب، مما حملهم على تأويل بعض نصوصه، أو فهمها فهماً معيناً، ومن أشهر المسائل التي أُثيرت على إمام الحرمين، وأنه خالف فيها إجماع المسلمين، والنصوص الصريحة، المسألة المعروفة بمسألة الاسترسال، وتعني عدم علم الله في الجزئيات والتفاصيل، وأن علمه ينحصر في الكليات والعموميات، والإجمال، وقد وردت هذه المسألة في كتاب «البرهان في أُصول الفقه»[2]، وتمسك بها شارح البرهان المازري المالكي، وشنّع على إمام الحرمين، ثم شاع هذا الاتهام عليه، لكن أكثر العلماء ردّوا على هذه الاتهامات، وخاصة مسألة الاسترسال، وأفردها ابن السبكي بالمناقشة، وكشف أن المازري وغيره لم يفهموا كلام

---

(١) انظر فهرس هذه المسائل الأصولية في كتابه «البرهان في أصول الفقه»، الجزء الثاني ص١٤٤٣ وما بعدها، طبقات الشافعية الكبرى ٢/٢٩١، ٣١٥، ٣٢٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣/٣٨٦، ٧/٩٨. وسيرد مثيلها في آثار إمام الحرمين الفقهية والأصولية، ومن آرائه مع بعض العلماء أنهم أنكروا أنَّ فـي الذنوب صغيرة، وقالوا: بل سائر المعاصي كبائر»، انظر: الإرشاد ص ٣٩١، والزواجر عن اقتراف الكبائر ١/٥.

(٢) البرهان ١/١٤٥ وما بعدها، وانظر: طبقات الشافعية الكبرى ٥/١٨٨، ١٩٠.

إمام الحرمين في «البرهان» وأنهم حملوه على غير حقيقته، وأن الباعث لهؤلاء الشرّاح على التحامل على إمام الحرمين ينحصر في جهتين:

الأولى: أنهم يستصعبون مخالفة الإمام أبي الحسن الأشعري، ويرونها هجنة عظيمة، والإمام لا يتقيد لا بالأشعري ولا بالشافعي، لا سيما في «البرهان» وإنما يتكلم على حسب تأدية نظره واجتهاده، وربما خالف الأشعري، وأتى بعبارة عالية على عادة فصاحته فلا تحمل...

الثانية: أنه ربما نال من الإمام مالك رضي الله عنه..»[1].

ويلخص ابن السبكي وغيره الجواب أن إمام الحرمين بحث هذا الموضوع بوضوح تام في كتبه في علم الكلام وأصول الدين، كالشامل والإرشاد والعقيدة النظامية وأن رأيه صريح أن علم الله تعالى يحيط بالجزئيات، وهذا أمر مفروغ منه، وأصل مقرر في العقيدة، ويكفر من يخالفه، وقال في «الشامل»: «إن الرب سبحانه وتعالى عالم بالمعلومات على تفاصيلها، متعالٍ عن العلم بها على الجملة، إذ العلم بالجملة يقارن الجهل بالتفاصيل» ويقول: «الدلالة دلّت على وجوب كون القديم عالماً بجميع المعلومات»[2].

ومن الآراء التي أُثيرت على إمام الحرمين قوله في صفات الله تعالى التي وردت في القرآن، كاليد والعين والاستواء، وقوله فيها بالتأويل، ثم رجوعه عن رأيه في آخر كتبه إلى قول السلف بالتفويض، وهو ما صرّح به نفسه فقال:

«قد اختلف مسالك العلماء في الظواهر التي وردت في الكتاب والسنّة، وامتنع على أهل الحق فحواها وإجراؤها على موجب ما تبرزه أفهام أرباب اللسان منها، فرأى بعضهم تأويلها والتزام هذا المنهج في آيِ الكتاب

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٥/١٩٢، ١٨٨.

(٢) انظر: الشامل ص ١٤٧.

وانظر: طبقات الشافعية الكبرى ٥/١٩٣ وما بعدها، البرهان ١/١٤٦.

وفيما صحّ من سُنن النبي ﷺ، وذهبت أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها إلى الربّ سبحانه».

«والذي نرتضيه رأياً، وندين الله به عقداً، اتباع سلف الأمة، فالأولى الاتباع وترك الابتداع، والدليل السمعي القاطع في ذلك أن إجماع الأمة حجة متبعة، وهو مستند معظم الشريعة، وقد درج صحب النبي ﷺ على ترك التعرّض لمعانيها، ودرك ما فيها، وهم صفوة الإسلام، والمستقلون بأعباء الشريعة»[1].

ومما ينقله كثير من العلماء أن الجويني رجع عن رأيه في علم الكلام، وأنه ندم على اشتغاله به، وأنه قال عند تناثر أسنانه في مرض موته: «هذه اشتغالي بالكلام، فاحذروه»، وأنه قال: «يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام، فلو علمت أن الكلام يبلغ إلى ما بلغ ما اشتغلت به» وأنه قال: «والآن فقد رجعت عن الكل إلى كلمة الحق: عليكم بدين العجائز، فإن لم يدركني الحق بلطف برّه، وإلا فالويل لابن الجويني، يريد نفسه»[2].

ويحاول بعض العلماء استغلال هذه الأقوال للهجوم على علم الكلام، والتحذير من تعلمه ودراسته، وتحريم الاطّلاع عليه، واعتباره من العلوم الضارّة الدخيلة على المسلمين، وهذا مبالغة في القول، والمسألة محتملة، وقال ابن السبكي: «يشبه أن تكون هذه الحكاية مكذوبة»[3].

وأخيراً فإن كان لنا من قول في كتب إمام الحرمين الكلامية وعلم الكلام، فإننا نقتصر على إبداء ملاحظتين:

الأولى: أن علم الكلام عامة، وكتب إمام الحرمين خاصة، تصور لنا الحركة العلمية والفكرية التي كانت سائدة في ذلك العصر، وتشرح لنا

---

(١) العقيدة النظامية ص ٢٣، وانظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٩١/٥ وما بعدها.

(٢) انظر: المنتظم لابن الجوزي ١٩/٩ وما بعدها، النجوم الزاهرة ١٢١/٥، طبقات الشافعية الكبرى ١٨٥/٥، شرح الكوكب المنير ٤٩/٢.

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٨٦/٥.

المعركة المحتدمة بين أهل السنّة والجماعة ودعاة الإسلام وأئمة الدين من جهة، وبين المعتزلة وبقية المذاهب الكلامية والتيارات الفلسفية الهدّامة من جهة أخرى، وأن كتب علم الكلام من الأشعرية والماتريدية وغيرهم دوَّنت لنا حجج الدفاع عن العقيدة والدين، بالاعتماد على الأدلة النقلية من الكتاب والسنّة وأقوال السلف، والأدلة العقلية والأساليب الفلسفية والطرق المنطقية لمقابلة الخصوم بنفس الأسلحة التي يحاربون بها الإسلام والمسلمين.

وإن الآراء التي تتبعها العلماء على إمام الحرمين قليلة ومحصورة، وإن سلّمنا جدلاً بخطئها فإن إمام الحرمين لم يكن معصوماً، ولم يدع العصمة لنفسه، ولا ادّعاها له أحد، ولكن يقال فيها: كفى المرء فخراً أن تعدَّ معايبه.

الثانية: أن علم الكلام كان مجرد سلاح ووسيلة في أيدي العلماء والدعاة في ذلك العصر، وقد أحسنوا استخدامه، وحقّقوا النصر والظفر به على أعداء الدين، وهو علم مشحون بالأدلة والوسائل والأساليب التي يمكن الاطّلاع عليها في عصرنا الحاضر، مع الاستفادة منها، بشرط عدم الوقوف عندها[1]، ووجوب تجاوزها إلى الأسلحة العصرية، والوسائل المتقدمة، للقيام بنفس الواجب، وتحمّل العبء والمسؤولية، والثبات على المبدأ، وأداء أمانة الدعوة، وتبليغ الرسالة، ففي مجال العقيدة والإيمان مثلاً يمكن، بل يجب، استخدام العلم الحديث، والمكتشفات والاختراعات، للاستدلال على صحة العقائد أمام أعدائها، وتثبيت الإيمان بين المسلمين، وفي مجال الشريعة والفقه والأحكام يمكن، بل يجب، دراسة الأنظمة المعاصرة، والقوانين السائدة في العالم، بل المفروضة على أعناق المسلمين، والمطبقة في بلادهم، شاءوا أم أبوا، طوعاً أو كرهاً، للوصول إلى مقارنتها ـ ولو بالتنزل ـ

---

(١) لا يصح الوقوف عند علم الكلام لاعتماده على مصطلحات كثيرة، وقواعد محددة، ومناهج فلسفية، وأساليب منطقية كانت منسجمة مع ذلك العصر، وأصبحت الآن بعيدة عن عالم الفكر والعلم والحياة، كالجوهر والعرض والجرم وغيره، وهذا ما حملنا على عدم التوسّع بهذه الأمور، أو ضرب الأمثلة أو بالاستدلال بنماذج منها.

مع الشريعة الغرّاء والأحكام الإلٓهية، لبيان التفوق السامي للشريعة، والنجاح المحقق لأحكامها، والميزات والخصائص التي تمتاز بها على بقية الشرائع والقوانين الوضعية، لدعوة الناس إلى تطبيق شريعة الله والرجـوع إليها، والالتزام فيها، والعض عليها بالنواجذ.

وإن تراجع إمام الحرمين وغيره عن علم الكلام في ذلك العصر لا يعني فساد هذا العلم، وفشله، وإنما يؤكدا أمراً واقعاً ومحتماً، وهو أنه مجرد وسيلة وسـلاح، لا يعتمد عليـه إلا أثناء المعـركة الفكـرية، والمجـادلة والمناظرة، والمحاججة والصدام، وكل من تقدم في السن، وبلغ العجز، فلا بدَّ أن ينسحب من المعركة، ويُسقط السلاح من يده، ويتخلى عن السهام والأسنّة، ويرجع إلى الهدف المقصود، ويقف عند الغايـة وهي العقيدة الدينية الصافية التي تقوم على السماحة والبساطة والوضوح واليقين مما لا يحتاج إلى أدلة وحجج، أو استدلال ومنطق، أو فلسفة وبيان، هذه العقيدة الجليّة التي يدركها الأمّي، ويتثبت بها الكبير والصغير، ويقف عندها كل من اختلى إلى نفسه، وفكر في ذاته، واستأنس بكتاب ربه، وسنّة نبيّه ﷺ، وهي العقيدة التي سمّاها إمام الحرمين وغيره «دين العجائز»، وهي عقيدة تحمل النور في طياتها، وتهدي العاقل إلى صفائها، وترشد الضال إلى معينها، وتجذب الأمم والشعوب لاعتناقها، وتقطع الطريق بذاتها متى سلم السائر من غوايات الإنس والجن، وتجنب الوعر، ونجا من شباك الشياطين ودعاة الضلال والانحراف، قال تعالى: ﴿ وإن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه، ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله، ذلكم وصّاكم به لعلكم تتقون ﴾ (الأنعام/١٥٣).

الفَصْلُ الرَّابِعُ

إمَامُ الحَرَمَيْنِ وَالفِقْه

علم الفقه:

لئن وصل إمام الحرمين إلى القمة في أُصول الدين وعلم الكلام والتوحيد والعقيدة، وتبوأ الذروة في التصنيف والتأليف، والمناظرة والتدريس، فإنه قد ارتفع إلى شاهق عالٍ في الفقه، واشتهر في جميع الآفاق به، وذاع صيته في كل صُقع وبلدٍ، ولازم دراسة الفقه وتدريسه، والتأليف فيه وتصنيف أحكامه، وجمع فروعه طوال حياته، فقد نشأ وترعرع في بيت أبيه الشيخ أبي محمد الجويني الذي كان يمسك بزمام الفقه، ويتولى تدريسه وتعليمه، ويبذل الجهد والمساعي للتأليف فيه، فرضع إمام الحرمين الفقه وعشقه على يدي الوالد، وبعد وفاته قعد مكانه في التدريس، وتولى منصب الإفتاء، وجاء على كتب والده كلها، الفقهية وغيرها، فقلبها ظهراً لبطن.

ولم يكن إمام الحرمين مجرد حافظ للفروع والأحكام، وناقل لآراء والده وغيره، وإنما كان متفتح الذهن، متوقد الذكاء، وصل إلى مرتبة الاجتهاد، وكان يمارس دراسة الفقه بالتحقيق والتدقيق، ويقبل الآراء التي تتفق مع الأدلة، وتترجح على غيرها، فيقرّها ويأخذ بها، ويرفض الأقوال الضعيفة التي تتعارض مع الأدلة النقلية والعقلية، وكان يرفضها ويردّ عليها، ولو كانت لوالده، أو شيوخه، أو حتى ولو نقلت عن إمام المذهب محمد بن إدريس الشافعي، فالحق أحق أن يتبع، وكان يقيس الرجال والشيوخ بمدى موافقتهم للحق والدليل، ولا يقيس الحق والأقوال بالرجال.

وكان إمام الحرمين متفقهاً على المذهب الشافعي، ودرس بقية المذاهب، ورجع إلى الأدلة وظهر تبحره في الفقه عامة، وبرز ذلك في كتبه بالفقه المقارن بين المذاهب من جهة، وفي كتب الخلاف وترجيح المذهب الشافعي من جهة أخرى، كما سنرى بعد قليل، كما ظهر ذلك بشكل بارز ولافِتٍ للنظر في التدريس والمناظرات التي كان يعقدها مع العلماء والفقهاء من أتباع المذهب الشافعي ومن أتباع بقية المذاهب، وكان ذلك سبباً في انتشار علمه، وشيوع اسمه، وشهرة أقواله وآرائه، وقصده للأخذ عنه.

كما أن إمام الحرمين قد تولى التدريس في نظامية نيسابور في الفقه وغيره مدة ثلاثين سنة دون منازع، مما أتاح له فرصة الاستقرار والثبات والديمومة على البحث والتدريس والتأليف، ويحكى أنه قال يوماً للغزالي، وكان تلميذاً له: يا فقيه، فرأى في وجهه التغير، كأنه استقلّ هذه اللفظة على نفسه، فقال له: افتح هذا البيت، ففتح مكاناً وجده مملوءً بالكتب، فقال له: ما قيل لي: يا فقيه، حتى أتيت على هذه الكتب كلها[1]، وقد ذكرنا سابقاً كلمة الشيخ أبي الحسن المجاشعي النحوي، أستاذ إمام الحرمين في النحو، ومنها قوله: «ما رأيت عاشقاً للعلم أيَّ نوع كان مثل هذا الإمام، فإنه يطلب العلم للعلم»[2].

ويمتاز علم الفقه على غيره أنه أكثر التصاقاً بالحياة، وبالناس، فهو معرفة الحلال والحرام، ومعرفة الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية، وكانت الأمة ملتزمة بشريعة الإسلام، وكان العلماء الموئل الصافي، والنبع الدائم، والمرجع الأصيل في بيان ذلك، وعليهم تلبية الفتاوى والاستفسارات والأسئلة، فإن لم يجدوها في النصوص، ولم تنقل إليهم في الكتب، وجب عليهم الاجتهاد لمعرفة حكم الله تعالى فيها، وإرشاد الناس إليها، وكان العلماء حتى القرن الخامس والسادس يقومون بهذا الواجب خير قيام، ويواكبون سير الحياة، وتطور الأمور، وحوادث الزمان، ولم يتخلوا

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٥/١٨٥.

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٥/١٧٩ ـ ١٨٠.

عن واجبهم، ولم يقصروا في أداء وظيفتهم، وكانوا روّاد الأمة، وطلائع الركب الزاحف، وشعلة النهضة، ومشاعل النور والحضارة، والجميع يلتفّون حولهم، وينهلون من معينهم، ويستفيدون من علمهم، ويأخذون أقوالهم، ويتلزمون بتوجيهاتهم، ويسيرون خلفهم في جميع المجالات.

وكان إمام الحرمين أحد هؤلاء المشاعل والأئمة، وبلغ في العلم، والتبحّر في الفقه، والتنقيح والتدقيق في المذهب الشافعي أن حمل لقب «الإمام»، فإذا أطلق لفظ «الإمام» في كتب الشافعية فإيّاه يعنون، وله يقصدون، كما سبق في ترجمته.

كما أن إمام الحرمين استغل رحلته خارج نيسابور إلى بغداد والحجاز، وإقامته في الحرمين، وخاصة في مكة، إلى جمع طرق المذهب الشافعي، واستقصاء الأقوال فيه، ثم استغل استقراره الطويل في نيسابور إلى تدوين هذا المذهب، وتنسيق أحكامه وفصوله في كتبه الفقهية.

وخلّف لنا إمام الحرمين عدة كتب في الفقه، بعضها في فقه المذهب الشافعي، وهي التي نبحث فيها الآن، وبعضها في الفقه المقارن مع بقية المذاهب، وبعضها في الفقه العام كما سنرى فيما بعد.

وكتب إمام الحرمين في فقه المذهب الشافعي متفاوتة تفاوتاً كبيراً في الحجم والأهمية، ولعلّه كتبها بالتدرّج من الصغير إلى الكبير، أو كتبها على مستويات مختلفة لتتفق مع الغرض المقصود منها في رعاية مستوى الطلاب، بينما كتب بعضها جواباً لسؤال، أو بمناسبة المناظرة كما سنبينه.

وكانت كتب إمام الحرمين مشهورة، ولاقت قبولاً عظيماً، وشيوعاً زائداً، وأكبّ الناس عليها، واعتمد فقهاء الشافعية على دراستها وتدريسها، واختصارها وشرحها، وانتقلت إلينا في بطون الكتب، وثنايا البحوث، وكلها لم ترَ النور حتى الآن، ولم تظهر للوجود بشكل مستقل، ولم يطبع منها إلا مناظرتان، ونحن نقدم نبذة مختصرة عن كل كتاب بفقرة، ثم نفرد آراء إمام الحرمين وشخصيته الفقهية بفقرة مستقلة.

كتب إمام الحرمين في الفقه:

نعرض كتب إمام الحرمين في الفقه مع الوصف لكل كتاب، وبيان أجزائه ونسخه المخطوطة، وما طبع منها[1].

١ ـ رسالة في الفقه:

وهي رسالة صغيرة وقصيرة في الفقه، وتضم بعض الأقوال والآراء لإمام الحرمين في المسائل الفقهية، ويوجد منها نسخة بالموصل، مدرسة الحجبات، برقم ٣٨، الرسالة السابعة.

٢ ـ السلسلة في معرفة القولين والوجهين على مذهب الشافعي:

وعنوان هذا الكتاب يدل عليه، وهو جمع الأقوال والوجوه في مذهب الإمام الشافعي في الأحكام الشرعية، سواء كانت هذه الأقوال والوجوه لإمام المذهب رحمه الله، أم كانت لتلاميذه وأصحابه الذين جاءوا بعده، وقاموا بالاجتهاد والاستنباط، والتخريج والترجيح، والتحقيق والتدقيق، في الأحكام الفقهية بناءً على الأصول والمناهج التي وضعها الإمام الشافعي في أصول الفقه.

وهذا الكتاب ليس بالقصير، ولأبي محمد الجويني والد إمام الحرمين كتاب بعنوان «السلسلة»، وهو غير الكتاب الذي نتحدث عنه لنفس إمام الحرمين.

ويوجد من هذا الكتاب نسخة مخطوطة بمكتبة أحمد الثالث بتركيا، برقم ١٢٠٦، وفيلم مصوّر بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، برقم ١٨٤ فقه شافعي.

---

(١) انظر: الكافية في الجدل ص ١٣ وما بعدها، الجويني ص ٩٠ وما بعدها، طبقات الشافعية الكبرى ٥/٧٥، ٢٠٩ وما بعدها، طبقات الشافعية، الأسنوي ١/٤١٠، فهرس مخطوطات الظاهرية، الفقه الشافعي ص ٣٠٣، فهرس المخطوطات المصورة، فؤاد سيد ١/٣٠٩ وما بعدها، فهرست الكتب العربية المحفوظة بدار الكتب المصرية ٣/٢٤٦، ٢٨٨، البداية والنهاية ١٢/١٢٨، وفيات الأعيان ٢/٣٤٢، المختصر ٢/١٩٦، المنتظم ٩/١٩، شذرات الذهب ٣/٣٥٩.

٣ ـ مناظرة في الاجتهاد في القبلة:

هذه المناظرة ذكرها ابن السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» عند ترجمة إمام الحرمين الجويني، وتقع في خمس صفحات، وكتبها إمام الحرمين جواباً على سؤال الشيخ أبي إسحاق الشيرازي «عمّن اجتهد في القبلة وصلى، ثمَّ تيقن الخطأ، فاستدلّ فيها إمام الحرمين بأنه تعيَّن له يقين الخطأ في شرط من شروط الصلاة، فلزمه الإعادة، كما لو تيقن الخطأ في الوقت» وذكر إمام الحرمين اعتراض الشيرازي على قياس القبلة على الوقت، وشروط قياس الفرع على الأصل، وجواب إمام الحرمين على هذا الاعتراض معتمداً على تقرير المبادىء الأصولية، والأمثلة الفقهية، والأدلة الشرعية، وكان الشيرازي من أئمة الشافعية في القرن الخامس، وكان المدرّس في نظامية بغداد، وله مكانة اجتماعية وعلمية مرموقة، وإذا أطلق «الشيخ» في الفقه الشافعي فالمراد به أبو إسحاق الشيرازي، والمناظرة تتسم بالطابع العلمي، والنظرة الموضوعية، والأسلوب الهادىء، والجدل القويم، والضوابط الفقهية والأصولية.

٤ ـ مناظرة في زواج البكر:

وهذه المناظرة ذكرها أيضاً ابن السبكي بعد المناظرة السابقة، ويعترض فيها إمام الحرمين على قول أبي إسحاق الشيرازي في إجبار البكر البالغة على الزواج من قبل وليّها، ويردّ الجويني على هذا الرأي، ويقرر عدم إجبار البكر البالغة على الزواج بغير إذنها، مستدلاً على ذلك بالأدلة النقلية في الحديث الشريف، والأدلة العقلية، وتقع في أربع صفحات.

٥ ـ نهاية المطلب في دراية المذهب:

وهذا أهم كتب إمام الحرمين الفقهية، وأبرز مصنفاته على الإطلاق، وأوسع كتبه، وأكبر مؤلفاته، وأشهرها، ويتألف من عدة أجزاء، ولا يزال مخطوطاً حتى الآن، وتصل بعض نسخه المخطوطة إلى ستة وعشرين مجلداً.

ويوجد من هذا الكتاب الضخم نسخ مخطوطة كثيرة في دار الكتب المصرية، وفي مكتبات الإسكندرية، وآيا صوفيا، والظاهرية بدمشق، والأحمدية بحلب، وأحمد الثالث بتركيا، كما يوجد منه نسخ مصوّرة، وأفلام في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، ومكتبة سوهاج بمصر.

يتضمن كتاب «نهاية المطلب» جميع الأبواب الفقهية بدءاً من الطهارة والصلاة والصيام وبقية العبادات، ثم البيع والشراء وبقية المعاملات المالية، ثم النكاح والطلاق والميراث وبقية الأحوال الشخصية، ثم الجنايات والسير والجهاد مما يشمل جميع الأحكام الشرعية في جميع مجالات الحياة الخاصة والعامة، المالية والسياسة الشرعية والمعاملات الدولية وأحكام الفتوحات الإسلامية، على منهج الفقهاء بعرض الحكم مع دليله، ثم المقارنة مع سائر الآراء في المذهب، والمقارنة مع أقوال المذاهب الأخرى، والاستدلال لهم، ثم مناقشة أدلتهم وأقوالهم بأسلوب جدلي، معتمداً على مبادىء علم الأصول، لتخريج الفروع الفقهية على الأصول، وربطها بها.

فالجزء الثالث مثلاً من مخطوطة الظاهرية بدمشق يبدأ بكتاب البيع، ويبدأ الجزء الرابع بالصلح، والجزء الثاني عشر أوله الشفعة، والجزء السابع عشر في الجراح والجنايات، والجزء السادس والعشرون يتحدث عن الخوارج وأحكام البغاة، وسوف نعود للحديث عن «نهاية المطلب» فيما بعد.

مختصرات نهاية المطلب:

ويعتبر كتاب «نهاية المطلب» قمة كتب المذهب الشافعي، وهو كتاب مطوّل، لا يصل إلى مستواه إلا الخواص والمختصّون، ولا يصبر على مطالعته وقراءته ودراسته إلا من أُوتي الصبر الجميل، ووهبه الله الوقت والجَلَد، وكان محتاجاً إلى التبحّر في الفقه، ولذلك اتجه إمام الحرمين نفسه إلى اختصاره، ثم تولّاه كثير من العلماء فيما بعد بالاختصار، فمن ذلك:

١" ـ مختصر نهاية المطلب لإمام الحرمين، وسوف نتحدث عنه في الفقرة التالية.

٢"- صفوة المذهب من نهاية المطلب، للقاضي شرف الدين أبي سعد عبد الله بن محمد بن هبة الله بن أبي عصرون الموصلي، الدمشقي، المتوفى سنة ٥٨٥ هـ.

ويظهر أن هذا الكتاب كبير، والاختصار فيه قليل، ويوجد منه بعض الأجزاء في مكتبة أحمد الثالث برقم ٨٨٠، والجزء الثاني يبتدىء بكتاب الصيام، وينتهي بباب الرهن، ويتبدىء الجزء الخامس بباب الطلاق بالحساب والاستثناء، وينتهي بآخر كتاب الحضانة[١].

٣"- الغاية في اختصار النهاية، تأليف الإمام أبي محمد، سلطان العلماء، الشيخ عز الدين بن عبد السلام بن أبي القاسم بن حسن بن محمد، السُلمي، المتوفى سنة ٦٦٠ هـ.

ويتكون هذا المختصر من خمسة مجلدات، ويوجد منه نسخة مخطوطة ومكتوبة قبل وفاة العز بن عبد السلام، سنة ٦٤٢، لكن ينقصها الجزء الثالث، ومحفوظة في دار الكتب المصرية، كما يوجد نسخة مخطوطة من الجزء الأول بمكتبة أحمد الثالث[٢].

٤"- الهادي إلى اختصار نهاية المطلب، لمحمد بن عبد الرحمن بن الأزدي أو الكندي المصري، الذي كان في القرن السابع الهجري، وكان يفتي مع شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام، واختصر «نهاية المطلب» في مصنف سمّاه «الهادي»[٣].

ويضاف إلى ذلك أن عثمان بن محمد بن أبي أحمد المُصْعَبي، المتوفى في حدود سنة ٥٥٠ هـ قد شرح «مختصر الشيخ أبي محمد الجويني» والد إمام الحرمين، لكنه كان ينقل في هذا الشرح كثيراً عن إمام الحرمين[٤].

---

(١) انظر: فهرس المخطوطات المصورة، فؤاد سيد ٣٠٩/١، الكافية في الجدل ص ١٣.

(٢) انظر: فهرست الكتب العربية المحفوظة بدار الكتب المصرية ٢٤٦/٣، فهرس المخطوطات المصوّرة، فؤاد سيد ٣١٠/١، طبقات الشافعية الكبرى ٢٤٨/٨، وقارن الجويني ص ٩٠.

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٧٣/٨.

(٤) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٢٠٩/٧، ٢١٠، كشف الظنون ٣٩٩/٢.

وإن كان لنا من كلمة عن كتاب «نهاية المطلب» فلا بدّ من التنبيه إلى أن هذا الكتاب يعتبر إحدى الحلقات الأساسية في سلسلة الفقه الشافعي، وانتقال هذا الفقه من الإمام الشافعي إلى العصور المتأخرة، لأن الإمام الشافعي رحمه الله كتب «الأم» وجاء المزني فاختصر كتاب «الأم» في «مختصر المزني»، فجاء إمام الحرمين وشرح «مختصر المزني» في كتابه «نهاية المطلب» وجاء تلميذه حجة الإسلام الغزالي فاختصر «النهاية» إلى كتابه «البسيط» ثم اختصر البسيط في «الوسيط» ثم اختصر الوسيط في «الوجيز» ثم اختصر الوجيز في «الخلاصة» وجاء الرافعي، وهو محقق المذهب، فاختصر من الوجيز كتابه «المحرر» ثم اختصر الإمام النووي، وهو المحقّق الثاني للمذهب، كتاب المحرر في كتابه «المنهاج» وهو الكتاب المعتمد عند الشافعية، كما أن الرافعي شرح الوجيز للغزالي، في كتابه «فتح العزيز» وجاء النووي أيضاً واختصر فتح العزيز إلى «الروضة» في اثني عشر جزءً، وهو الكتاب المعتمد أيضاً في المذهب[1].

٦ ـ مختصر النهاية:

وهو الكتاب الذي اختصره إمام الحرمين نفسه لكتابه «نهاية المطلب في دراية المذهب»، وقال هو نفسه في هذا المختصر: «إنه يقع في الحجم من «النهاية» أقل من النصف، وفي المعنى أكثر من الضعف» ثم يقول ابن السبكي عن هذا المختصر: «وهو عزيز الوقوع، من محاسن كتبه»، لكن ابن خلكان يقول: «إنه لم يتمّه»[2].

---

(١) انظر: الفوائد المكيّة، للسيد علوي بن أحمد السقاف ص ٣٥ وما بعدها، المذهب عند الشافعية، مقال للدكتور محمد إبراهيم أحمد علي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد الثاني ص ٢٥.

(٢) يوجد في المكتبة الظاهرية بدمشق مخطوطة باسم «مختصر نهاية المطلب في علم المذهب» لم يظهر المؤلف، يقع في ٢٢٨ ورقة يبدأ بالوصية، ورقمه ٢٢٢٧، انظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٧٢/٥، وفيات الأعيان ٣٤٢/٢، روضات الجنات ص ٤٦٣، طبقات الشافعية للأسنوي ٤١٢/١، فهرس مخطوطات الظاهرية، الفقه الشافعي ص ٢٦٠، ولعله جزء من الغاية في اختصار النهاية، لعز الدين بن عبد السلام، السابق.

آراء إمام الحرمين في الفقه:

كان إمام الحرمين مبرزاً في الجانب الفقهي من الناحيتين الشكلية والموضوعية.

فمن الناحية الشكلية فقد صرف جلَّ همّه إلى جمع طرق المذهب، وحصر أقوال علماء الشافعية، وانصرف إلى العناية بكتابه «نهاية المطلب» انصرافاً كلياً أثناء رحلته إلى الحجاز، وبعد استقراره في نيسابور، إلى أن أكمله، واحتفل بإتمامه، وتابع تدريسه على الخواص من تلامذته، حتى أطلق العلماء على هذا الكتاب اسم «المذهب الكبير، أو المذهب»[1].

يقول ابن السبكي: «وصار أكثر عنايته مصروفاً إلى تصنيف المذهب الكبير، المسمى بنهاية المطلب في دراية المذهب، حتى حرّره وأملاه، وأتى فيه من البحث والتقرير، والسبك والتنقير، والتدقيق والتحقيق بما شفى الغليل، وأوضح السبيل، ونبَّه على قدره ومحلّه في علم الشريعة، ودرّس ذلك للخواص من التلامذة»[2].

وكان إمام الحرمين فخوراً بهذا الكتاب، وأحسّ بالسعادة المطلقة عند إنهائه وإتمامه، ولما فرغ من إتمامه عقد مجلساً لتتمة الكتاب، حضره الأئمة والعلماء، وكان إمام الحرمين من الشاكرين لله تعالى على إتمامه، المعترفين بفضل الله عليه، وكان من السعداء على منّة الله عليه به، وقدَّمه أمام العلماء، فأثنوا عليه الثناء العاطر، ودعوا له بالخير.

قال ابن السبكي: «فما صنف في الإسلام قبله مثلُه، ولا اتفَق لأحد ما اتفق له، ومن قاس طريقته بطريقة المتقدمين في الأصول والفروع، وأنصف

---

(١) نقل ابن السبكي في ترجمة عبد الجبار بن محمد الخُواري، المتوفى سنة ٥٣٦ هـ، أنه تفقه على إمام الحرمين، وعلّق المذهب عليه، وبرع فيه، وكان سريع القلم، نسخ بخطه «المذهب الكبير» للجويني أكثر من عشرين مرة، وكان يكتبه ويبيعه، ثم قال ابن السبكي: «قلت: المذهب الكبير هو النهاية»، وانظر أدب القضاء لابن أبي الدم ص ٧٤، ٤٧٣، وانظر: طبقات الشافعية الكبرى ٧/١٤٤، ٨/٧٣.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى ٥/١٧٧.

أقر بعلو منصبه، ووفور تعبه ونصبه في الدين، وكثرة سهره في استنباط الغوامض، وتحقيق المسائل، وترتيب الدلائل»[1].

أما من الناحية الموضوعية فقد كان إمام الحرمين بصيراً بما ينقل، خبيراً بما يكتب، مجتهداً فيما لم يجد فيه نصّاً، مرجحاً بين الأقوال، فاحصاً للأدلة، مناقشاً لأوجه الاستدلال، مدققاً في الآراء، محققاً فى الأقوال، غوّاصاً على الدقائق، مرتباً للحجج والبراهين، مستفيداً من معارفه في البحث والبدل والمناظرة والخلاف، معتمداً على الأسلوب الأدبي الرفيع، والعبارات الفصيحة العالية.

وكانت آراء إمام الحرمين واجتهاداته في معظمها متفقة مع أصول الإمام الشافعي ومع فروعه واجتهاداته، ولذلك اعتمد العلماء والفقهاء والمؤلفون على كتاب إمام الحرمين «نهاية المطلب»، واتخذه الغزالي أساساً لكتبه الفقهية الأربعة التي كانت حلقة في سلسلة المذهب الشافعي، كما أكثر العلماء والمصنفون من النقل عن كتاب إمام الحرمين.

وفي ذات الوقت فقد كانت لإمام الحرمين شخصية مستقلة، واجتهادات خاصة، وقد يخالف فيها الشافعي، وهو إمام المذهب، أو يخالف فيها من سبقه من العلماء، وكان جريئاً في الحق، ويصرّح بما يصل إليه اجتهاده، وينبّه على الخطأ في أقوال غيره، وكان يقول فيما تعقب به والده «هذه زلّة الشيخ رحمه الله».

ونقل لنا ابن السبكي عند ترجمة إمام الحرمين مجموعة من الفوائد والمسائل والغرائب عن إمام الحرمين رحمه الله تعالى، منها في «دية الجنين، وحكم الطلاق في الحيض، وغصب العبد المرتد وقتله، وادّعاء الزوج للخلع، وادّعاء المرأة المهر في النكاح» وغير ذلك[2]، كما ذكر ابن السبكي مسائل كثيرة، وآراء خاصة لإمام الحرمين عند ترجمة طبقات الشافعية،

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى ١٧٨/٥، وانظر: مرآة الجنان ١٢٧/٣، تبيين كذب المفتري ص ٢٨٢.

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٢١٨/٥.

بعضها في أُصول الفقه، وبعضها في المسائل الفقهية والفروع المذهبية[1].

إمام الحرمين والفقه السياسي:

لم يقتصر تفوق إمام الحرمين الجويني واشتهاره وبلوغه القمة في الفقه على جمع طرق المذهب وأقوال الشافعي وأصحابه والمقارنة مع بقية الأئمة والعلماء في أبواب الفقه، وتأليفه كتاب «نهاية المطلب»، بل تجاوز إمام الحرمين ذلك، وبزَّ العلماء، وتفرّد على غيره من الفقهاء بإبداعه العظيم في الفقه السياسي، ونقصد بذلك دراسة الأحكام الشرعية المتعلقة بنظام الحكم، وأجهزة الدولة، وما يتعلق بالخلافة أو الإمامة أو الولاية العظمى، وبقية الولايات، مما يسمى اليوم بالقانون الدستوري والقانون الإداري، وعرفت هذه البحوث والأحكام عند علماء المسلمين بأهم حكم فيها، وهي الخلافة أو الإمامة، لأنها مركز الدائرة في نظام الحكم في الإسلام، ويمثل الخليفة أو الإمام مركز الثقل الأساسي فيه.

وقد حدد فقهاء الإسلام الهدف الرئيسي لنظام الحكم، وحددوا مقصد الخلافة باختصار ودقة وشمول، وهو: «صلاح الدين وصلاح الدنيا»، وأن الخلافة هي نظام الحكم الإسلامي الذين يبين شكل الحكومة الإسلامية، ورئاسة الدولة، وأن الخلافة تحمل لواء الدعوة الإسلامية، وتقوم على تطبيق الشريعة الإسلامية، وتهدف إلى إصلاح الفرد والمجتمع، وتسعى إلى تحقيق السعادة في العاجل والآجل، وتمارس الصلاحيات الكاملة بجلب جميع المنافع، ودرء جميع المفاسد، تحت المظلة الربانية، الموضّحة في القرآن الكريم والسنّة الشريفة وإجماع المسلمين وما يصل إليه أُولو الأمر من السياسة الشرعية المنوطة بمصلحة الرعية.

وتنطلق نظرية الإسلام السياسية من مبدأ ثابت ومقرر، وهو أن الإسلام

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٢/٢٩١، ٣١٥، ٣٢٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ج ٣/٦٢، ٧٧، ١٠٣، ١١٩، ١٨٢، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٢، ٢٦٠، ٣٣٤، ٣٤٠، ٣٥٩، ٣٨٥، ٣٨٦، ٤٧٥، ٤٧٦، ج ٤/١١٧، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٦٣، ٣٦٤، ج ٥/٢٩٨ هامش. ج ٧/٥٨، ٩٨، ١٣٧، ١٣٨، ٢٣٣، ٢٨١، ٢٨٥ هامش. وانظر: البرهان ٢/١٤٤٣، ١٤٤٧ وما بعدها.

عقيدة وشريعة، وإيمان ونظام، ودين ودولة، وأنه جاء لتنظيم شؤون الدنيا والآخرة، فينظم علاقة الإنسان بربه، وعلاقة الإنسان بأخيه الإنسان، وعلاقة الإنسان بنفسه، وعلاقة الأمة الإسلامية بغيرها من الأمم، وذلك في منظومة محكمة، وارتباط وثيق بين جميع الأحكام، فلا وجود للعقيدة بدون شريعة، ولا قيام للشريعة بدون العقيدة.

يقول المرحوم الشيخ محمود شلتوت: «والعقيدة في الوضع الإسلامي هي الأصل الذي تبنى عليه الشريعة، والشريعة أثر تستتبعه العقيدة، ومن ثمَّ فلا وجود للشريعة في الإسلام إلا بوجود العقيدة، كما لا ازدهار للشريعة إلا في ظل العقيدة. . .، وإذاً فالإسلام يحتّم تعانق الشريعة والعقيدة، بحيث لا تنفرد إحداهما عن الأخرى، على أن تكون العقيدة أصلاً يدفع إلى الشريعة، والشريعة تلبية لانفعال القلب بالعقيدة، وقد كان هذا التعانق طريق النجاة والفوز بما أعدّه الله لعباده المؤمنين، وعليه فمن آمن بالعقيدة وألغى الشريعة، أو أخذ بالشريعة وأهدر العقيدة لا يكون مسلماً عند الله، ولا سالكاً في حكم الإسلام طريق النجاة»[1].

وبناءً عليه فإن تنظيم العلاقة بين الراعي والرعية، وقيام الدولة، وبيان أحكامها ومبادئها التي تسمى اليوم سياسة، وفقهاً سياسياً، ونظاماً سياسياً، وفكراً سياسياً. . . إلخ، هي جزء من الإسلام، وأن السياسة من الدين، والدين يشمل السياسة، ولا انفصام بينهما، وهذا ما تناوله علماء المسلمين من مفسرين ومحدّثين، وأئمة وفقهاء، وفلاسفة ومتكلمين، ومؤرخين وباحثين ومفكرين.

النظريات السياسية في الخلافة:

إن المبادىء السابقة التي ألمحنا إليها باختصار متفق عليها بين جميع الفرق الإسلامية والمذاهب الفقهية والأئمة المجتهدين، ولم يخالف فيها، أو يخرج عنها إلا شاذ عن الأمة، أو منحرف في التفكير، أو ضال خرج من

---

(١) الإسلام عقيدة وشريعة، له ص ٦، ٧.

الملّة، ولكن حصل اختلاف بين المسلمين في الوسائل المقررة لتحقيق الأهداف السابقة، وفي الشروط المطلوبة في العناصر والأشخاص الذين يقومون على تطبيقها، ويرجع السبب الرئيسي لهذا الاختلاف أن النصوص الشرعية في القرآن والسنّة التي تناولت الفكر السياسي، وقررت أُسس الدولة الإسلامية، كانت قليلة ومحدودة، واقتصرت على تقرير المبادىء العامة الصالحة لكل زمان ومكان، ولكل شعب وقوم، ولكل أرض وأمة، لتكون شريعة خالدة للناس جميعاً، وتبقى متحلية بالمرونة التشريعية، وتركت التفاصيل والجزئيات، والوسائل التي تحقّق الأهداف والغايات، تركتها للاجتهاد لمراعاة الاختلاف في الزمان والمكان والظروف والأحوال، ولرفع الضيق والحرج عن الأمة عند اختلاف الحاجات، وتغيّر المصالح، وهذا من أعظم ميزات الشريعة الإسلامية، ومن أجلى خصائصها، وأبرز الأدلة والبراهين على خلود الإسلام، وعظمة الفقه فيه، وتوفر الحيوية في مبادئه، واستمرار الحياة في تطبيقه[1].

وبدأ الخلاف السياسي بين المسلمين في العصر الراشدي، وكان قليلاً ومحدوداً، ثم اشتد أواره، وظهر على الأفق، وانتقل إلى الصراع الفكري في العهد الأموي، وتوسع الخلاف، وتنازع المسلمون على السلطة، واتسعت الشقّة بين العلماء والفقهاء، وامتدت إلى العوام وكافة الأفراد، وظهرت الفرق والمذاهب السياسية، وصار لكل فرقة مبادىء محددة، وقواعد مقررة، وأحكام خاصة، وشعارات تنادي بها، ورجال يحملون لواءها، ومجالس للدعوة أو المنافحة عنها، أو المناظرة والجدال حولها، وانقسم المسلمون إلى ثلاث طوائف رئيسية، وبرز لكل طائفة نظرية كاملة عن الخلافة، وهذه الطوائف هي:

١ ـ الشيعة: الذين يرون أن الخلافة محصورة نصّاً في علي رضي الله عنه، وفي أهل بيته حصراً من بعده، ووضع الشيعة صفات للأئمة، أهمها

---

(١) انظر: الرسالة الخالدة، للمرحوم عبد الرحمن عزام ص ٢١١ وما بعدها.

العصمة، وصنفوا الصحابة، ووصلوا إلى الولاء المفرط لبعضهم، والإعراض والطعن والتفريط في حق آخرين، وطالب الشيعة بحق أهل البيت بالخلافة، وعيّنوا الأئمة منهم، نظرياً في بعض الأحيان، وعملياً في أحيان أخرى، ثم انقسم الشيعة إلى عدة فرق ومذاهب وطوائف، أهمها **الزيدية** نسبة إلى زيد بن علي بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب، **والجعفرية**، نسبة إلى جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي بن الحسين، ويعرفون أيضاً بالإمامية، والإثنا عشرية، **والكيسانية** نسبة إلى كيسان مولى علي بن أبي طالب الذي قام بالدعوة لمحمد بن علي بن أبي طالب المعروف بمحمد بن الحنفية.

٢ ـ **الخوارج**: الذين يتجهون إلى الشورى المطلقة في اختيار الخليفة، وأنه يتم بالانتخاب الحرّ من المسلمين، ولم يشترطوا في الخليفة كونه قرشياً، وكانوا مع علي رضي الله عنه، ثم خرجوا عليه بعد التحكيم، وقاتلوه، ثم تآمروا على اغتياله وقتله، كما خرجوا على الأمويين، وناصبوهم العداء، وأشهروا عليهم السيف في معارك كثيرة وحاسمة، وكان الخوارج أشداء وأقوياء مع التعصب الشديد، والتطرف الحاد، وأخذوا بظواهر النصوص، واكتفوا بالفهم المتبادر، مع وجوب الالتزام والتطبيق، والتحرّز من المعاصي والذنوب، وتكفير الناس، واستباحة أموال المسلمين المخالفين لهم، وسعوا لإقامة الأئمة والولاة والحكام على مذهبهم ورأيهم، وانقسموا عدة فئات، كالصفرية والنجدات والإباضية.

٣ ـ **الجمهور المعتدلون**: وهم أكثر المسلمين الذين التزموا النصوص الشرعية وإجماع الصحابة في الحكم، وأن الخلافة ليست وصية لأحد، وأن الخليفة ينتخب من أكفاء قريش، وكان الجمهور وسطاً معتدلين، وصاروا يعرفون بأهل السنّة والجماعة، وقالوا: إن الصحابة عدول، واختلافهم اختلاف اجتهاد وتأويل، وباركوا خلافة الراشدين بين الأربعة. وأقرّوا بانتقال الخلافة إلى معاوية رضي الله عنه، وسعوا إلى الوفاق بين جماعة المسلمين الذي انتهى إلى جمع الكلمة، وتوحيد الصفوف، وإزالة الخلافات السياسية

تقريباً عام الجماعة، ثم أعرض كثير منهم عن الأمويين لأسباب أخرى كما سنرى[1].

الجفوة بين العلماء والحكام:

كان للفاجعة الكبرى في مقتل عثمان رضي الله عنه، وما نتج عنها من خلاف حاد بين عليٍّ ومعاوية رضي الله عنهما، أثر كبير على العلماء والفقهاء، وأدى مبدئياً إلى انقسامهم بين مؤيد ومعارض لكلٍّ منهما، واعتزل فريق الخلاف والخوض في الفتنة بأسلحتهم أو ألسنتهم، وانتهى الأمر إلى ظهور الخلافة الأموية، وتوحيد السلطة العليا من جديد.

ولكن سيرة الأمويين لم تكن على منهج الخلفاء الراشدين في عدة جوانب، منها انصراف خلفاء بني أمية إلى سياسة الدنيا أكثر من سياسة الدين، وابتعادهم عن سيرة السلف الصالح، وحرصهم على ولاية العهد، وحصر الخلافة فيهم، وانتقالها بالوراثة مما يخالف النصوص الشرعية وما كان عليه الأمر في العهد الراشدي، وحصلت جفوة بين العلماء والحكام، وأعرض كثير من العلماء والفقهاء عن الأمويين وشؤون الحكم والخلافة، وقام فريق كبير من علماء أهل السنّة والجماعة بالتصدي للحكام والخلفاء، ونقدوا تصرفاتهم، ورفضوا أحياناً المبايعة، ونتج عن هذه الحالة أربعة أمور أساسية:

١ ـ ذهب الحكام إلى ملاحقة العلماء ومتابعة أقوالهم وفتاويهم واجتهاداتهم، ووصل الأمر إلى إلحاق الأذى والسوء والإهانة والاضطهاد والامتحان للعلماء كسعيد بن المسيب والإمام مالك والإمام الشافعي وغيرهم، وساء الأمر أكثر فأدى إلى قتل بعض كبار العلماء كسعيد بن جبير وغيره في العهد الأموي، وفتنة خلق القرآن في العهد العباسي، وانقطع حبل المودّة والثقة بين الطرفين.

٢ ـ اتجه العلماء والفقهاء والمحدّثون إلى العلم والفقه والاجتهاد

---

(١) انظر: بحثنا عن الاجتهاد الفقهي بالشام ص ١٣٣ من مجلة التراث العربي بدمشق، العددان ١١ ـ ١٢.

والرواية، واعتزلوا الحياة العامة حتى لا يشاركوا الحكام في آرائهم السياسية، وينفضوا أيديهم من المخالفات الشرعية والانحرافات القائمة، ثم التزموا الطريق العلمي في الفقه والاجتهاد، أو الحديث والرواية، أو التفسير والقراءة وتعليم القرآن.

٣ ـ تجنب الفقهاء والعلماء إبداء الرأي في الأحكام السلطانية التي تتصل بالخلافة والدولة، وضعف الاجتهاد في الفقه السياسي الذي يتحدث عن الإمامة والولاية ومسؤولية الخليفة والحاكم والسلطان والأمير، بينما توسعوا في بقية الجوانب وفروع الفقه والأحكام الشرعية.

٤ ـ حاول كثير من العلماء الابتعاد عن مركز السلطة والحكم وعواصم الخلافة كدمشق وبغداد، واتجه معظمهم إلى بقية المدن الإسلامية للإقامة فيها، ونشر العلم بين أهلها، والتفرّغ للبحث العلمي مثل المدينة المنورة في الحجاز، والكوفة في العراق، ونيسابور في خراسان، وكأن المسلمين صاروا أمام قيادتين، الأولى قيادة سياسية بيد الخلفاء والسلاطين والحكام المسلمين، والأخرى قيادة دينية يتولاها العلماء والفقهاء[1].

بواعث الجويني لعرض الفقه السياسي:

يظهر للباحث في دراسة تاريخ التشريع الإسلامي، وتاريخ الإسلام السياسي، ومن خلال مطالعة كتب إمام الحرمين الفقهية والسياسية أن البواعث التي دفعته لتناول الفقه السياسي والتأليف فيه، بل والإبداع فيه، يكاد ينحصر في سببين، أحدهما غير مباشر، والثاني مباشر.

السبب غير المباشر: إن الاختلاف بين المسلمين في نظريات الخلافة الإسلامية وظهور الفرق والمذاهب فيها كما سبق، وإن الجفوة بين العلماء والحكام وما نجم عنه من انعزال العلماء والفقهاء عن الحكام، لم يقف عند مجرد الدراسة النظرية، والاجتهاد العقلي، والبحث الفكري، بل تعدّاه إلى الصدام المسلح، وقام بسببه عدد من المنظمات السرية، والحركات

---

(١) انظر: بحثنا «الاجتهاد الفقهي بالشام» ص ١٤٠، غياث الأمم، المقدمة ص ١٩.

الإرهابية، والثورات الانفصالية، والانتفاضات الشعبية والسياسية، والمطالبة بالخلافة، ووصل الأمر أحياناً إلى قيام خليفة، والمبايعة له، ونجدته ومآزرته ونصرته فكرياً ودينياً، وعسكرياً وسياسياً، واضطر خلفاء بني أمية وبني العباس وحكامهم وأمراؤهم وولاتهم إلى مواجهة ذلك بالمثل، فاستخدموا العنف والشدة والإبادة والقتل أحياناً، وهددوا بالقوة والتلويح بها أحياناً أخرى، مما جعل مجرد الكلام عن الإمامة والخلافة والأحكام السلطانية مظنة التهمة، وإلحاق الشبهة بالانتماء إلى الأحزاب والحركات المناوئة، وكان الناس يتوجسون الشر، وقد يساء الظن بالعالم والفقيه والمجتهد، وقد يفهم حديثه على غير المقصود منه، وقد يضطر العالم إلى التعريض بالمقصود، ويكفي مثالاً على ذلك فتوى الإمام مالك رحمه الله تعالى في عدم وقوع طلاق المكره، التي فهمها بنو العباس على عدم صحة البيعة لهم، لأنها كانت بالقوة والإكراه، مما عرّض الإمام مالك إلى الإيذاء والامتحان، لذلك عزف كثير من الأئمة والمجتهدين، والفقهاء والعلماء عن التعرّض المباشر وغير المباشر لهذه الأحكام، وخففوا من الاجتهاد فيها، والتوسع في جزئياتها، مع الحاجة الملحّة لها، ووقفوا عند الأسس العامة للدولة الإسلامية، مع التمسك بوجوب الالتزام بالدين وتطبيق أحكام الشرع عامة، وعدم ارتكاب المعاصي والمحرمات، ونتيجة لذلك كان نصيب الفقه السياسي والأحكام الدستورية والإدارية قليلاً جداً إذا قيس بغيره، أو قورن مع بقية الأبواب الفقهية والجوانب الشرعية.

وهذا لا يعني انعدام الدراسة والبحث والتأليف في الفقه السياسي، لأن أصوله ومبادئه مقررة في القرآن والسنّة، وعرض المفسرون والمحدّثون والعلماء أحكام الفقه السياسي عند تفسير الآيات الكريمة، وعند شرح الأحاديث الشريفة، وفي أبواب الفقه المتفرقة عند الحديث عن الولاية في التصرفات، ونظام القضاء، وجمع الزكاة، وإعلان الجهاد، وغير ذلك، كما خصص بعض العلماء والمفكرين المسلمين قديماً وحديثاً أبحاثاً كاملة عن الفكر السياسي في الإسلام، مع بيان الأحكام الشرعية والنظريات الفقهية عن

الإمامة والخلافة[1]، بل إن بعض الفقهاء أفردوها بالبحث والدراسة، وهو ما ينقله الإمام الجويني نفسه، فيقول: «وقد صنّف القاضي (أي القاضي حسين المروروذي) وغيره من أئمتنا رضي الله عنه وعنهم كتباً مبسوطة في الإمامة وفيها مقنع للمستبصر، وإرشاد بالغ لمن يروم الغاية، ودرك النهاية»[2]، ولكن هذه الدراسات والبحوث والكتب كانت قليلة بالمقارنة مع تراث المسلمين عامة، وقد يكون تداولها وانتشارها محدوداً ومحصوراً للأسباب المبينة.

السبب المباشر: أن الإمـام أبا الحسن علي بن محمـد بن حبيب الماوردي الشافعي كان معاصراً لإمام الحرمين الجويني، وكان يتمتع بمكانة علمية مرموقة، فكان مفسراً ومحدّثاً وفقيهاً وأصولياً ومتكلماً وفيلسوفاً أخلاقياً، كما كان يتمتع بمكانة اجتماعية عالية ومشهورة، فكان قاضياً ثم صار قاضياً للقضاة في بغـداد، وكان سياسياً ويتمتع بتقدير كبير من خلفاء بني العباس ومن الحكام وسلاطين بني بويه، وكثيراً ما تقع الخلافـات بين الخليفة والسلطان البويهي، أو بين الحكام والقادة البويهيين أنفسهم، فكانوا يعتمدون على الماوردي في المفاوضات السياسية، وإزالة الخلافات، وإصلاح ذات البين، ويأخذون بمشورته وآرائه، ويحترمون أحكامـه ومواقفـه[3]، وكان الماوردي ذا باع واسع، وفكر ثاقب، وعقل ناضج، وقلـم سيّال في التأليف والكتابة في جميع الفنون السابقة، وألّف أعظم كتاب في الفقه الشافعي، والفقه المقارن معاً، وهو الحاوي الكبير، ثم ألّف كتابه الذائع الصيت «الأحكام السلطانية» الذي تناول فيه بحث الخلافة والإمامة والولايات الدينية ونظام الحكم والإدارة في الفقه الإسلامي، ولكن هذا الكتاب لم يعجب إمام الحرمين الجويني، وأخذ عليه مآخذ كثيرة من الناحية الموضوعية، وإن اعترف له باتقان التبويب والترتيـب والتنظيم، لكنه اتهمه بالجمع والنقل،

---

(١) انظر عرضاً لبعض كتب السياسـة الإسلاميـة خلال التـاريخ الإسـلامي في كتاب: «الإمـام أبو الحسن الماوردي» للدكتور محمد سليمان داود والـدكتور فؤاد عبـد المنعم أحمد ص ٩٨ ومـا بعدها، كما ظهر في العصر الحاضر عدة كتب ورسائل وبحوث عن الفقه السياسي الإسلامي.

(٢) الإرشاد ص ٤١٠.

(٣) انظر: الإمام أبو الحسن الماوردي ص ٤ وما بعدها.

وعدم التمحيص في الآراء، وعدم الاعتماد المباشر على النصوص الشرعية والإجماع وتاريخ الخلفاء الراشدين، وألمح إلى تأثره بالفكر السياسي لغير المسلمين في الصياغة والترتيب، فدفعه ذلك إلى تصنيف كتاب في الإمامة معتمد على القرآن والسنّة والإجماع، وهذه بعض نصوصه:

يقول الجويني: «والشكوى إلى الله ثمَّ إلى كل محصل مميز، من تصانيف ألفها مرموق، متضمنها ترتيب وتبويب، ونقل أعيان كلام المهرة الماضين، والتنصيص على ما تعب فيه السابقون مع خبط كثير في النقل، وتخليط وإفراط وتفريط، ولا يرضى بالتقليب والتصنيف مع الاكتفاء بالنقل المجرد حصيفٌ، لم يكن في تأليفه وتصنيفه على بصيرة، لم يتميز له المظنون عن المعلوم، والتبست عليه مسالك الظنون بمدارك العلوم»[1].

ثم قال الجويني: «وإنما جرّ هذه الشكاية نظري في كتاب لبعض المتأخرين، مترجم «بالأحكام السلطانية» مشتمل على حكاية المذاهب، ورواية الآراء والمطالب من غير دراية وهداية، وتشوف إلى مدرك غاية، وتطلع إلى مسلك مفضٍ إلى نهاية، وإنما مضمون الكتاب نقل مقالات على جهل وعماية، وشرّ ما فيه، وهو الأمر المعضل الذي يعسر تلافيه، سياقه المظنون والمعلوم على منهاج واحد، وهذا يؤدي إلى ارتباك المسالك، واشتباك المدارك، والتباس اليقين بالحدوس، واعتياض طرائق القطع في هواجس النفوس»[2].

وفي معرض مناقشة الجويني لبعض آراء الماوردي، والردّ عليه من القرآن والسنّة وأقوال الإمام الشافعي يشتد عليه بالقول، ويقسو عليه في الحكم، ويفحش عليه في الطعن، فيقول: «فليت شعري كيف يستجيز التصدي للتصنيف مَنْ هذا منتهى فهمه، ومبلغ علمه. . .، فقد تهدَّف فيما صنف، واقتحم المهاوي وتعسف، ولست، والله، في ذلك أتكلف وأتصلف»

---

(1) غياث الأمم ص ١٠٤.
(2) المرجع السابق ص ١٠٥.

وقال الجويني: «وهذه عثرة ليس لها مقيل وهي مشعرة بخلو صاحب الكتاب عن التحصيل»[1].

وهذا ما دفع الجويني رحمه الله تعالى إلى إيضاح الحق في بحث الخلافة والإمامة والإمارات والولايات ونظام الحكم في الإسلام، محدداً هدفه وغايته، ومبيناً منهجه وأسلوبه، كما سنعرضه بعد قليل، وأنه أخذ على عاتقه واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأنه قائم على واجب النصح لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامّتهم[2]، وكان إمام الحرمين الجويني يثق بنفسه، ويعتقد بوجوب البيان والنصح عليه، وخاصة أنه كان مقرّباً من نظام الملك، فأراد أن يرشده إلى الحق، وأن يضع أمامه المنهج القويم لشرع ربّ العالمين، وأن يعينه في الالتزام السليم بتطبيق أحكام الدين، وقد صرّح الجويني في كتبه عامة لذلك، وكرره كثيراً في كتابه الخاص في هذا الموضوع، كما سنبينه.

لكن إمام الحرمين الجويني عرض بحث الإمامة وما يتصل بها في موضعين مختلفين، وبمنهجين متفاوتين، فقد تعرض لبحث الإمامة في كتبه التي ألّفها في العقيدة وأصول الدين وعلم الكلام، مستخدماً أسلوب هذا العلم، ومنهجه الخاص، ثم عرضها في كتاب فقهي مستقل، وسمّاه «غياث الأمم في التياث الظلم» واستخدم فيه الأسلوب الفقهي، في الاستدلال والاستنباط والاستقراء، وتتبع الأدلة والنصوص والوقائع التاريخية، ولذلك نفرد كلًّا منهما بفقرة مستقلة.

أحكام الإمامة في كتب العقيدة للجويني:

درج أكثر العلماء على عرض نظرية الخلافة وأحكام الإمامة في كتب أصول الدين وعلم الكلام جرياً وراء الشيعة الذين يعتبرون الإمامة جزءً من العقيدة والإيمان، بينما يخالفهم أهل السنّة والجماعة في هذا المبدأ، ويرون

---

(١) المرجع السابق ص ١١٤، ١١٦.

(٢) روى الإمام مسلم عن تميم بن أوس الداري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «الدين النصيحة، قلنا لمن؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامّتهم».

أن الإمامة من أحكام الفقه والتشريع، ومع ذلك فقد عرضوا فكرة مختصرة عن الإمامة والخلافة في كتب العقيدة والتوحيد لدحض نظرية الشيعة والردّ عليها ومناقشة آرائها وأدلتها، وسار إمام الحرمين على هذا المنهج في كتب العقيدة وأصول الدين.

ففي كتابه **«الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد»** ختمه بأحكام الإمامة، وبدأ بحثه فيه بقوله: «والكلام في هذا الباب ليس من أصول الاعتقاد، والخطر على من يزل فيه يُربي على الخطر على من يجهل أصله»[1].

ثم يبيّن أهمية هذا الموضوع ومخاطر البحث فيه، فيقول: «ويعتوره محظوران عند ذوي الحجاج، أحدهما: ميل كل فئة إلى التعصب، وتعدّي الحق، والثاني: من المجتهدات المحتملات التي لا مجال للقطعيات فيها»[2].

ثم عرض الأصول المقررة في هذا الباب، مميزاً بين الأدلة والأحكام القطعية، وبين الأحكام والأدلة الظنية، ثم قدم للموضوع طرفاً من الكلام عن الأخبار، لأن الإمامة مبنية عليها، فعرَّف الخبر بأنه: «ما يوصف بالصدق والكذب»، ثم بين قسميه، وهما: الخبر المتواتر الذي يفيد العلم اليقيني إذا توفرت شروطه، والخبر غير المتواتر، ويسمى خبر الآحاد، وهو الذي لا يفيد العلم بنفسه، لكنه يقترن به ما يوجب تصديقه.

ثم بحث في **إبطال النص على الإمام**، وأثبت حق الأمة في اختيار الإمام بالإجماع الشرعي الذي ثبت في عهد الصحابة رضوان الله عليهم، وانتقل إلى صفة الاختيار وكيفيته، وعرض مشكلة عرض الإمامة لشخصين، ثم انتقل إلى بحث خلع الإمام، ثم شرائط الإمامة، وأثبت إمامة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضوان الله عليهم، ثم تعرض أيضاً لموضوع إمامة

---

(١) الإرشاد ص ٤١٠.
(٢) الإرشاد ص ٤١٠.

المفضول والتفضيل بين الصحابة، وختم البحث ببعض الآراء المهمة والصريحة، وقطع فيها برأيه، ورأي أهل السنّة والجماعة، وهي **أن عثمان قتل مظلوماً**، وأن **الصحابة عدول**، وأنه يحرم الطعن فيهم، وأن الذين قاتلوا عليّاً كرّم الله وجهه **بغاة مخطئون**، لكن نحسن الظن بهم، أي لا نحكم عليهم بالكفر، وأخيراً ذكر جملة في عدم عصمة الصحابة، وبطلان القول بعصمة الأئمة لعدم الدليل عليه[٣].

وفي كتابه «**العقيدة النظامية**» ذكر في مقدمته، وعند خطة البحث: أبواب الكتاب، وبعد تعدادها قال: «ثم الإمامة، ليست من العقائد، ولو غفل عنها المرء لم تضره، ولكن **جرى الرسم باختتام علم التوحيد بها**، ونحن نذكر منها طرفاً»[٤].

ثم عدل عن هذا الوعد في آخر الكتاب، وقال: «وقد كنت وعدت أن أذكر فصولاً في الإمامة، ثم بدا لي أن **أُجرد للمجلس السامي كتاباً في الإمامة**، فقد تاهت فيها الفرق، ولم يخل فريق عن تعدّي الحد، والسرف والإفراط والتفريط، والإيجاز لا يوصل إلى بداياتها فضلاً عن مبانيها، والداعي لأيام مولانا مرتقب سامي أمره في استفتاح كتاب نسميه «بالإمامة الكبرى» وهي مصدَّرة بالإمامة مختتمة بالأحكام السلطانية»[١].

ثم قال ـ معرضاً بالماوردي ـ: «وقد حوم عليها مصنفون، ولم يردوها، وكم تركوا من عذراء في خدرها وهي لا تخطب»[٢].

أما كتابه الكبير «**الشامل في أُصول الدين**» فلم يعثر على مقدمته، وضاعت الأجزاء الأخيرة منه، ولم ندرِ هل تعرض في هذا الكتاب لبحث الإمامة فيه أم لا؟.

---

(١) انظر: الإرشاد ص ٤١٠ ـ ٤٣٤.
(٢) العقيدة النظامية ص ١٣.
(٣) العقيدة النظامية ص ٦٨.
(٤) المرجع السابق.

غياث الأمم في التياث الظلم:

لم يقتنع إمام الحرمين الجويني بتناول بحث الإمامة والخلافة في كتب العقيدة والتوحيد، وصرّح أنه عرض هذا الموضوع جرياً وراء المناهج المتداولة، وأظهر امتعاضه من مجرد العرض المبتسر، وأوضح أن الإيجاز والاختصار لا يشفي غليلاً، ولا يحقّق مقصداً، ولا يوصل إلى الهدف والغاية المرجوّة، كما أحسّ بإعراض غالبية الفقهاء عن بيان الأحكام الشرعية المتعلقة بالحكم والخلافة والولاية تجنباً للاصطدام مع الحكام والولاة، وتحسباً لغضبهم، فأقدم إمام الحرمين الجويني لدراسة هذا الموضوع بجرأة وشجاعة، مما جعله متميزاً على غيره، ومتفوقاً على بقية العلماء والفقهاء، بالإضافة إلى ثقته بنفسه، وتوفر الكفاءة والأهلية فيه لخدمة هذا البحث المهم والخطير، والإحاطة بجوانبه، ويمكننا تلخيص مؤهلاته لتأليف هذا الكتاب بثلاثة عناصر، وهي:

١ ـ الغزارة العلمية، وقد عرضنا بعضها في نشأته وتحصيله، وبلغت هذه الغزارة العلمية أوجها بعد الخبرة والتجربة والتدريس والتأليف، وخاصة لكتابه العظيم «نهاية المطلب» في الفقه.

٢ ـ المكانة الأدبية والاجتماعية التي كان يتمتع بها إمام الحرمين منذ نعومة أظفاره، وقد فرضها على غيره عند رحلته في الآفاق، ثم عودته إلى نيسابور، ثم تأكدت هذه المكانة رسمياً بصلته بنظام الملك، وتعيينه للتدريس في نظامية نيسابور، واعتماد نظام الملك على الجويني، وثقته به، واحترام آرائه ومواقفه.

٣ ـ الجرأة والشجاعة، فقد كان الجويني جريئاً في الحق، لا يخاف في الله لومة لائم، شجاعاً في إبداء الرأي، ولو تعلق بالخلفاء والحكام والولاة، لا يستكين لظالم، ولا يستسلم لجبار، ولا يذل لطاغية، ولا يماري في الحق، ولا يحيد عن الصراط، ولا يلين في جدال، وهذا ما حمله على الرحلة عن بلده في شبابه، وتظهر هذه الصفات واضحة جليّة في كتابه هذا، الذي يتصل بأصحاب السلطة والنفوذ، فمن ذلك أنه بيّن رأيه في ولاية العهد

من الخلفاء، وأن ذلك جائز قطعاً لإجماع أهل الحل والعقد على رأي أبي بكر وفعله، ثم بين اختلاف العلماء في صحة تولية العهد من الإمام إلى ولده أو والده، ثم رجّح أحد القولين بالجواز، مبيّناً وجوب توفر الشروط الشرعية في هذه الحالة، وإلا فلا يجوز، وأعلن رأيه بالبراءة من ولاية العهد عند الأمويين والعباسيين منذ فقدت الصفات المطلوبة في الإمام، وأن ذلك يخرج عن تعاليم الإسلام، وقال: «فالظاهر عندي: تصحيح تولية العهد من الوالد لولده، ولكن المسألة مظنونة، ليس لها مستند قطعي، ولم أرَ التمسك بما جرى من العهود من الخلفاء إلى بنيهم، لأن الخلافة بعد منقرض الأربعة الراشدين شابتها شوائب الاستيلاء والاستعلاء، وأضحى الحق المحض في الإمامة مرفوضاً، وصارت الإمامة ملكاً عضوضاً»[1].

وينكر على المأمون زلّته التي ابتدعها في خلق القرآن، واضطهاد علماء أهل السنّة عليها، مع أنه أحد خلفاء بني العباس، وأحد أجداد الخليفة الموجود في زمن إمام الحرمين، فيقول عنه: «وقد اتفق للمأمون... ظهرت هفوة فيها، وعسر على من بعده تلافيها،... وانتهى زلله وخطله إلى أن سوَّغ للمعطلة أن يظهروا آراءهم»[2].

مخطوطات غياث الأمم ونشره:

تبوأ كتاب «غياث الأمم» للجويني مكانة عالية، وتلقاه العلماء بالقبول، وأقبلوا على دراسته ونسخه ونقله، وتداوله بالطرق المعروفة قديماً، ولما رحل أبو بكر ابن العربي ـ الفقيه المالكي ـ إلى المشرق حصل على كتب إمام الحرمين، وحملها معه إلى المغرب، ومنها كتاب «غياث الأمم» الذي أعجب فيه، وقال: «إنه لم يسبق أن جلب أحد هذا الكتاب قبله».

وكان من فضل الله على الأمة أن حفظت لنا نسخ هذا الكتاب، ولكنه بقي مخطوطاً إلى عهد قريب، وتوفرت عدة نسخ خطية له، وقد أشاد كبار العلماء بهذا

(١) غياث الأمم ص ١٠٣.

(٢) المرجع السابق ص ١٤٣.

الكتاب، ودعوا إلى نشره، كالعلّامة أحمد تيمور باشا، والعلّامة محمد زاهد الكوثري، والشيخ محمد الخضر حسين[1]، وغيرهم، ومع ذلك فقد تأخرت تلبية هذه الدعوة، وقد حرصت على القيام بهذا العبء، ورغبت بنشر الكتاب، وسعيت لجمع النسخ الخطية، وحصلت فعلاً على صور لثلاث نسخ خطية عام ١٩٧٥، بغية تحقيقه ونشره، ونسخت الكتاب، وشرعت بمقابلة النسخ والبدء بالعمل به، ثم سافرت للتدريس في مكة المكرمة، وشغلت بتحقيق كتاب «شرح الكوكب المنير» بالاشتراك مع الزميل الفاضل الدكتور نزيه حماد، وعزم أحد طلاب الدراسات العليا بمكة المكرمة لتسجيل هذا الكتاب كموضوع لرسالة الدكتوراه، ولما علم بعملي به عزف عنه، ويظهر أن العيون والقلوب والأفكار كانت متجهة إلى هذا الكتاب القيّم، لتقوم بخدمته ونشره وإفادة الناس منه، وقبل أن أعود لمتابعة العمل به بعد انتهاء الإعارة ١٩٨٠م، ظهر كتاب «غياث الأمم في التياث الظلم» إلى السوق، وتم طبعه ونشره، بتحقيق ودراسة من الدكتور فؤاد عبد المنعم، رئيس محكمة، وخبير بحوث إسلامية، والدكتور مصطفى حلمي الأستاذ المساعد بكلية دار العلوم بالقاهرة، والأستاذ المشارك بجامعة الرياض، ونشر الكتاب لأول مرة عن أربع مخطوطات، وعن دار الدعوة بالإسكندرية عام ١٩٧٩، وتحقق الأمل الذي ننشده، وينشده كل مخلص لتراث هذه الأمة، والاستفادة من جهود السلف، وخاصة أن هذا الكتاب كان أحد المصادر الرئيسية لكل من كتب في الفكر السياسي، والفقه العام منذ عشرة قرون، كما سنرى عند بيان مكانة الكتاب، وأثناء تحقيق هذا الكتاب كان آخرون يعملون على تحقيقه دون علم بما يتم على الكتاب، وتم تحقيق الكتاب أيضاً من جديد، وطبع ونشر مرة أخرى، بتحقيق الدكتور عبد العظيم الدِّيب.

ويتكون الكتاب بعد نشره وتحقيقه الأول من مقدمة التحقيق في أربعين صفحة، ثم نص الكتاب المحقق في ٣٨٠ صفحة، وأخيراً الفهارس في ٤٢ صفحة.

---

(١) انظر: مجلة المقتبس، المجلد ٣ ص ١٢٦ ـ ١٢٧، سنة ١٣٢٦ هـ/ ١٩٠٨ م.

اسم الكتاب ومضمونه:

ذكر الجويني في آخر كتابه «العقيدة النظامية»، المعروف بالنظامي أنه سيخصِّص كتاباً مستقلاً يبحث فيه أحكام الأئمة باسم «الإمامة الكبرى، وهي مصدَّرة بالإمامة مختتمة بالأحكام السلطانية»[1]، وعندما كتب هذا الكتاب، عـرض فيه الأحكام الشرعية في شؤون الحكم والسياسة والاقتصاد والاجتماع الإسلامي، وضمنه أموراً فقهية وموضوعات أصولية، وذكر أن غرضه ليس في الخلافة الإسلامية فحسب، وإن كانت معالجته لها جاءت فريدة في بابها[2]، وإنما تعدَّاها إلى غيرها من الموضوعات المهمة التي تفرد بها أيضاً، وجمع بين الأحكام الشرعية، والتجارب التاريخية، والأحداث في الخلافة الراشدة والأموية والعباسية، واستعرض الوقائع التاريخية للأفراد والحكام، والعلماء والمجتمع والدولة، وعالج المشاكل التي وقعت قبل زمنه، والمعضلات القائمة في عصره، وافترض القضايا التي يمكن أن تقع في المستقبل، لذلك سمى الكتاب **«غياث الأمم في التياث الظلم»** وقدّمه لنظام الملك، وقال في مقدمته: «وهذا إذا تمَّ «غياث الأمم في التياث الظلم» فليشتهر **بالغياثي**، كما اشتهر الأول **بالنظامي**، والله وليّ التوفيق»[3].

والغِياث بكسر الغين، من الغُـواث بالضم والفتح، قال الفراء: يقال أجاب الله دعاءه، وغُواثه، واستغاثه فأغاثه، وقال أبو عبد الله الحليمي: الغِياث هو المغيث، وأكثر ما يقال غياث المستغيثين، ومعناه المدرك عباده في الشدائد إذا دعوه، ومجيبهم ومخلِّصهم والالتياث بمعنى الحبس[4]، والمعنى أن هذا الكتاب يعين المسلمين وغيرهم، رعاة ورعية، حكاماً ومحكومين، على حبس الظلم، ويجتث المظالم بينهم، ويحقق العدل، ويزيل الشدائد، وينقذ الناس ويدركهم من الأخطار إذا رجعوا إليه، والتزموا

---

(١) العقيدة النظامية ص ٦٨.

(٢) انظر: غياث الأمم، المقدمة ص ٣، ٥، وصرّح الجويني ص ٨٢ أنه لا يقصد بحث الإمامة مباشرة، وإنما يقصد ما بعدها، وذكرها كمقدمة للركنين الأخيرين.

(٣) غياث الأمم ص ١٣.

(٤) انـظر: غياث الأمم ص ٣، القـاموس المحيط ١/١٧٣، والالتيـاث: التداخـل والتراكب، والظُلَم: جمع ظُلْمة.

بأحكامه، وساروا على هديه ونهجه، فهو هدي الله القويم، وشرعه المبين، وعدله المطلق إلى الناس أجمعين.

ويظهر هدف الكتاب من عنوانه، وهو إنقاذ بني البشر مما يترددون فيه من مهاوي الظلم والجور، فالمغوث هو الإنقاذ، والالتياث هو الحبس والمكث، فأعلن الجويني رغبته في إنقاذ الأمة الإسلامية من أسر الظلم وأغلاله، وهذا هدف الشرع، وهدف كل مصلح وناصح ومرشد في كل زمان ومكان.

ويتضمن الكتاب، كما صرح به إمام الحرمين في المقدمة والخطة، ثلاثة أركان، وهي:

الأول: في الإمامة وما يليق بها من الأبواب.
الثاني: في تقدير خلو الزمان عن الأئمة وولاة الأمة.
الثالث: في تقدير انقراض حملة الشريعة.

بدأ الجويني كتابه بالركن الأول، ووضع له عنواناً «كتاب الإمامة» وبحثه في ثمانية أبواب[1]، الأول في وجوب نصب الأئمة وقادة الأمة، وبيّن أن نصب الإمام واجب بأدلة الشرع المنقولة، وذكر الحكمة من ذلك فقال: «ولو ترك الناس فوضى، لا يجمعهم على الحق جامع، ولا يزعهم وازع، ولا يردعهم عن اتباع خطوات الشيطان رادع، مع تفنن الآراء، وتفرق الأهواء، لتبتر النظام، وهلك الأنام، وتوثب الطغاة والعوام، وتحزبت الآراء المتناقضة، وتفرقت الإرادات المتعارضة، وملك الأرذلون سراة الناس، وفضت المجامع، واتسع الخرق على الراقع، ونشبت الخصومات، واستحوذ على أهل الدين ذوو العرامات، وتبددت الجماعات»[2].

وفي الباب الثاني بين الجهات التي تعين الإمامة وتوجب الزعامة، وأنها ترجع إلى الأمة، واختيار أهل الحل والعقد، ونقل قول الشيعة الإمامية أن

---

(١) غياث الأمم ١٤ - ٢٢٣.
(٢) غياث الأمم ص ١٦.

النبي ﷺ نصّ على إمامة علي رضي الله عنه لتولّي زعامة الأمة بعده، ثم نقل قول الزيدية أن الرسول ﷺ لم ينص على معين للخلافة، وإنما عرَّض ولمّح ورمّز وأشار، وصرّح بالصفات المطلوبة، وهي متوفرة في علي رضي الله عنه دون من عداه وسواه، وفي مقابل ذلك ادعى بعض أهل السنّة النص على أبي بكر، ثم ادّعت فرقة العباسية إلى أنه عليه الصلاة والسلام نصّ على إمامة عمّه العباس، وخصّصه بالإمامة دون سائر الناس (ص ١٩)، وناقش إمام الحرمين هذه الآراء، وفنّد حججها حجة حجة، وأبطل الاستدلال بأدلتها دليلاً دليلاً، إلى أن قال: «وقد تحقق بالطرق القاطعة والبراهين اللامعة بطلان مذاهب أصحاب النصوص، فلا يبقىٰ بعد هذا التقسيم والاعتبار إلا الحكم بصحة الاختيار» (ص ٤٢).

وفي الباب الثالث ذكر صفات أهل عقد الإمامة وهم «الأفاضل المستقلون الذين حنّكتهم التجارب، وهذّبتهم المذاهب، وعرفوا الصفات المرعية فيمن يناط به أمر الرعية» (ص ٥٠)، وعرض قول الباقلاني وغيره، وبين عدد أهل الحل والعقد للبيعة، بأن يحصل بهم مبلغ من الأتباع والأنصار والأشياع يحصل بهم شوكة ظاهرة ومنعة قاهرة (ص ٥٥).

وفي الباب الرابع ذكر صفات الإمام القوَّام على أهل الإسلام، وقسمها إلى ما يتعلق بالحواس والأعضاء، وما يرتبط بالصفات اللازمة، كالنسب من قريش خلافاً لضرار بن عمرو القاضي المعتزلي، صاحب المقالات الخبيثة، «وليس ممّن يعتبر خلافه ووفاقه»، واستدلّ الجويني بالحديث المشهور «الأئمة من قريش»، واحتج بتتبّع التاريخ الإسلامي وأنهم مجمعون على اختصاص هذا المنصب بقريش، وأنه «لم يتشوّف قطّ أحد من غير قريش إلى الإمامة» (ص٦٣)، «ولما اشرأب لهذا المنصب المارقون في فسطاط مصر اعتزوْا أولاً إلى شجرة النبوّة على الافتراء، وانتموا انتماء الأدعياء، وبذلوا حرائب الأموال للكاذبين النسابين حتى ألحقوهم بصميم النسب» (ص ٦٤)، ومن الصفات اللازمة المعتبرة الذكورة والحرية ونحيزة العقل والبلوغ، ويلحق بها الشجاعة والشهامة، ثم انتقل للصفات والفضائل

المكتسبة، وهي العلم والتقوى والورع، ثم أضاف إليها الجويني «توقد الرأي في عظائم الأمور، والنظر في مغبات العواقب» (ص ٦٨)، وفي نهاية الباب عرض لاشتراط الإمامية صفة العصمة في الإمام، وأن منصب الإمامة يقتضي العصمة كالنبوّة (ص ٧٠)، وردّ عليهم، وفنّد حججهم، وقال: «على أنا باضطرار من عقولنا نعلم أن علياً وابنه الحسن والحسين وأولادهم رضي الله عنهم، ما كانوا يدعون لأنفسهم العصمة والتنقي من الذنوب، بل كانوا يعترفون بها سرّاً وعلناً، ويتضرعون إلى الله تعالى مستغفرين خاضعين خائفين» (ص ٧١)، ثم قال: «مذهبنا الذي ندين به: أنه لا يجب عصمة الأنبياء عن صغائر الذنوب... والإمامية أوجبوا عصمة الأئمة عن الصغائر والكبائر» (ص ٧٢)، وأن بعض غلاة الإمامية ذهبوا إلى وجوب العصمة لكل من يتعلق به طرف من مصالح الإمامة (ص ٧٣)، وناقش هذه الأقوال وردّ عليها بالشرع والعقل، والحجة والمنطق، والبرهان والدليل.

وفي الباب الخامس عرض الطوارىء التي توجب الخلع والانخلاع، ولخّصها بقوله: «إن كل ما يناقض صفة مرعية في الإمامة، ويتضمن انتفاءها، فهو مؤثر في الخلع والانخلاع» (ص ٧٥)، ثم شرع بالتفصيل الممتع الصريح علمياً وموضوعياً وشرعاً وعقلاً، وتاريخياً وواقعياً، مع استعراض الأمثلة من تاريخ الخلفاء ومناقشتها على هذا المنهج كطريان الفسق، ومثل الخلاف بين علي ومعاوية رضي الله عنهما (ص ٨٤)، وحالة أسر الإمام مع مثال حالة محاصرة عثمان رضي الله عنه، فقال: «كان إماماً إلى أن أدركته سعادة الشهادة، وما كان سقوط الطاعة ميئوس الزوال، وإنما حاصره شرذمة من الهمج الأرذال ونزاع القبائل» (ص ٩٥)، وبيّن الجويني أن عقد الإمامة لازم، لا اختيار في حلّه، من غير سبب يقتضيه» (ص ٩٧).

وقبل أن ينهي الجويني هذا الباب عرض فصلاً عن نواب الإمام ومراتبهم ومناصبهم، وصفات كل منصب (ص ٩٩)، وذكر أهم قضية في باب الخلافة، وأخطر موضوع في تاريخ المسلمين، وهو ولاية العهد من الإمام إلى غيره، مبيّناً الآراء في ذلك، موضحاً رأيه صراحة، وأن المتطوع به

صحة أصل التولية، (ص ١٠١) وتصحيح تولية العهد من الوالد لولده بشرط توفر الشروط، وعرّج على الأخطاء التي وقعت عند الأمويين والعباسيين، ثم ذكر تولية الأمر لاثنين، وأنه إذا أفضت الإمامة إلى الأول، فعهد لشخص جديد «فالوجه تقديم عهده على عهد من تقدمه» (ص ١٠٩)، ثم ذكر شروط الوزير، وأهمها الدين والاجتهاد، وردّ بعنف وقوة على الماوردي الذي أجاز للذمي أن يتولى وزارة التنفيذ (ص ١١٤).

وفي الباب السادس تحدّث عن إمامة المفضول، مبيّناً الآراء والأقوال باختصار تجنباً «لسرد فصل منقول عن كلام المتقدمين. . ، ولاجتناب الإطناب، وتنكب الإسهاب في غير مقصود الكتاب» (ص ١٢١)، وبين معنى الفضل المقصود، وهو «استجماع الخلال التي يشترط اجتماعها في المتصدي للإمامة»، والأفضل هو: «الأصلح للقيام على الخلق بما يستصلحهم»، وليس المقصود الأعلى قدراً ومرتبة ودرجة وتقرباً إلى الله تعالى بعمله وعلمه، (ص ١٢٢) وبين جواز إمامة المفضول «إذا كانت الحاجة في مقتضى الإيالة تقتضي تقديم المفضول، قدم لا محالة، إذ الغرض في نصب الإمام استصلاح الأمة»، و«إن تهيأ لأهل الاختيار تقديم الفاضل من غير مانع مدافع، وتحقق الاستمكان من ترشيح الأصلح، فيجب القطع والحالة هذه بإيجاب وتقديم الأفضل الأصلح» (ص١٢٣)، واستدلّ لما يقول، وعلّل لرأيه، واحتجّ لذلك بإسهاب وتوسّع أكثر مما فعله في كتابه «الإرشاد»، مع بيانه لأمثلة واقعية، وتفصيلات فرعية.

والباب السابع خصّصه لنصب إمامين، وحالة تعدّد الخلفاء، وفصل في المسألة، فإذا «تيسر إمام واحد يطبّق خطة الإسلام، ويشمل الخليقة على تفاوت مراتبها في مشارق الأرض ومغاربها لا ينبسط رأي إمام واحد على الممالك، وذلك يتصور لأسباب. . . فقد صار صائرون عند ذلك إلى تجويز نصب إمام في القطر الذي لا يبلغه أثر نظر الإمام» (ص ١٢٨)، وهذا رأي أبي الحسن الأشعري والأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني وغيرهما، ثم قال: «ولست أنكر تجويز نصبهما على حسب الحاجة، ونفوذ أمرهما على موجب

الشرع»[1] (ص ١٣٠)، واستطرد في هذا الباب لذكر مسألة فقهية أخرى، وهي نصب قاضيين في بلدة واحدة.

والباب الثامن توسع فيه بتفصيل ما إلى الأئمة والولاة من الواجبات والحقوق، مقرراً المبدأ الأساسي في إقامة الدولة والإمامة، والغرض الكلي فيها (ص ١٣٢)، وهي: **استبقاء قواعد الإسلام طوعاً أو كرهاً**»، وأن يجمع الإمام عامّة الخلق على مذاهب السلف السابقين قبل ظهور الأهواء وزيوغ الآراء، وأن **الإمامة لزعامة الدين والدنيا**، ولكن المقصد الأصلي هو «الدين، لكنه لما استمد استمراره من الدنيا كانت هذه القضية مرضية مرعية» (ص ١٣٥)، وشرح واجب الإمام في النظر في أُصول الدين، بأن يعمل لحفظ الدين بأقصى الوسع على المؤمنين ودفع شبهات الزائغين. . ، ودعاء الجاحدين والكافرين إلى التزام الحق المبين» (ص ١٣٥)، وعرض كلاماً جميلًا وفريداً عن البدع والضلالات، وما يوجب التكفير والتبديع والتضليل، أما واجب الإمام في حفظ فروع الدين فحدده بثلاثة أمور: فصل الخصومات، والقيام بالسياسات والعقوبات الزاجرة من ارتكاب الفواحش والموبقات، والقيام على ولاية من لا وليّ له مع سدّ حاجات المحاويج، وبين مآخذ الأموال ومصارفها، ثم أفرد بحث الجهاد كواجب على الإمام، وكذا قتال أهل البغي، واستطرد لبيان موقف العلماء من الحكام، بأن يكونوا لهم ناصحين على الدين «فالحق المتبع ما نقله الأثبات عن سيد الورى، وما سواه محال، وماذا بعد الحق إلا الضلال» (ص ١٦٥)، ثم نوّه ببعض سدنة الحكام وصرخ فقال: «ولو ذهبنا نكذب للملوك، ونطبق أجوبة مسائلهم على حسب استصلاحهم، طلباً لما نظنه من فلاحهم، لغيَّرنا دين الله بالرأي، ثم لم نثق بتحصيل صلاح، وتحقيق نجاح، فإنه قد يشيع في ذوي الأمر أن علماء العصر يحرّفون الشرع بسببهم فلا يعتمدونهم، وإن صدّقوهم فلا يستفيدون من أمرهم إلا الكذب على الله وعلى رسوله، والسقوط عن مراتب

---

(١) انظر رأيه هذا أيضاً في كتابه «الإرشاد ص ٤٢٥»، وانظر كتاب نظام الحكم في الشريعة والتاريخ، للأستاذ ظافر القاسمي ص ٣٢٦، ط دار النفائس - بيروت ١٣٩٤ هـ/١٩٧٤ م، وينقل عن كتاب «نصوص الفكر السياسي الإسلامي» ليوسف إيبش.

الصادقين، والالتحاق بمناصب الممخرقين المنافقين» (ص ١٦٧)، ثم عاد الجويني للحديث عن تصرفات الإمام في بيت المال، وذكر حالة خلو بيت المال (ص ١٨٩)، وأنه «إذا وطىء الكفار ديار الإسلام فقد اتفق حَمَلة الشريعة قاطبة على أنه يتعين على المسلمين أن يخفّوا ويطيروا إلى مدافعتهم زرافات ووحداناً حتى انتهوا إلى أن العبيد ينسلّون عن ربقة طاعة السادة، ويبادرون الجهاد على الاستبداد» (ص ١٩١)، وأنه يجوز في هذه الحالة جمع الأموال من كل مكان، ومنع التعزير بأخذ المال (ص ٢١٠)، وختم هذا الباب الثامن بفصل عمّن يستخلفه الإمام (ص ٢١٤)، وبذلك ينتهي الركن الأول من الكتاب.

وقد عرضناه بشيء من الإسهاب والتفصيل لأهميته، وقلّة المراجع فيه، وإثارة الشبهات حول نظام الحكم في الإسلام، وتحريك الأهواء في الإمامة والخلافة.

وينتقل إمام الحرمين إلى الركن الثاني والركن الثالث من الكتاب، مبيّناً أنهما الهدف الأصلي له، والمقصد المطلوب، فقال: «ما تقدم، وإن احتوى كل بدع عجاب، في حكم التوطئة، وتمهيد الأسباب فالمقصد فصلان» (ص ٢٢٢).

الركن الثاني في القول في خلو الزمان عن الإمام (ص ٢٢٤ - ٢٨٤)، ويتضمن هذا الركن ثلاثة أبواب:

الباب الأول في انخرام الصفات المعتبرة في الأئمة كانعدام النسب وفقد رتبة الاجتهاد في الإمام، أو فقدان العدالة، وتولّي الفاسق الحكم، وتولّي الحكم بالقوة والشوكة بدون بيعة وعقد.

فيقول عن فقدان الشرط الأول: «فلو لم نجد قريشاً، يستقل بأعبائها، ولم نعد شخصاً يستجمع بقية الصفات، نصّبنا من وجدناه عالماً، كافياً، ورعاً، وكان إماماً منفذاً الأحكام على الخاص والعام، فإن النسب ثبت اشتراطه تشريفاً لشجرة رسول الله ﷺ، إذ لا يتوقف شيء من مقاصد الإمامة على الاعتزاء إلى نسب، والانتماء إلى حسب» (ص ٢٢٥)، ثم يعلّل لذلك

منطقياً وعقلياً وواقعياً، ويبيّن النتائج التي تترتب، والطوارىء التي قد تقع.

وعن فقد رتبة الاجتهاد قال: «فلو لم نجد من يتصدى للإمامة في الدين، ولكن صادفنا شهماً، ذا نجدة وكفاية واستقلال بعظائم الأمور على ما تقدم وصف الكفاية فيتعين نصبه في أمور الدين والدنيا».

وعن فقدان شرط العدالة وحكم تولّي الفاسق الحكم يفصّل الجويني في هذا الموضوع بحسب الأحوال والأزمان، وبحسب موجب الفسق، ومدى أثره على صاحبه أو على الأمة والدين، فعند الاضطرار مثلاً بتهديد الكفار بلاد المسلمين ولم نجد العدل، فيجوز تولية الفاسق «فقد نضطر إذا استفزتنا داهية يتعين المسارعة إلى دفعها إلى تقليد الفاسق جرّ العسكر»، ويعالج الجويني الأمثلة الأخرى واختلاف الحالات على تقديم أخف الضررين، ودفع أشدّهما ما أمكن.

ثم يعرض بعض المسائل والأسئلة والمشاكل ويردّ عليها كما لو وجد قرشي، ولكن ليس له دراية ولا كفاية؟ ثم يعرض قضية مهمة وخطيرة، ولكنها كثيرة الوقوع، وهي «القول في ظهور متعدٍ بالشوكة مستول» وبتعبير اليوم «الاستيلاء على السلطة بالقوة» ويناقش هذه المشكلة مع بيان حكمها الشرعي، والحلّ المنطقي والواقعي لذلك.

وفي الباب الثاني عرض حالة استيلاء الشخص الكافي ذي الاستقلال مع خلل في صفات الكمال (ص ٢٣٩)، وبيّن الجويني أنه يقدّم الأصلح فالأصلح، فإن فقدت بعض الصفات في الإمام المستولي، ولكنه يقوم بأمور العباد، ويمنع الفساد، ويحمي الأعراض، ويذبّ عن الديار، ويدفع الكفار...، وهذا أهون بكثير من شريان الاضطراب، وانتهاك النساء، وسفك الدماء، وسلب الأموال، وانتشار الفتن.

ثم استدرك إلى أمر حساس، وهو وجوب مراجعة العلماء، وبين العلاقة بين العلماء والحكام، وأن الولاية الحقيقية لله وأحكام الشرع، فالعلماء يتبنّون ذلك، والحكام ينفذون ويحرسون الأحكام (ص ٢٧٤)، ويهيب بعظمة الجيش والجنود المرابطين على الحدود، وإن صدرت منه

هنّات وعثرات (ص ٢٥٠)، مبيّناً أن مال الدنيا لا يساوي شيئاً لو قوبل بوطأة من الكفار لأطراف ديار الإسلام (ص ٢٥٤)، واستطرد لمسألة حكم استقالة الحاكم للتخلّي إلى عبادة الله، وأنه لا يجوز له ذلك (٢٥٨)، وأن تولّي الحكم فرض كفاية، وأنه يتعين على الحاكم الانصراف لشؤون الأمة، ولا يحلّ الانشغال عنها ولو كان لأداء فريضة الحج، إذا خاف تعرّض الأمة للخطر، (ص ٢٦٤)، وأرشد الحكام إلى وجوب معرفة أحوال الأقاليم وأقاصي الديار، وتتبع الأخبار فيها، وتعيين المشرفين عليها، لنقل ما يجري فيها إلى العاصمة والخلفاء، ومراقبة أصحاب الفتن وأهل الأهواء، ثم يبيّن وظيفة العلماء في الدولة الإسلامية، فقال: «فأما إذا كان سلطان الزمان لم يبلغ مبلغ الاجتهاد، فالمتبعون العلماء، والسلطان نجدتهم، وشوكتهم، وقوتهم، وبدرقتهم (أي حارسهم)، فعالم الزمان في المقصود الذي نحاوله، والغرض الذي نزاوله كنبي الزمان، والسلطان مع العالم كملك في زمان النبي، مأمور بالانتهاء إلى ما ينهيه إليه النبي...، فالعلماء ورثة الأنبياء» (ص ٢٧٥).

وختم الجويني هذا الباب مبيّناً مسؤولية الإمام عن الرعية كاملة، فقال: «وقد قال المصطفى في أثناء خطبته: «كلكم راعٍ، وكلكم مسؤول عن رعيته» وقد عظم والله الخطر لمقام مستقل في الإسلام، من حكمه، باتفاق علماء الأنام، أنه لو مات على ضفة الفرات مضرور، أوضاع على شاطىء الجيحون مقرور، أو تضوَّر في أطراف خطة الإسلام مكروب مغموم، أو تلوى في منقطع المملكة مضطهد مهموم، أو جأر إلى الله تعالى مظلوم، أو بات تحت الضرّ خاوٍ، أو مات على الجوع والضياع طاوٍ، فهو المسؤول عنها، والمطالب بها في مشهد يوم عظيم، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم» (٢٧٧ - ٢٧٨).

وفي الباب الثالث بحث في خلو الزمان عن الولاة الكفاة وأصحاب النجدة، وقرر أن «التصوير في هذا عسر، فإنه يبعد عرو الدهر عن عارف بمسالك السياسة، ونحن لا نشترط انتهاء الكافي إلى الغاية القصوى» (ص ٢٧٨)، ثم قال: «ولكن قد يسهل تقرير ما نبغيه بأن نفرض ذا الكفاية

والدراية مضطهداً مهضوماً منكوباً» (ص ٢٧٩)، وفي هـذه الحالـة فصل الحكم بين ما يسوغ استقلال الناس فيه بأنفسهم، «فيتولاه الناس عند خلو الدهر» و«وجب البدار على حسب الإمكان إلى درء البوائق عن أهل الإيمان» بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ووجب عقد الإمارة لواحد يتولى تسيير الأمور، ويلتزم الناس بامتثال إشارته وأوامره، وينتهون عن مناهيه ومزاجره، ويتعين الرجوع إلى العلماء في تفاصيل النقض والإبرام ومآخذ الأحكام، وقاس ذلك على تعيين المحكَّم وتنفيذ حكمه الذي أصدره، (ص ٢٨١)، «وصار علماء البلاد ولاة العباد» (ص ٢٨٢).

ثم انتقل الجويني إلى الركن الثالث لكتابه، وهو تقدير انقراض حملة الشريعة (ص ٢٨٤)، وقدم له بتمهيد طريف، مبيّناً دقة الموضوع، وصعوبة البحث فيه، وأن بيان الحكم الشرعي في هذه الأحوال «يستدعي نخل الشريعة من مطلعها إلى مقطعها، وتتبع مصادرها ومواردها، واختصاص معاقدها وقواعدها، وإنعام النظر في أصولها وفصولها، ومعـرفة فـروعها وينبوعها، والاحتواء على مداركها ومسالكها، واستبانة كلياتها وجزئياتها، والاطّلاع على معالمها ومناظمها، والإحاطة بمبدئها ومنشئها، وطرق تشعيبها وترتيبها، ومساقها ومذاقها، وسبب اتفاق العلماء وإطباقها، وعلّة اختلافها وافتراقها» (ص ٢٨٤).

ثم قسم الجويني هذا الركن وفصله إلى أربعة مراتب، تدل على ذكائه الحاد، وفطنته الوقّادة، وفراسته النافذة، وتصوره الصحيح، وترتيبه المنطقي، وتسلسله العقلي والواقعي، وأن هذا الموضوع يتضمن المراتب التالية:

المرتبة الأولى: اشتمال الزمان على المفتين، فبيّن صفات المفتي (ص ٢٨٦)، ونقل أقوال الأئمة باختصار وتصرّف، ثم بيّن رأيه بأن «المفتي هو المتمكن من درك أحكام الوقائع على يسرٍ، من غيـر معانـاة تعلم» (ص ٢٨٩)، ويشترط فيه ثلاثة علوم: اللغة العربية، والفقه، وأصول الفقه، «فمن استجمع هذه الفنون فقد علا إلى رتبة المفتين» (ص ٢٩١)، ودعا إلى الاجتهاد ونبذ التقليد، ونعى على من ركن إلى التقليد المحض، مع التطاول

على المجدّين والمجتهدين، ثم ذكر صفات المستفتي وآدابه، و«أن من ظهر ورعه من العلماء، وبعد عن مظان التهم، فيجوز للمستفتي اعتماد فتواه إذا ذكر من أهل الفتوى» (ص ٢٩٥)، وتطرق إلى مكانة الصحابة، ومذاهبهم، وأن الأئمة والمجتهدون قد نقلوا لنا مذاهب الصحابة، وكفونا البحث عنها.

والمرتبة الثانية: إذا خلا الزمان عن المفتين البالغين مبلغ الاجتهاد، ولكن لم يعـرَ الدهر عن نقلة المذاهب الصحيحة عن الأئمة الماضين، وقال: «وتكاد هذه الصورة توافق هذا الزمان وأهله»، (ص ٣٠٠)، فذكر صفات هؤلاء، وأنه لا يكفي مجرد الحفظ، فلا بدَّ أن يكون الناقل فقيهاً، مرموقاً في الفقه خبيراً به، «فلا ينزِّل نقل مسائل الفقه منزلة نقل الأخبار والأقاصيص والآثار»، وفي هذه المرتبة فإن وقعت واقعة، ووجد الفقهاء نص الأئمة عليها نقلوه واتبعه المستفتون، وإن وقعت وقائع لا نصوص لصاحب المذهب في أعيانها، فإن كان في معنى المنصوص عليه، فيلحق هذا القسم بالمنصوص عليه، وقال «فلا يكاد يشذ عن محفـوظ هذا الناقل حكم واقعة في مطّرد العادات» (ص ٣٠٤)، لأن مذاهب الأئمة وكتبهم لا يخلو كل باب فيها عن «جوامع وضوابط، وتقاسيم تحوي طرائق الكلام في الممكنات ما وقع منها وما لم يقع» (ص ٣٠٥)، وإن كانت الوقائع «لا يحويها نصوص، ولا يضبطها حدود روابط، وجوامع ضوابط، ولم يكن في معنى ما انطوت النصوص عليه، فالقول فيها يلتحق بالكلام فيه إذا خلي الزمان عن نقلة المذاهب» (٣٠٥)، لكن إن كان الناقل فقيه النفس، متوقد القريحة، بصيراً بأساليب الظنون، خبيراً بطرق الفنون، وإن لم يبلغ درجة الاجتهاد، فإنه يقوم بإعمال القياس، وإلحاق غير المنصوص عليه بالمنصوص عليه.

المرتبة الثالثة: في خلو الزمان عن المفتين ونقلة المذاهب، ويرى الجويني أن هذه الصورة بعيدة الوقوع، لأن «مـآخذ الشـريعة مضبـوطة محصورة، وقواعدها معدودة محدودة، فإن مرجعها إلى كتاب الله تعالى وسنّة رسـول الله ﷺ، والآي المشتمل على الأحكـام، وبيان الحـلال والحرام معلومة، والأخبار المتعلقة بالتكاليف في الشريعة متناهية» (ص ٣٠٩)، والله سبحانه تكلف بحفظ الذكر ﴿ إنّا نحن نزّلنا الذكر، وإنّا له لحافظون ﴾

(الحجر/٩)، وهذا الذكر يشمل القرآن والسنّة، ولكن نصوص القرآن والسنّة متناهية، والوقائع غير متناهية، فالواقع أن قواعد الشريعة شاملة، وضرب مثالاً لذلك النص على النجاسات حصراً، وما عداها فطاهر، فكل ما لم يرد عليه النص بنجاسته فطاهر، والمحرمات محصورة، وما عداها فحلال، وهكذا، وسرد تطبيقات لهذه القاعدة من أبواب الفقه كالطهارة، وموجبات الغسل والوضوء، والحيض، والصلاة والزكاة، والأمور الكلية والقضايا التكليفية أي ما يتعلق بمقاصد الشريعة، والمعاملات، والفرائض والمواريث، والنكاح والجنايات في الحدود والقصاص، وبذلك أنهى الكلام عن المرتبة الثالثة عند شغور العصر عن الأثبات الثقات، ورواة الآراء والمذاهب، مع بقاء الشرع وشيوع أركان الدين على الجملة بين المسلمين.

المرتبة الرابعة: في خلو الزمان عن أُصول الشريعة، وذلك باندراسها، وانطماس قواعدها، وحكم التكليف، لو فرض ذلك، على العقلاء، ونقل قول طوائف من العلماء أن ذلك لا يقع، فإن أُصول الشريعة تبقى محفوظة على ممر الدهور إلى نفخة الصور، لقوله تعالى: ﴿إنّا نحن نزّلنا الذكر وإنّا له لحافظون﴾ (الحجر/٩)، ثم اعترض على هذا الرأي، وأن الآية في حفظ القرآن عن التحريف والتبديل والتصريف، وأنه وردت أخبار عن انطواء الشريعة وانطماس الإسلام، باندراس معالم الأحكام بقبض العلماء، ولا يبعد انمحاق الشريعة أصلاً أصلاً حتى تنقضي وتنصرم كأن لم تعهد.

وفي هذه الحالة تنقطع التكاليف عن العباد، وتلتحق أحوالهم بأحوال الذين لم يبلغهم دعوة، ولم تنط بهم شريعة، ثم أشار الجويني إلى وظيفة العقل فقال: «ولسنا ننكر أن عقولهم تستحثّهم في قضايا الجبلات على الانكفاف عن أسباب الردى والانصراف عن موجبات القوى، ولكننا لا نقضي بأن حكم الله عليهم موجب عقولهم» (ص ٣٧٩)، وهذه مسألة التحسين والتقبيح العقليين التي يبحثها العلماء في أصول الفقه وأصول الدين، فنبّه إلى ذلك، ثم ختم الكتاب، وبيّن أنه ختمه في هذه المسألة لأنه افتتح تأليف كتاب مستقل في هذا الخصوص بالذات، مضمونه واسمه «مدارك العقول» وهو الكتاب الذي لم يتمّه.

هذه نبذة عن الكتاب القيّم «غياث الأمم في التياث الظلم» لإمام الحرمين الجويني، وقد يتبادر للمطّلع على عناوين الركنين الثاني والثالث لأول وهلة أن البحث نظري وخيالي، وأن المؤلف يفترض حالات ويقدم لها فلسفات، ولكن القارىء يفاجأ بأن المؤلف يعرض لقضايا واقعية، ويبيّن الحكم الشرعي، المعتمد على الأدلة المنصوصة، والإقناع المنطقي والعقلي، وكأن إمام الحرمين يصوِّر الواقع في زمانه، وفي الأزمان السابقة واللاحقة، وأنه ينظر بنور الله على أوضاع المسلمين القادمة، ويعطي الحلول العملية، والأجوبة المنطقية، ويقدم النصائح الجليّة، ويرشد إلى المعالجة الحكيمة، والتخطيط القويم، وكأنه يقدم استشارات عميقة، وخبرات دقيقة للحكام في سياسة الأنام، فبيّن مثلاً للحكام وجوب تتبّع أخبار العباد في مختلف البلاد وفائدة ذلك، ومحاذير الإهمال فيه، مبيّناً الأساليب الناجعة، بقول بليغ، وعبارات دقيقة، وبلسم شافٍ، (ص ٢٧٣ وما بعدها) مما يأخذ بالألباب، ويستحوذ على القلوب.

وكان منهج إمام الحرمين في «غياث الأمم» سليماً، وخطته محددة، وهدفه واضحاً، وبواعثه معلنة، واجتهاداته وافية، ولم يشتغل بالتأليف المنهجي، بعيداً عن الواقع والحياة، بل كان يشخِّص الداء ثم يصف الدواء، وكأن واقع المسلمين صورة مجسَّمة بين يديه، ويقارن مع الفرق الإسلامية والمذاهب الفقهية، مستفيداً في المقارنة من سعة إطلاعه، وتبحره في علم الكلام وأصول الدين، ومعتمداً على تخصصه الواسع في الفقه والفقه المقارن، مع الإيجاز في القول، والاختصار في العرض والمناقشة، والاستحواذ الكامل على الموضوع، والتحكم في مجريات المسائل والأبواب، وكانت شخصية إمام الحرمين واضحة وجليّة، وقوية ومؤثرة، وفريدة ومستقلة، ويظهر عليها الاجتهاد والفقه في الدين، والتبصّر بأحوال المسلمين، لذلك ترك أثراً عميقاً في معاصريه ومن جاء بعده، واعتمد على كتابه كل من كتب في الفقه السياسي، لذلك يعتبر كتابه بحق وموضوعية يمثّل أصالة الفقه السياسي الإسلامي، وبُعده عن التبعية والتأثر، وأن أفكار الجويني، وعباراته أحياناً، قد وردت في كتب تلامذته كالغزالي وغيره، وغير

تلامذته من بعده كابن خلدون وابن تيمية وغيرهما، وأنه سبق أصحاب الفكر المعاصر في الدقة والسمو والأصالة الفكرية[1].

(١) انظر: النظريات السياسية الإسلامية للدكتور ضياء الدين الريس ص١٦٨، نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم، للشيخ محمد الخضر حسين ص٤٣، وغير ذلك من الكتب التي أشار إليها المحققان في مقدمة غياث الأمم، الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٣٧/٤٩٤.



الفَصْلُ الخَامِسُ

إمَامُ الحَرَمَيْنِ وَأُصُولُ الفِقْه

تعريف علم أُصول الفقه:

عرّف الإمام البيضاوي علم أُصول الفقه بأنه: «معرفة دلائل الفقه إجمالاً، وكيفية الاستفادة منها، وحال المستفيد»[1]، أي هو العلم الذي يكسب صاحبه معرفة بمصادر التشريع الإسلامي، وكيفية الاستفادة منها في استخراج الأحكام الشرعية، واستنباط الأقوال والآراء، ويبيّن له الدليل الصحيح الراجح عند التعارض الظاهري، ويرشده إلى شرائط الاجتهاد، وطرق الاستدلال، على ضوء الكتاب والسنّة ومبادىء اللغة العربية.

كما عرّف أكثر العلماء أصول الفقه بأنه: «العلم بالقواعد الكلية التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية»[2]، أي هو العلم الذي يضع في يد الباحث القواعد الكلية، والضوابط الصحيحة التي يستطيع المجتهد بواسطتها أن يعرف الأحكام الشرعية العملية المعروفة بالفقه والأحكام الفقهية، ويستخرجها من مصادرها المعتمدة، ليرشد الناس إليها.

وكانت البواعث لظهور علم أصول الفقه كثيرة ومتنوعة، وهي بواعث طيبة، وتهدف إلى غايات سامية، ومقاصد نبيلة، نذكر منها:

---

(١) منهاج الوصول، له ص ٣.

(٢) فواتح الرحموت ١/١٤، شرح الكوكب المنير ١/٤٤.

١ ـ حفظ الشريعة الغرّاء التي اختارها الله تعالى لتكون آخر الرسالات السماوية، وخاتمة الشرائع الإلّهيـة، التي تكفل الله بحفـظها حتى تقـوم الساعة، فكان علم أصول الفقه أحد الوسائل الناجحـة لحفظ الدين من التحريف والتضليل، فصان أدلة الشريعة، وحفظ حجج الأحكام، وعرّف الناس بمصادر التشريع الأصلية التي يجب الالتزام بها والرجوع إليها، كما بيَّن المصادر الفرعية والتبعية التي كانت المجال الرحب لاتساع الشريعة وتلبية حاجات الأمة فيما يعتريها من وقائع وأحداث، وكان علم أصول الفقه العقبة الكأداء في وجه المنحرفين والمضللين والمشعوذين الذين حاولوا الدسّ في الأحكام من مصادر باطلة، أو هدم الدين بنفي بعض مصادره وأحكامه، كإنكار السنّة، ونفي حجية خبر الآحاد في الحديث، والتضليل في الدلالات وطرق الاستنباط.

٢ ـ امتثال الأوامر الشرعية التي تدعو المسلمين إلى رعاية القـرآن وحفظه وتدبره وفهم معانيه، ونقل القرآن وتبليغه، ورواية الأحاديث والأخبار ونقلها إلى الناس جميعاً، لذلك شمَّر العلماء عن سواعدهم لتحقيق الأوامر في الآيـات والأحاديث وامتثال أحكامها، ووضعها في التطبيق والحياة، ليكون القرآن دستور أمة، ونظام حيـاة، للفرد والمجتمـع، وتكون السنّـة مبيّنة وشارحة للقرآن، ومرشدة للناس.

٣ ـ الجمع بين مدرستي أهل الرأي وأهل الحديث اللتين ظهرتا في القرن الأول الهجري، ونشطتا في النصف الأول من القرن الثاني الهجري في الاستنباط والتشريع وفهم الدين ونشره، وقوي بينهما النزاع، وبلغ أشده، فكان أهل الحديث في الحجاز يعتمدون على الرواية والأثر، ويقـدمون النصوص على الفكر والرأي، ويهاجمون أصحاب الرأي بالتـوسع فيـه، والخروج عن مقاصد النص، لكن شاع في مدرسة الحديث الركود والعجز عن الجدل والمناظرة، والارتباك عند نزول الوقائع الجديدة، وظهر فيها الضعف في الرد على الخصوم، بينما كانت مدرسة الرأي في العراق تعتمد على الاجتهاد وإعمال الفكر والعقل في الاستنباط، وكان أصحابها على

جانب عقلي بارع، وتفكير جدلي واسع، ومقدرة على المناظرة، لكنهم يفتقرون إلى الحديث لقلته، وتشددوا في الرواية والتثبت فيها لشيوع الزندقة في العراق، وانتشار الكذب والوضع في الأخبار، واشتد الجدل بين المدرستين، ونشط النقاش العلمي، وعقدت المناظرات، وحاول كل فريق أن يدعم آراءه بالأدلة والحجج والبراهين العقلية والنقلية، وظهرت الحاجة لوضع قواعد في الاجتهاد والاستنباط، وتحديد الضوابط والمناهج التي يجب السير عليها والالتزام بها.

٤ ـ دراسة الاختلاف بين الأئمة والمجتهدين والفقهاء، وأنه يعتمد على أسس موضوعية، ومبادىء علمية، وأنه محدد بضوابط دقيقة، وهو أبعد ما يكون عن التشهي أو الهوى أو الانتصار لذات أو شخص، وإن الاختلاف أمر طبيعي في جميع العلوم والفنون، وعند جميع الأشخاص والمذاهب، وأن مبادىء الشريعة تقرّه، وأن الفقهاء التزموا النصوص الشرعية، وساروا على المنهج القويم، وإن تاريخ التشريع، وسيرة الأئمة يؤكد ذلك، فكان الإخلاص رائدهم، والتعبّد لله هدفهم، ومرضاة الله تعالى مبتغاهم، وطلب العلم والوصول إلى الحق أسمى أمانيهم.

فجاء علم أُصول الفقه يحقّق هذه النوايا والبواعث، وصار علماً شرعياً مهماً، لكنه ليس غاية في ذاته، وإنما هو طريق ووسيلة إلى معرفة حكم الله تعالى، فلا يقصد منه الحفظ والتلقّي، وإنما يهدف أن يكون سلاحاً مضاءً، ومفتاحاً سديداً في يد الباحث والعالم، والفقيه والمجتهد، ويمكن تعداد فوائده باختصار بما يلي:

١ ـ إن علم أصول الفقه يرسم للمجتهد الطريق القويم الموصل إلى استنباط الأحكام، ويضع أمامه منهجاً واضحاً ومستقيماً في كيفية الاستدلا ل.

٢ ـ إن علم أُصول الفقه يبيّن للأمة عامة، ولأتباع الأئمة والمجتهدين، ودارسي الفقه خاصة، المنهج الذي سلكه الإمام المجتهد، ويرسم لهم معالم الطريق الذي سار عليه في الاستنباط، لتطمئن قلوبهم لعلمه، وتزداد ثقتهم بفقهه.

٣ ـ يكوِّن علم أصول الفقه عند الدارس والباحث ملكة عقلية وفقهية تصحّح تفكيره، وتعبّد الطريق أمامه للاجتهاد والاستنباط والقياس وتخريج المسائل والأحكام، مع الإدراك الصحيح والفهم التام للنصوص، ثم للحكم على الأشياء في الدعوة والتعليم، والفتوى والقضاء والحكم.

٤ ـ يرسم علم أصول الفقه الطريق للعلماء، في كل عصر، لمعرفة حكم الله تعالى للمسائل المستجدة، والوقائع الحادثة التي لم يرد عليها نص شرعي، ولم يذكرها الأئمة في كتبهم، فيخوض العالم غمار هذه الأحداث، ويعرف ما يتفق منها مع حكم الله تعالى، وما يحقق مقاصده، ويحفظ شريعته، ويبقى التشريع مسايراً لتطورات العصر، وموافقاً لمصالح الأمة، وصالحاً لكل زمان ومكان.

٥ ـ إن علم أصول الفقه يضبط الفروع الفقهية بأصولها التشريعية، ويبيّن أساس الأحكام، ويجمع المبادىء المشتركة، ويظهر أسباب التباين بينها، ومناط الاستدلال، ومحل النزاع والخلاف[١].

وقد كان علم أصول الفقه علماً فريداً في تاريخ الأمم والشرائع القديمة والحديثة، وقد تميزت به الأمة الإسلامية على غيرها في مجال التشريع، ويحاول الآن بعض علماء القانون مجاراة هذا العلم، وإيجاد مثيل له تحت عنوان «أصول القانون» أو «طرق التفسير للنصوص والتشريعات»، مع الفارق الكبير بينها وبين أصول الفقه الإسلامي في الدقة والشمول والموضوعية والتعمّق والأصالة، ويتأكد تميز علم أصول الفقه في الشرائع العالمية إذا قورن مع مناهج علماء القانون في شرحه وفهمه وتفسيره، وهو ما يعرف بمدارس التفسير التي ظهرت في العصر الحديث في أوروبا، وهي مدرسة الشرح على المتون التي تعتمد على النصوص، وتقف عندها، وتجمد وراءها، وتعرقل سير القانون في التطبيق، والمدرسة التاريخية التي تعتبر القانون وليد الحاجة والبيئة الاجتماعية، ويجب تطويره مع تطور الحاجة وتغيّر

(١) انظر تفصيل هذه الموضوعات في كتابنا: أصول الفقه الإسلامي ص ٢١ وما بعدها.

البيئة، وفتحت المجال للقضاة والشرّاح للعبث بالقانون وتعديله، والمدرسة الثالثة هي المدرسة العلميــة التي أرادت التخلّص من إفراط المدرسة الأولى، وتفريط المدرسة الثانية، فلم تهمل إرادة المشرِّع، ولم تتجاوز النصوص، لكنها بحثت عن الإرادة الحقيقية مع الرجوع إلى المصـادر الأصلية والمقاصد الرئيسية لاستخلاص الأحكام وتطبيقها على الأحداث.

وكان الإمام الشافعي أول من دوَّن علم أُصول الفقه، وكتب فيه رسالته المشهورة التي تعتبر أصل الأصول، قال الرازي: «اعلم أن نسبة الشافعي إلى علم الأصول كنسبة أرسطو إلى علم المنطق، وكنسبة الخليل بن أحمد إلى علم العَـروض»[1]، وقـال ابن خلدون: «وكـان أول من كتب فيـه الشافعي»[2].

وكانت «الرسالة» للشافعي ذات أثر كبير وعظيم على العلماء، فوحّدت بين مدرستي الرأي والحديث، وحققت أهداف علم أُصول الفقـه، ووضعت المنهج العلمي الموضوعي للاجتهاد والاستنباط، وكانت الموئل للمتنازعين، والمحجّة للمخالفين، وجمعت الشمل، وخففت من أثر الخلاف، وسار كثير من العلماء على نهج الرسالة، يقول الحافظ عبد الرحمن بن مهدي: «لما نظرت «الرسالة» للشافعي أذهلتني، لأنني رأيت كلام رجل فصيح ناصح، فإني لأُكثر الدعاء له»، كما كانت الرسالة المنارة الباسقة لدعوة العلماء للتأليف والكتابة في أصول الفقـه، فشمروا عن سـاعد الجـد، وحرّروا المصنفات، وأكملوا البناء الذي أرسى أساسه الإمام الشافعي، وزادوا عليه بما يتفق مع المذاهب والآراء، وتعددت طرق التأليف.

ولكن لم يصلنا شيء من كتب أُصول الفقه التي ألّفها العلماء في القرنين الثالث والرابع، وإن أقدم كتاب وصلنا اليوم من أصول الفقه هو كتاب المعتمد لأبي الحسين المعتزلي (٣٤٠ هـ) والبرهان والورقات لإمام الحرمين

---

(١) مناقب الشافعي، له ص ٥٦.

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ٤٥٥.

الجويني (٤٧٨ هـ) والمستصفى للغزالي (٥٠٥ هـ)، وتقويم الأدلة للدبوسي (٤٣٠ هـ).

وبذلك يظهر أن كتب إمام الحرمين الجويني في أصول الفقه، وخاصة البرهان، هي أول كتب أهل السنّة في أصول الفقه على طريقة المتكلمين، بعد كتاب «الرسالة»، ويكون «البرهان» أول كتاب يتلوها في تاريخ علم الأصول[1]، ولذلك نبيّن موضوعات علم أصول الفقه، ثم نتناول كتب الجويني بالدراسة.

موضوعات علم أصول الفقه:

يظهر من تعريف علم أصول الفقه، وبواعث وضعه، والفوائد التي يحققها أن موضوعه يتناول النقاط التالية[2]:

١ ـ أدلة الأحكام الشرعية، وهي مصادر التشريع الإسلامي الذي يستقي منها المسلم حكم الله تعالى، وهذه الأدلة قسمان، قسم متفق عليه بين أهل السنّة والجماعة، وهي الكتاب والسنّة والإجماع والقياس، وقسم مختلف فيه، كالاستدلال والاستحسان والمصالح المرسلة والعُرْف ومذهب الصحابي وشرع من قبلنا والاستصحاب، وكل مذهب أخذ ببعض هذه المصادر، وترك الباقي.

٢ ـ الأحكام الشرعية الكلية، التكليفية كالايجاب والندب والكراهة والحرمة والإباحة، والوضعية كالسبب والشرط والمانع والرخصة والعزيمة والصحة والفساد.

٣ ـ التعارض والترجيح بين الأدلة والمصادر.

٤ ـ قواعد الاستنباط والاستدلال من الكتاب والسنّة، وتسمى الدلالات، أو مباحث الكتاب والسنّة.

---

(١) انظر: مقدمة البرهان ١/٥٣، ٥٦، وقال ابن خلدون في مقدمته ص ٤٥٥: «وكان من أحسن ما كتب فيه المتكلمون كتاب البرهان لإمام الحرمين».

(٢) انظر كتابنا: أصول الفقه الإسلامي ص ١٨.

٥ ـ الاجتهاد وشروط المجتهد وصفاته، وما يقابله من التقليد والمقلدين.

وأضاف ابن خلدون إلى موضوعات أصول الفقه موضوعين جديدين، ثم صارا علمين كاملين، وهما:

١ ـ علم الخلاف الذي يتعلق بالأدلة والأُصول التي يأخذ منها الأئمة أحكامهم، ويعتمد على القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام، «إلا أن المجتهد يحتاج إليها للاستنباط، وصاحب الخلافيات يحتاج إليها لحفظ المسائل المستنبطة من أن يهدمها المخالف بأدلته، وهو علم جليل الفائدة في معرفة مآخذ الأئمة وأدلتهم»[١].

٢ ـ علم الجدل، وهو معرفة آداب المناظرة التي تجري بين أهل المذاهب الفقهية وغيرهم.

واعتبر كثير من العلماء هذين العلمين مكمِّلين لعلم أصول الفقه، وأنهما لم يظهرا إلا بعد انتشار المذاهب واستقرار الاعتماد عليها والأخذ بها[٢].

وقد كتب إمام الحرمين الجويني عدة كتب ومؤلفات في هذه العلوم الثلاثة: علم أصول الفقه، وما تبعه من علم الخلاف، وعلم الجدل، وسنتناول مؤلفاته وآثاره في كل قسم.

كتب إمام الحرمين في أصول الفقه:

صنّف إمام الحرمين الجويني عدة مصنفات في أُصول الفقه، بعضها عام يشمل جميع موضوعات أصول الفقه كالبرهان والورقات والإرشاد والتحفة، وبعضها خاص في بعض موضوعاته مثل كتاب المجتهدين، ورسالة في التقليد والاجتهاد، ويظهر أن الجويني كتب هذه الكتب على مستويات

---

(١) انظر: مقدمة ابن خلدون ص ٤٥٦.

(٢) انظر: مقدمة ابن خلدون ص ٤٥٧، الإمام الماوردي ص ٣٦، مفتاح السعادة ٢/٥٥٩.

مختلفة فبعضها مختصر كتبه للمبتدئين كالورقات والإرشاد، وبعضها موسّع جمع فيه شتات العلم للمختصين كالبرهان.

وهذه الكتب قسمان، قسم وصلنا، بل وتم طبعه ونشره والاستفادة منه، ويشمل الورقات والبرهان وكتاب المجتهدين، والقسم الثاني لم يطبع، وهذه فكرة عن كل كتاب.

١ ـ الإرشاد في أُصول الفقه، وهذا الكتاب يدور حوله شك كثير وآراء متعددة في كونه للجويني أم للباقلاني الذي ألّف كتاباً في الأُصول بنفس العنوان، وهو كتاب كبير، وقد اختصره الباقلاني نفسه، ولعلّ الجويني قد اختصره أيضاً، كما يشتبه هذا الكتاب مع كتاب الجويني الإرشاد في أصول الدين، ولا يعرف هل هما كتاب واحد؟ أم اثنان؟ كما يشتبه هذا الكتاب مع كتاب آخر نسب للجويني وهو التلخيص في أُصول الفقه، وقد سبق لنا عرض كتابه التلخيص في أُصول الدين، ولا يعرف للكتاب وجود في المكتبات والمخطوطات ليبتّ في الأمر[1].

٢ ـ رسالة في التقليد والاجتهاد، وهذه الرسالة تتناول أحد موضوعات أصول الفقه، خلافاً لمن توهمها أنها في الفقه، ويوجد من هذه الرسالة نسختان خطيتان، الأولى بالمكتبة الآصفية بحيدر آباد الدكن، ضمن مجموعة رسائل برقم ١٧٢٠، والثانية بمكتبة باتنا برقم ٢٩١٦[2].

٣ ـ التحفة، وهي كتاب في أُصول الفقه، ذكره ابن السبكي في الطبقات الوسطى، ولم يرد لهذا الكتاب ذكر في المخطوطات والمطبوعات[3].

٤ ـ كتاب المجتهدين، وهو كتاب مستقل، أو لعلّه جزء من «التلخيص

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٧١/٥، الكافية في الجدل ص ١٦، ١٨، الجويني ص ٦٣، ولم يذكر ابن السبكي هذا الكتاب في مصنفات الجويني.
(٢) انظر: الكافية في الجدل ص ١٤، الجويني ص ٩٢.
(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٧٢/٥.

في أصول الفقه»، والراجح أنه تتمة وتكملة لكتاب «البرهان في أصول الفقه» ويوجد منه عدة نسخ خطية، وجاء مكملاً لنسخة «البرهان» الخطية في تركيا، وصرّح الجويني أثناء ترتيب البرهان أنه سيذكر أوصاف المجتهدين بعد باب «النسخ»، وقد انتهى كتاب البرهان بالنسخ، وجاء في الجزء المستقل عن الاجتهاد أنه تتمة لهذا المجموع[1]، وقد قام محقق كتاب البرهان بنشر كتاب المجتهدين كملحق وتتمة للبرهان، وحسناً فعل[2].

٥ ـ الورقات في الأصول: وهي عبارة عن تسع ورقات تشمل جميع أبواب الأصول بإيجاز واختصار، وقد تولاها العلماء في القديم والحديث، ومن مختلف البلدان، بالشرح والبيان حتى زادت الشروح عن خمسة عشر شرحاً، وأهمها شرح العلاّمة جلال الدين المحلي الشافعي المتوفى سنة ٨٦٤ هـ، وقد كتب عليه عدة حواشٍ وتعليقات أيضاً، وقد انتشرت هذه الورقات انتشاراً واسعاً في الماضي والحاضر، واعتمد عليها العلماء، ورجع إليها الطلاب والمصنفون في مختلف العصور، ونجد الإشارة إليها كثيراً في كتب الأصول، ونظمها العمريطي الشافعي.

ويوجد لهذا الكتاب نسخ كثيرة مخطوطة، كما يوجد نسخ مخطوطة متعددة لشروحه وحواشيه وتعليقاته، كما طبعت الورقات طبعات عديدة ومتداولة، مستقلة أحياناً، ومقترنة بالشرح أو الحواشي أحياناً أخرى[3]، فمن ذلك طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الثالثة **١٣٧٤ هـ/ ١٩٥٥م** بعنوان: الورقات في أصول الفقه، وعليه شرح العلاّمة جلال الدين محمد بن أحمد المحلي الشافعي، وحاشية المحقق الشيخ أحمد بن محمد الدمياطي الشافعي (١١١٧ هـ)، والجميع في **٢٤** صفحة من القطع الكبير، ومنها

---

(١) انظر: البرهان ١/٥٢، الجويني ص ٦٤، الكافية ص ١٥، فهرس المخطوطات المصوّرة ١/٢٤٣، ٢٥٠.

(٢) البرهان ٢/١٣١٦ ـ ١٣٦٦.

(٣) انظر: طبقات الشافعية للأسنوي ٢/٢٨٨، الكافية ص ١٦، الجويني ص ٦٥، كشف الظنون ٢/٦٣٢، فهرس المخطوطات المصوّرة ١/٢٤٣، ٢٤٧، فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية ٢/٢٤٠.

حاشية الشيخ أحمد بن قاسم العبادي الشافعي (٩٩٢ هـ) على شرح المحلي على الورقات في الأصول، مطبوعة على هامش إرشاد الفحول للشوكاني بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٥٦ هـ/١٩٣٧ م، ومنها الثمرات على الورقات، وهي تعليقات على الورقات وعلى شرحها للمحلي تأليف الأستاذ خضر محمد اللجمي مدرّس التربية الإسلامية، مطبعة الدباغ بحماه ـ سورية ١٣٩٠ هـ/ ١٩٧٠ م، وتقع في ٦٤ صفحة من الحجم العادي.

يقول المحلي: «فهذه ورقات قليلة، تشتمل على معرفة فصول من أصول الفقه ينتفع بها المبتدىء وغيره»[١]، ويقول خضر اللجمي: «فوجدت فيه كتاباً جديراً بالدراسة مليئاً بالعلم النافع، بأسلوب مختصر مفيد، يفيد منه المبتدىء، كما يفيد منه العالم المتمكّن، جمع هذا الكتاب بين الاختصار والشمول، فهو مختصر يطالعه المتعلم بسرعة، لكنه شامل لأغلب أبحاث الأصول، يبحثها المؤلف بالأسلوب الشيّق المتين بالإضافة إلى العلم الغزير، يجد العالم فيه مبتغاه، ويجد المبتدىء فيه مطلبه، يعطيك النتائج الصحيحة من دون أن يمر بك على الآراء المتعارضة، فلا يشغل ذهن القارىء بالمناقشات المملّة، ولا يلهيه بالمعارضات المخلّة»[٢].

وتتضمن الورقات مقدمات عن تعريف الأصل والفرع والفقه والعلم والنظر والدليل والاستدلال، والمراد بأصول الفقه والأبواب الداخلة فيه، ثم يبحث عن الدلالات في الأمر والنهي، والحقيقة والمجاز، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، وأنواع التخصيص، والمجمل والنص، وأفعال النبي ﷺ وإقراره، ثم يعرض فصلاً في النسخ، وآخر في التعارض، والإجماع والسنّة وأنواع الاخبار، والقياس، والحظر والإباحة والاستصحاب، وشروط المفتي والمستفتي والاجتهاد، ويختم الجويني الورقات بجواز الاجتهاد، واحتمال الخطأ مع ثبوت الثواب، بدليل الحديث الصحيح في البخاري ومسلم، وهذا

---

(١) الورقات في أصول الفقه ص ٢ طبعة الحلبي.
(٢) الثمرات على الورقات ص ٣.

لفظ البخاري: «إذا اجتهد الحاكم فحكم فأصاب فله أجران، وإذا حكم فأخطأ له أجر».

٦ ـ البرهان في أصول الفقه: وهو أهم كتاب في أصول الفقه للجويني، وهو من أوائل كتب الأصول كما ذكرت، وأول كتاب وصلنا بعد الرسالة على أسلوب المتكلمين من أهل السنّة والجماعة، لكنه بأسلوب خاص، وشخصية مستقلة، ومنهج ذاتي.

يقول ابن السبكي: «اعلم أن هذا الكتاب وضعه الإمام في أُصول الفقه على أسلوب غريب، لم يقتدِ فيه بأحد، وأنا أُسمّيه لغز الأمة، لما فيه من مصاعب الأمور، وأنه لا يُخْلي مسألة عن إشكال، ولا يخرج إلا عن اختيار يخترعه لنفسه، وتحقيقات يستبدُّ بها»[1].

وأسلوب الكتاب يتفق تماماً مع أسلوب الجويني في الدقة والرصانة، والفصاحة والبلاغة، واختيار الألفاظ، وانتقاء العبارات، «فنرى عذوبةَ العبارة، وقوة الاستدلال، وبراعة الجواب، فكانت النفس تتوق لبهاه، وتتمنى أن تكتحل العين بمرآه»[2]، ويقول الشيخ عبد الرحمن الخضري فيه: «وقد وقفت على بعض عباراتٍ من هذا الكتاب في حواشي جمع الجوامع فإذا هي كالشهد المستطاب، ولهذا كانت أشواقي تهيج لرؤيته، ونواظري مترقبة لبهيّ طلعته، حتى عثرت عليه»[3].

وكان كتاب البرهان للجويني مع كتاب تلميذه الغزالي «المستصفى» وكتاب «العهد» لعبد الجبار المعتزلي، والمعتمد شرح العهد، لأبي الحسين البصري المعتزلي هي الكتب الأساسية في علم أُصول الفقه، والتي تعتبر قواعد هذا الفن وأركانه، وكل من جاء بعدهم أخذ عنهم، واعتمد عليهم، ولخّص منهم، وجمع بينهم كفخر الدين الرازي في كتابه «المحصول» وسيف

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى ١٩٢/٥.
(٢) البرهان، مقدمة الأنصاري ص ٨.
(٣) البرهان، مقدمة الخضري ص ٨١.

الدين الآمدي في كتابه «الإحكام في أصول الأحكام»، وعن هذين الكتابين الأخيرين شاع علم أصول الفقه وانتشر مع المختصرات الكثيرة لهما، والشروح المتعددة عليهما، كالمنهاج للبيضاوي، وشرحه نهاية السول للإسنوي، والتنقيح للقرافي وشرحه للقرافي نفسه، ومختصر ابن الحاجب عن إحكام الآمدي، ثم اختصر ابن الحاجب نفسه المختصر، وتداول بين الناس وعليه شروح العضد وغيره[1].

ومن ميزات كتاب البرهان أنه حفظ الآراء الأُصولية وأسماء كتب الأُصول قبله لجماعة من كبار العلماء، الذين ضاعت كتبهم، ولم يصلنا منها شيء، مثل آراء القاضي الباقلاني في كتبه «الإرشاد والتقريب» و«الأصول الكبير» و«الأصول الصغير» و«المقنع في أصول الفقه» و«مسائل أصولية»، ومثل آراء ابن فورك الشافعي المشهور في «مجموعاته» وآراء الإمام أبي الحسن الأشعري في كتابه «أجوبة المسائل البصرية» وآراء القاضي عبد الجبار المعتزلي في كتابه «شرح العُمد»، وكتاب «الأبواب» لأبي هاشم الجبائي المعتزلي، وغيرهم، وصياغتها بأسلوبه المحكم ليكون أستاذاً للأجيال بعده[2].

وقد أكبّ العلماء على كتاب «البرهان» ورجعوا إليه، واقتبسوا أفكاره وآراءه وعباراته وجمله، وأشادوا به، وكان أولهم حجة الإسلام الإمام الغزالي تلميذ الجويني، كما سنرى في شروح البرهان.

لكن كتاب البرهان لم ينتشر بين أيدي الطلاب والعلماء كما انتشر غيره من كتب الأصول الأخرى وذلك لعدة أسباب، منها مخالفة الجويني للأشعري والباقلاني والإمام مالك في عدة مواضع، وقسوة مناقشته لهم، وانشغال الناس بكتب الجويني الأخرى في الفقه وأصول الدين، وصعوبة كتاب البرهان في لغته ودقة أسلوبه، والانشغال بكتب الغزالي الأصولية، وهو

---

(١) انظر: كتابنا أصول الفقه الإسلامي ص ٥٠، مقدمة ابن خلدون ص ٤٥٥، رجال الفكر والدعوة، الندوي ص ١٧٨.

(٢) انظر: البرهان، مقدمة المحقق ص ٥٢، ٥٦.

تلميذه النابغة، مع الاعتماد على شروح البرهان ومختصراتها[1].

مخطوطات البرهان ونشره:

قيّض الله تعالى لهذا الكتاب العظيم العناية الإلّهية لحفظه من عوادي الدهر، وإنقاذه من حوادث الأيام، ونكبات الزمن التي حلّت على الأمة الإسلامية، ودمرت كثيراً من تراثها وحضارتها وثمرات علمائها، وكان العلماء في العصور الأخيرة يتشوفون إلى هذا الكتاب، ويحلمون بالعثور عليه، ويبتهلون إلى الله تعالى لرؤيته، وحقق الله تعالى الأماني والآمال، ووصلت إلينا عدة نسخ مخطوطة بمكتبة دمياط في شمال مصر، وفي دار الكتب المصرية بالقاهرة، وفي مكتبة أحمد الثالث بتركيا في إستنبول، وفي مكتبة الأزهر بالقاهرة، وتوجد نسخ خطية لشروحه أيضاً.

وهيّأ الله تعالى لهذا الكتاب العظيم عالماً شاباً، وبحّاثة نشيطاً، وهو الدكتور عبد العظيم الديب الذي جمع مخطوطات هذا الكتاب، وسجّله لنيل رسالة الدكتوراه في الشريعة الإسلامية في كلية العلوم بجامعة القاهرة، وأمضى في خدمة الكتاب سبع سنوات كاملة، وحققه وقدمه ووضع فهارسه، وحصل به على شهادة الدكتوراه، ثم أُعير المحقق إلى جامعة قطر، فعلمت إدارة الشؤون الدينية بدولة قطر بهذا السفر الخالد والعمل الجبار، فسعت إلى طبعه ونشره إحياءً لتراث الأمة، وإثراء لفكر الأجيال، فطبع الكتاب على نفقة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، فظهر الكتاب بحلّة قشيبة، وطباعة أنيقة، وحلت به الحياة بعد أن وصلت المخطوطات إلى الرمق الأخير، وانتشر الكتاب في ربوع بلاد الإسلام، وسَرَت أخباره بين المسلمين، وتلقفه العلماء والمختصّون، وعادت أنفاس إمام الحرمين الجويني بعطرها وشذاها، وقوتها وعظمتها، وهيبتها وتواضعها، ليكون هذا الكتاب أحد البراهين والأدلة ـ وهي بالملايين ـ على ما وصلته أمتنا من رقي وحضارة، وتفوق في العلم، وسعة أفق فكري لامع.

(١) انظر: البرهان، مقدمة المحقق ص ٥٤ وما بعدها.

ويقع الكتاب المطبوع في ١٤٦٦ صفحة، منها مقدمة للتحقيق في ٨٢ صفحة، وأصل الكتاب في ١٢٨٤ صفحة، ثم الفهارس في ١٠٠ صفحة.

شروح البرهان:

يعتبر البرهان أصلاً لكتب الأصول، فاتجه العلماء إلى شرحه وإيضاحه، وخاصة لتحليل عباراته وجمله وآرائه وأفكاره، وأشهر شروح البرهان التي عرفت قديماً ووصلت مخطوطاتها إلى هذا الزمن ثلاثة شروح، وهي:

١ - إيضاح المحصول من برهان الأصول، للفقيه المالكي محمد بن علي بن عمر، أبو عبد الله التميمي المازري، المحدّث، الطبيب، الأديب، الأصولي، كان إمام المالكية في عصره، وكان أذكى المغاربة قريحة، وأحدّهم ذهناً، توفي سنة ٥٣٦ هـ، شرح البرهان لكنه لم يتمه، وتحامل أحياناً على إمام الحرمين الجويني في الشرح بسبب مخالفة الجويني في آرائه لأبي بكر الباقلاني في بعض مسائل علم الكلام، وبعض مسائل علم أصول الفقه، وبسبب مخالفة الجويني للإمام مالك وتضعيف مذهبه في المصالح المرسلة وبعض الأقوال الفقهية(١).

٢ - التحقيق والبيان في شرح البرهان، لعلي بن إسماعيل بن علي بن عطية، الأبياري، شمس الدين الصنهاجي التلكاني أبو الحسن، الفقيه المالكي، والأصولي المحدّث، المتوفى سنة ٦١٨ هـ، وكثيراً ما يصحّف اسمه ويكتب الأنباري.

ويوجد من هذا الشرح الجزء الأول من نسخة كتبت سنة ٦١٤ هـ بخط مغربي نفيس، في مكتبة مراد ملا برقم ٦٧٠، وله مصوّر بالميكروفيلم، بجامعة الدولة العربية.

ويقوم هذا الشرح على اختيار عبارات من البرهان يراها محتاجة إلى

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٩٢/٥، ٢٤٤/٦، الفتح المبين في طبقات الأصوليين ٢٦/٢، شرح الكوكب المنير ١٤٥/٢.

الشرح أو التعليق، وقد يجتزىء بجملة من أول العبارة ثم يقول إلى قوله كذا، وكان يعقّب على إمام الحرمين ويخالفه ويردّ آراءه[1].

٣ ـ كفاية طالب البيان شرح البرهان، تأليف الشريف الحسني أبي يحيى زكريا بن يحيى المغربي المالكي، وقد جمع هذا الشرح بين الشرحين السابقين وزاد عليهما، ويوجد لهذا الشرح نسختان مخطوطتان، الأولى بمكتبة فاس برقم ١٣٩٧، والثانية بهولندة برقم ٨٠٧[2].

ويقول السبكي: «وهؤلاء كلهم عندهم بعض تحامل على الإمام» ويعجب السبكي من إقدام علماء المالكية على شرح البرهان، ويحجم عنه علماء الشافعية، فيقول: «وهذا الكتاب من مفتخرات الشافعية، وأنا أعجب لهم، فليس منهم من انتدب لشرحه، ولا للكلام عليه إلا مواضع يسيرة تكلم عليها أبو المظفر بن السمعاني (٤٦٢ هـ) في كتاب «القواطع»، وردّها على الإمام، وإنما انتدب له المالكية»[3].

٤ ـ ويضاف إلى هذه الشروح كتاب «المنخول» لحجة الإسلام محمد بن محمد الغزالي (٥٠٥ هـ) تلميذ إمام الحرمين الجويني، الذي اقتبس كتابه «المنخول» من تعليقات وكتب الجويني، ويقول الغزالي: «وهو تمام المنخول من تعليق الأصول... والاقتصار على ما ذكره إمام الحرمين رحمه الله في تعاليقه، من غير تبديل وتزييد في المعنى وتعليل»[4].

منهج إمام الحرمين في البرهان:

يعتبر البرهان من أوائل كتب أُصول الفقه التي كتبت على طريقة المتكلمين أو الشافعية، وتمتاز هذه الطريقة بأنها تحقق قواعد هذا العلم

---

(١) انظر: فهرس المخطوطات المصوّرة ١/٢٤٢، الفتح المبين ٢/٥٢، شجرة النور ص ١٦٦، البرهان ١/٧١.

(٢) انظر: الكافية في الجدل ص ١٤، الجويني ص ٢٢، المنخول ص ٨.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى ٥/١٩٢.

(٤) المنخول من تعليقات الأصول ص ٥٠٤، وانظر: غياث الأمم ص ١٦ من المقدمة.

تحقيقاً منطقياً نظرياً، وتقرر القواعد الأصولية وتنقحها، وتثبت ما أيده الدليل العقلي والنقلي، وتنظر إلى الحقائق المجردة دون الالتفات إلى محاولة التوفيق بين القواعد وبين الفروع التي سبق للأئمة استنباطها، فما أيده العقل وقام عليه الدليل فهو الأصل والقاعدة سواء وافق الفروع المذهبية أم خالفها، وسواء وافق الأصل الذي وصل إليه الإمام المجتهد أم لا، لذلك يصرّح الجويني فيقول: «على أنّا في مسالك الأصول لا نلتفت إلى مسائل الفقه، فالفرع يصحّح على الأصل لا على الفرع»[1]، ويكثر في هذه الطريقة أسلوب الفنقلة، أي: «فإن قلت كذا، قلنا كذا» على طريقة المحاورة في علم الكلام، لكن هذه الطريقة تسرف في الأمور النظرية والعقلية التي يندر أو يستحيل وقوعها عقلاً أو شرعاً، وتتعرض لبعض بحوث العقيدة وعلم الكلام، ويقلّ فيها الربط بين الأصول وبين الأحكام الفقهية، خلافاً لطريقة الحنفية أو طريقة الفقهاء.

ويوضّح إمام الحرمين منهجه في كتابه البرهان في المقدمة، وفي مواضع متفرقة، على الأسس التالية:

١ ـ تحديد الهدف المطلوب، وبعبارة أخرى: تحديد محل النزاع والخلاف، وتحرير المقصود وتخليصه، عن طريق التقسيم والترتيب والتبويب.

٢ ـ تحديد معاني الألفاظ والمصطلحات التي سيعرضها في المناقشة والجدال.

٣ ـ عرض آراء المخالفين في الأصول والقواعد، وبيان أدلتهم، ثم مناقشتها واختيار الأحق منها.

٤ ـ الاجتهاد الحر، وعدم التعصّب لمذهب أو رأي، والتحرّر من كل فكرة سابقة قبل البحث، ولذلك نراه يصل إلى نتائج تخالف الإمام الشافعي، أو الإمام أبا بكر الباقلاني أو الإمام أبا الحسن الأشعري[2].

---

(١) البرهان ١٣٦٣/٢، وانظر: كتابنا: أصول الفقه الإسلامي ص ٤٨.

(٢) انظر فهارس البرهان ١٤٤٣/٢ وما بعدها.

٥ ـ الموضوعية الكاملة في مناقشة الخصوم، والبعد عن الإساءة واستبعاد العنصر الشخصي، فقد خالف الأشعري في مسائل كثيرة، لكنه كان يعظمه ويقدره، ولا يذكره إلا بقوله: شيخنا أبو الحسن رحمه الله، وخالف الإمام مالك وناقش رأيه في المصالح المرسلة مناقشة هادئة وبعبارة رقيقة لينة، ونازع إمام الحرمين رأي العلماء في فصاحة الإمام الشافعي وبلاغته، وجودة منطقه وسلامة لغته، ورفض التسليم بصحة الاحتجاج اللغوي به، مما عرّضه للنقد والرد، عند عرضه لمفهوم الصفة[1].

٦ ـ رعاية الأصول والقواعد المقننة، وعدم الانخداع بالجزئيات.

٧ ـ التنبّه واليقظة لأسباب الزلل في البحوث والمسائل.

٨ ـ إعطاء القرائن حقها في الاعتبار عند مناقشة المسائل وتأصيل الأصول[2].

وهذا المنهج الذي اختطّه إمام الحرمين لنفسه، وصرّح به، وسار عليه، والتزم به، يسمح بالقول إن البرهان ألّف على طريقة جديدة، ومنهج جديد، ويؤكد ذلك ابن السبكي فيقول: «إن هذا الكتاب وضعه إمام الحرمين في أصول الفقه على أسلوب غريب لم يقتدِ فيه بأحد»[3]، ونصل بالقول مع محقّق الكتاب بقوله: «إذا كانت رسالة الشافعي رضي الله عنه وأرضاه تعتبر أصل الأصول، ومفتتح هذا العلم ومبدأه، فإن كتاب البرهان فيما نرى ونعلم أول كتاب يتلوها في تاريخ علم الأصول، وهو مَعْلَم من معالم الفكر الإسلامي»[4].

مضمون كتاب البرهان:

يتكون كتاب البرهان من جزءين وملحق، وتتضمن الأقسام الثلاثة

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٥/١٩٢.
(٢) انظر مقدمة البرهان ١/٥٧ مع التصرف، ومقدمة الجويني نفسه في البرهان ١/٨٣.
(٣) طبقات الشافعية الكبرى ٥/١٩٢.
(٤) مقدمة البرهان ١/٥٤، ٥٦.

موضوعات علم أُصول الفقه، وهي المقدمات، والبيان أو الدلالات، ومصادر التشريع أو الأدلة الشرعية، والأحكام الشرعية، والتعارض والترجيح، وفي الملحق الاجتهاد والمجتهدون والفتوى، ويلاحظ أن الجويني رحمه الله جمع في قسم البيان بين الدلالات وقواعد الاستنباط المتعلقة بالنصوص، وبين الحديث عن مصدر هذه النصوص، وهما القرآن الكريم والسنّة وما يتعلق بها من أخبار، كما يلاحظ أن مصادر التشريع التبعية أو المختلف فيها لم تذكر مرتبة، وفي مكان واحد، وإنما جاءت متفرقة، ففي قسم البيان والدلالات عرض لشرع من قبلنا، وبعد الانتهاء من القياس ذكر استصحاب الحال.

بدأ إمام الحرمين الجويني كتابه البرهان بمقدمات عن نهجه ثم عن المصادر التي يستمد منها علم أصول الفقه وهي علم الكلام وما فيه من معرفة العالم، والعلم بمحدِثه، والنبوّات، والفرق بين العلم وما عداه من الاعتقادات، والبراهين ومسالك النظر، وعلم العربية لفظاً وأسلوباً، وعلم الفقه كنتيجة لعمل الأصولي، ويكتفي الأصولي بذكر أمثلة من الفقه في كل باب من الأصول، ثم عرّف الفقه، وأصول الفقه، ثم عرَّف الأحكام الشرعية (ص ٨٦)، ثم تعرض لمسألة الحسن والقبح، وناقش المعتزلة وردّ عليهم، وأنه «لا يقبح شيء في حكم الله تعالى لعينه، كما لا يحسن شيء لعينه» فالأمر الحسن هو ما حسّنه الشرع وأقرّه وأمر به، والقبيح ما قبّحه الشرع ونهى عنه، وبيّن فساده، ويترتب الثواب على فعل الحسن بنظر الشرع، وأن العقاب على ارتكاب ما قبّحه الشرع، ثم ذكر مسألة وجوب شكر المنعم بأدلة الشرع (١/ ٩٤)، وليس بمقتضى العقل كما يقول المعتزلة وردَّ عليهم، مقرراً أنه «لا حكم للعقلاء قبل ورود الشرع» (١/ ٩٩)، وهذا الحكم نتيجة للمسألتين السابقتين، ثم عقد فصلاً في التكليف، فعرفه بأنه «إلزام ما فيه كلفة» (١/ ١٠١)، وأنه لا يقع التكليف بالمستحيل، وردّ على الشيخ أبي الحسن الأشعري في قوله بتكليف ما لا يطاق، ثم قال: «فالقول الوجيز أنه يكلف المتمكن، ويقع التكليف بالممكن» (١/ ١٠٥)، وذكر من يكلف ومن لا يكلف وضرب أمثلة عن السكران والمكره وتكليف الكفار بفروع الشريعة، ثم فصّل القول في العلوم ومداركها وأدلتها (١/ ١١١)، فبدأ بتعريف العقل

بأنه «صفة إذا ثبتت تأتّى بها التوصل إلى العلوم النظرية ومقدماتها من الضروريات التي هي مستند النظريات» (١/١١٣)، وصرّح أن هذا الكلام مختصر، وهذا الموضع لا يحتمل أكثر من هـذا عن العقل ومداركه، وقد ألّف كتاباً فيما بعد «مدارك العقول» ولم يتمه، ثم انتقل إلى تعريف العلم (١/١١٥)، ومدارك العلوم (١/١٢٤) وذكر آراء الفلاسفة والمذاهب والفرق وقول الأصحاب فيها بمراتبها العشرة من الحواس وغيرها، مبيّناً رأيه في فساد الترتيب، وأن «العلوم في نفسها إذا حصلت على حقيقتها، فيستحيل اعتقاد ترتيبها» (١/١٣٦)، وختم هذه المقدمات بفصل جميل جداً، وهو «فيما يدرك بالعقل لا غير، وفيما يدرك بالسمع لا غير، وفيما يجوز فرض إدراكه بهما» (١/١٣٦)، وأن العقل «لا يجول في كل شيء، بل يقف في أشياء، وينفذ في أشياء»، ويضع معياراً لذلك وهو «أن كل ما يتجه فيه تقسيم مضبوط، وينقدح تعيين أحدهما فهو الذي يتطرق العقل إليه، وما لا ينضبط فيه التقسيم، أو ينضبط، ولا يهتدي العقل مع الفكر الطويل إلى تعيين أحدهما، فهو من محارات العقل» (١/١٤٠) مع وجوب «أن يفصل بين موقف العقل، وبين تبلده وقصوره لفرض عوائق تعوقه» (١/١٤١)، وينتهي إلى نتيجة هذه المقدمات المتصلة بموضوع أصول الفقه، وهي مدارك العلوم في الدين، وأنها ثلاثة: العقول، والمعجزات، والأدلة السمعية وهي الكتاب والسنّة والإجماع (١/١٤٦)، وأضاف بعض العلماء خبر الآحاد والقياس، وبيّن الجويني رأيه أن «أصل السمعيات كلام الله تعالى، وما عداه طريق نقله أو مستند إليه» (١/١٥٤) وأن خبر الآحاد أو القياس لا يستقل بنفسه، بل يرجع لما سبق.

وانتقل إمام الحرمين إلى موضوعات الكتاب الرئيسية، في «الكتاب الأول القول في البيان»، وعرضه في عدة أبواب وفصول ومسائل، وكلها تدور عن «الكتاب والسنّة» كمصدرين للتشريع والأحكام، مع طريقة استخراج الأحكام الشرعية واستنباطها منهما، وتسمى الدلالات أي دلالة اللفظ على معناه، وفهم الحكم منه، ونقل قول الشافعي عن البيان من «الرسالة» ومراتب البيان، وتعريفه، ثم قال: «والقول الحق عندي: أن البيان هو **الدليل**»، وذكر

مسألة «أن البيان لا يجوز تأخيره عن وقت الحاجة» (١/١٦٦)، ثم خاض في قواعد الدلالات والاستنباط بدراسة أصولية متعمقة ودقيقة، معتمداً على أصول العربية وفقه اللغة واستعمال الألفاظ والحروف، فذكر مسائل الأمر (١/١٩٩)، والمطلق والمقيد (١/٢٢٤) والقول في النهي (١/٢٨٣)، واستطرد في مجال الأمر والنهي إلى متعلق الأمر والنهي، وهو الأحكام الشرعية، فذكر فصلاً عنها (١/٣٠٨)، فعرّف الواجب والمندوب والحرام والمكروه والمباح، ثم عاد إلى العموم والخصوص (١/٣١٨) مبيّناً أقسام الألفاظ من حيث الوضوح وغيره إلى النص والظاهر والمجمل، ثم ذكر فصلاً في بقية أحكام الصيغ المطلقة (١/٣٥٦)، وفصلاً في الصيغ المقيدة بالقرائن الحالية واللفظية، وما يرد عليها من تخصيص (١/٣٧٢)، كالسؤال والاستثناء، وأسهب الكلام فيما يخصص به عموم الكتاب والسنّة (١/٤٢٦)، وبدأ بآراء العلماء عن تخصيص الكتاب بالسنّة، ثم بيّن رأيه «والذي نختاره: القطع بتخصيص الكتاب بخبر الآحاد» (١/٤٢٧)، ثم انتقل إلى فصل «القول في المفهوم» (١/٤٤٨)، مبيّناً أن دلالة اللفظ تكون إما بالمنطوق المصرّح به، وإما بالمفهوم المسكوت عنه، والقول في أفعال الرسول ﷺ، والتعلّق بشرائع الماضين، ويصل إلى باب التأويل (١/٥١١)، ثم يعود للحديث عن ترتيب كتابه، والكلام عن الأخبار (١/٥٦٤)، وتقسيماتها، ويتحدث عن شروط الخبر المتواتر، وخبر الآحاد، وما يفيده من وجوب العمل، والرواية والرواة وصفاتهم، والجرح والتعديل، والتحمّل والأداء.

وفي الكتاب الثاني يبحث الإجماع بتفصيل وإسهاب (١/٦٧٠ - ٧٢٥)، وصوّره بثلاث مسائل، الأولى في تصور وقوع الإجماع، وأنه ممكن الوقوع، لكنه ليس بهين، والثانية في كونه حجة إذا وقع، ويراه حجة مع الرد على نفاة الإجماع، والثالثة في مسلك ثبوت الإجماع، ويرى الجويني أن الإجماع لا يمكن إلا أن يكون مستنداً لدليل سمعي قاطع، ثم يقسّم الكلام على الإجماع في أربعة فنون، الأول في عدد المجمعين وصفاتهم، وأن العدد فيه خلاف، ويرى إمكان الإجماع بعدد ينحط عن عدد التواتر لكنه لا

يبقى حجة في هذه الحالة في نظره، وأما صفات المجمعين فهي صفات المفتين ويضع معياراً لذلك فيقول: «إنه لا قول لمن لم يبلغ مبلغ المجتهدين» (١/٦٨٧)، «والقول الضابط في كل ما لم نذكره: أن كل ما لا يعتبر عند المفتين، فهو غير معتبر في المجمعين» (١/٦٨٩)، وأنه لا اعتبار برأي العوام، والفن الثاني في الزمان المعتبر في الإجماع، فعرض رأي القاضي الباقلاني والأستاذ أبي إسحاق الأسفرايني، ومذاهب العلماء في اشتراط انقراض المجمعين في انعقاد الإجماع، وعدم اشتراطه، وناقش هذه الأقوال والمذاهب، ثم بيّن رأيه مفصلاً بين الإجماع المقطوع به، وبين الإجماع المستند على الظن، فالأول تقوم الحجة به على الفور من غير انتظار واستئخار، والثاني لا يتم الإجماع ولا ينبرم ما لم يتطاول الزمن، (١/٦٩٤)، والفن الثالث في أنواع الإجماع القولي والسكوتي، وعرض مذهب الإمام الشافعي في اعتبار الإجماع القولي دون السكوتي، ومذهب أبي حنيفة في اعتبار النوعين، ثم اختار رأي الشافعي في عدم اعتبار الإجماع السكوتي، «لأنه لا ينسب إلى ساكت قول» وناقش أدلة الإمام أبي حنيفة، مبيّناً الاحتمالات والصور حالة السكوت، وتطرق هنا لمسألة أصولية هي: إذا اختلف الصحابة على قولين فهو إجماع على عدم جواز قول ثالث عند معظم المحققين خلافاً لشرذمة، وإن رجع المتمسكون بأحد القولين إلى القول الآخر، وأطبقوا عليه فهذا إجماع عند معظم الأصوليين خلافاً للقاضي الباقلاني، ويبيّن الجويني رأيه بالجمع بين الرأيين، فإن قرب عهد المختلفين ثم اتفقوا فهو إجماع، وإن طال وتمادى فلا إجماع لحصول الوفاق الضمني على وقوع الخلاف، وأنه سائغ، ثم بيّن أن هذه المسألة لا تقع في مستقر العادة «فإن الخلاف إذا رسخ وتناهى وتمادى الباحثون. . . فلا يقع في العرف دروس مذهب طال الذبّ عنه» (١/٧١٣)، والفن الرابع في الأمر الذي ينعقد الإجماع فيه، وهو السمعيات، ولا أثر للوفاق في المعقولات، وختم الجويني «كتاب الإجماع» بمسائل متفرقة في الإجماع، كالإجماع في الأمم السالفة، وإجماع أهل المدينة عند الإمام مالك، وأن إجماع التابعين كإجماع الصحابة ردّاً على من حصر الإجماع بالصحابة، وأنه لا ينعقد

الإجماع مع مخالفة مجتهد واحد معتبر في الإجماع والخلاف، خلافاً لابن جرير الطبري، ثم ذكر مسألة متفرعة عن اشتراط انقراض المجتهدين، وفي آخر مسألة قال: «فشا في لسان الفقهاء أن خارق الإجماع يكفر، وهذا باطل باتفاق، فإن من ينكر أصل الإجماع لا يكفر، **والقول بالتكفير والتبرؤ ليس بالهين**، ولنا فيه مجموع فليتأمله طالبه» (٧٢٤/١). وبذلك انتهى الجزء الأول من البرهان، مع خاتمة لنسخة الشيخ العطار، وخاتمة لنسخة الشيخ الخضري، وفهرس مختصر لموضوعات هذا الجزء.

يبدأ الجزء الثاني من «البرهان» بالكتاب الثالث، وهو كتاب القياس، فيعرضه إمام الحرمين بإسهاب وتفصيل في خمسة أبواب وعدد من الفصول، ومقدمة عن منزلة القياس وضرورته (٧٤٧ ـ ١١١٢)، مبيّناً المسائل الأصولية الدقيقة في هذا البحث الدقيق، وهو أصعب بحث في أصول الفقه وأدقه وأعمقه، ففي الباب الأول بحث ماهية القياس، وأقوال المذاهب في قبوله أو ردّه مع الأدلة والمناقشة والتحقيق، وفي الباب الثاني ذكر تقاسيم النظر الشرعي، وأنواع القياس، وتدقيق البحث في العلّة، ورأي الأصوليين فيما يعلّل وفيما لا يعلل، وفي الباب الثالث تقسيم العلل والأصول إلى خمسة مما يعقل معناه، وما يبنى على الحاجة، وما لا ينسب إلى ضرورة ولا حاجة، والعبادات التي يلوح فيها معنى مخصوص يمكن أن يقاس عليه، وفي الباب السادس ذكر الاعتراضات على القياس، وقسّمها إلى اعتراضات صحيحة مع المناقشة، واعتراضات فاسدة مردودة، والباب الخامس في المركبات في القياس بالأصل والصفات والتعدية.

وفي الكتاب الرابع يبحث الجويني في «كتاب الاستدلال» (١١١٣/٢)، مبيناً اختلاف العلماء المعتبرين والأئمة في الاستدلال، ويشمل الاستحسان والمصالح المرسلة، وعرض أقوال الأئمة مفصّلة مع أدلتها، بدءً من قول القاضي الباقلاني وطوائف المتكلمين ورأي الإمام مالك، ورأي الإمام الشافعي، وناقش هذه الأقوال مع أدلتها، ووضع ضابطاً فيما يجري في الاستدلال، والاعتراضات عليه، وختم هذا الكتاب بفصل عن استصحاب الحال.

وفي الكتاب الخامس عرض الجويني «كتاب الترجيحات» (١١٤٢ - ١٢٩٢)، فعرف الترجيح بأنه «تغليب بعض الإمارات على بعض في سبيل الظن»، وأنه متفق على العمل به بالجملة خلافاً للبصري الجُعْل المعتزلي، و«الدليل القاطع في الترجيح إطباق الأولين ومن تبعهم على ترجيح مسلك في الاجتهاد على مسلك» وعرض موضوع الترجيحات مسألة مسألة، ثم خصّص فصلاً في تعارض الظواهر، وباباً في ترجيح الأقيسة، ثم عدّد مسائل تشذ عن القاعدة العامة للترجيح، ومسائل في سائر أغراض المرجحين.

وختم الجويني الجزء الثاني من البرهان بباب النسخ (١٢٩٣ - ١٣١٥)، فبيّن معنى النسخ، وإثبات جوازه ووقوعه عقلاً وشرعاً، ثم تعرّض لمسألة منع اليهود للنسخ، وأنه تابعهم على منعه غلاة الروافض فناقشهم وردّ عليهم وفند حججهم وأدلتهم، ثم ذكر مسألة النسخ قبل الفعل، وأنه جائز عند أهل الحق، ثم انتقل لمسألة نسخ الكتاب بالسنّة والعكس، ونقل قول الشافعي بأن الكتاب لا ينسخ بالسنّة، وخالفه في ذلك وقال: «إن نسخ الكتاب بالسنّة غير ممتنع» (٢/١٣٠٧)، وتابع بحث النسخ وختمه بفصل عن الفرق بين النسخ والتخصيص، وبذلك يتم كتاب البرهان على أن يتبعه ملحق بالاجتهاد.

وفي صفحة ١٣١٦ ملحق البرهان، وهو الكتاب السادس «كتاب الاجتهاد» الذي وعد به الجويني في آخر البرهان بقوله: «تم الكتاب... ونحن نرسم بعد ذلك مستعينين بالله تعالى كتاباً جامعاً في الاجتهاد والفتوى يقع مصنفاً برأسه، وتتمة لهذا المجموع، إن شاء الله تعالى» (٢/١٣١٥)، كما صرّح بهذا الوعد أكثر من مرة في أثناء البرهان، وجاء كتاب الاجتهاد مستقلاً من جهة، وأفرده النسّاخ بالكتابة، وأنه تتمة لكتاب البرهان من جهة ثانية، وقد جمعا معاً في نسخة تركيا، وعرف الجويني الاجتهاد وعرض مسائله مسألة مسألة، ثم انتقل إلى الكتاب السابع «كتاب الفتوى»، فعرف المفتي وبيّن أوصافه وشروطه، التي أعادها ثانية في كتابه «غياث الأمم» كما سبق بيانه، وعدد المجتهدين من الصحابة مع ترتيب الأدلة عند الشافعي، ثم

عرض للمقلد والمستفتي وفتور شريعتنا، وخلو الواقعة عن حكم الله تعالى، وتصويب المجتهدين، وختم كتابه بمسألة تعدّد أقوال الشافعي في المسألة الواحدة وسبب ذلك وكيفية الجمع بينها.

وينتهي كتاب البرهان بفهارس علمية تبلغ الأحد عشر فهرساً من عمل المحقق، لتكون هذه الفهارس مفاتيح للكتاب، تسهّل للقارىء العمل، وتفتح عليه الباب لمراجعة المسائل والمواضيع وآراء الأئمة والعلماء، وخاصة الآراء التي خالف فيها إمام الحرمين الجويني إمامَه الشافعي، وأبا الحسن الأشعري وأبا بكر الباقلاني.

والمطّلع على هذا الكتاب يقرأ العقلية المتفتحة لإمام الحرمين الجويني، ويدرك شخصيته المستقلة، وفكره الناضج، وذهنه الوقاد، وذكاءه الحاد، ولغته الرفيعة، وأسلوبه الرصين، ومكانته العلمية، واطّلاعه على آراء الأئمة والعلماء والمذاهب والفرق، فيعرض آراءهم، ويبيّن أدلتهم، ثم يناقشها، ويردّها، ويدلّل على رأيه ويؤيده بالمنطق والإقناع العقلي والدليل الشرعي، ويعتبر الكتاب بمجموعه ثروة علمية، وذخيرة عظيمة.

الفصل السادس
إمام الحرمين وعلم الخلاف والجدل

تعريف علم الخلاف:

إن علم الخلاف هو العلم الذي يتعلق بالأدلة والأصول التي يأخذ منها الأئمة أحكامهم، ويبحث عن وجوه الاستنباط من الأدلة الإجمالية والتفصيلية، ويقيم الأدلة والبراهين والحجج الشرعية لاجتهاد الأئمة الفقهاء.

ويعتمد علم الخلاف على علم الجدل ومبادئه، ويستمد أصوله من العلوم العربية والشرعية، وخاصة أصول الفقه، ولذلك اعتبره بعض العلماء ملحقاً بأصول الفقه[1].

ويهدف علم الخلاف إلى تأييد مذهب الأئمة بإيراد الحجج والبراهين والأدلة لأقوالهم، وبيان القواعد والأصول التي اعتمدوا عليها في الاجتهاد والاستنباط، ودفع الشكوك التي ترد على المذهب، وردّ الشبه التي تثار عليه، وإيقاعها في المذهب المخالف.

وقد وجد هذا العلم منذ نهاية القرن الهجري الأول، وطوال القرن الهجري الثاني عندما ظهر الخلاف بين مدرستي الرأي والحديث، وثار الجدال بينهم، وانبرى كل فريق للدفاع عن رأيه والطعن والتشكيك بالمدرسة الأخرى، والنيل من علمائها والقائمين عليها، وانتهى هذا الخلاف بظهور

---

(١) منهم الإمام فخر الدين الرازي في كتابه «المعالم»، انظر: مفتاح السعادة ١/٣٠٨، ٢/٥٩٩، تأسيس النظر ص ٥، الإمام الماوردي ص ٣٦، كشف الظنون ١/٤٧٢، مقدمة ابن خلدون ص ٤٥٦.

«الرسالة» للإمام الشافعي، فقرّب بين المدرستين، وجمع بينهما، وأزال الخلاف بين العلماء، كما سبق في علم أصول الفقه، لكنه لم يقضِ على الخلاف بين الأئمة والعلماء، ثم تجدد هـذا الخلاف بين أتبـاع الأئمة والمذاهب، وخاصة في القرون الثلاثة الهجرية: الثالث والرابع والخامس، وهو عصر نضج المذاهب الفقهية وثباتها واستقرارها، فكانت هذه المذاهب في صراع البقاء على الوجود أو الاندثار والموت، واندفع العلماء في كل مذهب يؤيدون أقواله، ويستدلون لأحكامه، ويدعمونـه بالأدلـة والحجج والبراهين، وينافحون عن المذهب وإمام المذهب، ويدللون على منهجه في الاجتهاد، وقواعده في الاستنباط، ومنطقه في الاستدلال، ويبعدون كل شبهة أو شك أو ريب في أصوله أو أحكامه أو قواعده أو اجتهاده، ويرغبون الناس بتقليده، ويدعون إلى مذهبه، ويطعنون في المذاهب المخالفة، ويشككون في أدلتهم ومناهجهم وأحكامهم، وكانت النتيجة ثبوت قدم المذاهب التي توفر لها الأتباع والعلماء والدعاة، وانقراض المذاهب الأخرى التي فقدت ذلك، وصارت دراسة المذاهب الباقية وفهم نصوص أئمتها بمثابة دراسة الأدلة الأصلية التي اعتمدها الأئمة والمجتهدون.

ويلخص ذلك ابن خلدون فيقول في علم الخلاف: «فاعلم أن هذا الفقه المستنبط من الأدلة الشرعية كثر فيه الخلاف بين المجتهدين. . .، خلافاً لا بدّ من وقوعه، واتسع ذلك في الملّة اتساعاً عظيماً، وكان للمقلدين أن يقلدوا من شاؤوا منهم، ثم لما انتهى ذلك إلى الأئمة الأربعة من علماء الأمصار، وكانوا بمكان من حسن الظن بهم اقتصر الناس على تقليدهم ومنعوا من تقليد سواهم. . .، فأُقيمت هذه المذاهب الأربعة أصول الملّة، وأجري الخلاف بين المتمسكين بها والآخذين بأحكامها مجرى الخلاف في النصوص الشرعية، والأصول الفقهية، وجرت بينهم المناظرات في تصحيح كلٍّ منهم مذهب إمامه تجري على أصول صحيحة وطرائق قويمة، يحتج بها كلٌّ على مذهبه الذي قلّده وتمسك به، وأُجريت في مسائل الشريعة كلها، وفي كل باب من أبواب الفقه. . .، وكان في هذه المناظرات بيان مآخذ هؤلاء الأئمة ومثارات اختلافهم ومواقع اجتهادهم، كان هذا الصنف من

العلم يسمى بالخلافيات، ولا بدّ لصاحبه من معرفة القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام، كما يحتاج إليها المجتهد، إلا أن المجتهد يحتاج إليها للاستنباط، وصاحب الخلافيات يحتاج إليها لحفظ المسائل المستنبطة من أن يهدمها المخالف بأدلته»[1].

وبدأت المؤلفات في علم الخلاف تظهر من القرن الثاني كاختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى، والردّ على سير الأوزاعي، واختلاف الشافعي مع محمد بن الحسن، واختلاف الشافعي مع مالك وغيرها مما كتبه الشافعي نفسه في آخر كتابه «الأم» المطبوع[2] واختلاف الفقهاء للطحاوي، واختلاف الفقهاء للطبري، إلى أن جاء الإمام أبو زيد الدبوسي الحنفي (٤٣٠ هـ) فكان أول من وضع علم الخلاف على أصوله وقواعده، وأبرزه للوجود كعلم مستقل، وكان يضرب به المثل في النظر واستخراج المسائل والرأي، وألّف كتابه «تأسيس النظر» وهو من البواكير الأولى لعلم الخلاف، ثم تبعه العلماء من مختلف المذاهب، وكتب فيه علماء من المذاهب الأربعة، منها النكت وتذكرة الخلاف للشيرازي وحلية العلماء في اختلاف الفقهاء لأبي بكر الشاشي وكتاب المآخذ للغزالي، في المذهب الشافعي، وفي المذهب الحنفي: التجريد للقدوري (٤٢٨ هـ)، ومنظومة النسفي (٥٣٧ هـ) والطريقة الرضوية للسرخسي (٥٤٤ هـ)، ومختلف الرواية لعلاء الدين السمرقندي (٥٥٢ هـ) والتعليقة للدبوسي، **وفي مذهب المالكية: كتاب «عيون الأدلة» لابن القصار أبي الحسن (٣٩٨ هـ) الذي يقول فيه الشيرازي: «وله كتاب في مسائل الخلاف كبير، لا أعرف لهم كتاباً في الخلاف أحسن منه»[3]. وكتاب «التلقين» لتلميذه القاضي عبد الوهاب المالكي (٤٢٢ هـ)، وفي المذهب الحنبلي كتاب «الإشراف على مذاهب الأشراف» لابن هبيرة الحنبلي**

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٤٥٦، وانظر: مفتاح السعادة ١/٣٠٦، ٢/٥٩٩، تأسيس النظر ص ٣، المنخول ص ٤٨٩، وفيات الأعيان ٢/٢٥١.
(٢) الأم ٧/٨٧ وما بعدها.
(٣) طبقات الفقهاء ص ١٦٨.

(٥٦٠ هـ)، وباختصار فإن شيخ كل مذهب وإمامه في كل عصر تقريباً كان يكتب في الخلاف داعياً لمذهبه، ومدافعاً عنه، ومناظراً علماء المذاهب الأخرى شفاهاً أو كتابة[١]، ومن هؤلاء العلماء الأفذاذ إمام الحرمين الجويني.

كتب إمام الحرمين في علم الخلاف:

شغل علم الخلاف إمام الحرمين الجويني ردحاً طويلاً من الزمن، وكانت نفسه تتوق إليه لسعة ثقافته، وتخصصه في الفقه على المذهب الشافعي، واطّلاعه الواسع على المذاهب الفقهية الأخرى، وممارسته للجدل والمناظرة، وتآليفه في علم أصول الدين والمقارنة فيه بين المذاهب وانتصاره هناك لمذهب أهل السنّة والجماعة، وهذه الصفات تؤهله للمشاركة الكاملة في علم الخلاف، فكتب عدة مصنفات فيه، وخاصة في المقارنة مع المذهب الحنفي الذي كان شائعاً ومنتشراً في العراق وخراسان، وكان ينافس المذهب الشافعي، فمن كتب الجويني:

١ ـ الدرّة المضيّة فيما وقع من خلاف بين الشافعية والحنفية، ويوجد من هذا الكتاب نسخة مخطوطة بالمتحف البريطاني، القسم الشرقي برقم ٧٥٢٤.

٢ ـ غنية المسترشدين في الخلاف، ذكرها ابن خلكان وغيره في مصنفات إمام الحرمين[٢]، وشرحها تلميذه أبو القاسم الأنصاري ولم يرد لها ذكر في فهارس المكتبات والمخطوطات.

٣ ـ الأساليب في الخلافيات، وقد ذكره إمام الحرمين كثيراً في كتابه «البرهان»[٣].

---

(١) انظر: مقدمة تأسس النظر ص ٥ وما بعدها، الإمام الشيرازي ص ١٧٩، العقيدة النظامية ص ٦٨، مقدمة ابن خلدون ص ٤٥٧.

(٢) انظر: وفيات الأعيان ٢/٣٤٢، الكافية في الجدل ص ٢٤، طبقات الشافعية الكبرى ٥/١٧٢، هامش عن الطبقات الوسطى، والجزء السابع ص ٩٦.

(٣) انظر: البرهان ٢/١٤١٧.

٤ ـ مغيث الخلق في اختيار الأحق، وطبع باسم «مغيث الخلق في ترجيح القول الحق» وهو ما جاء في مقدمة المؤلف، طبع على أربع نسخ خطية في دار الكتب المصرية وخزانة المطبعة المصرية، الطبعة الأولى سنة **١٣٥٢ هـ/ ١٩٣٤ م** بالمطبعة المصرية لصاحبها محمد محمد عبد اللطيف، ويقع الكتاب في **٩٥** صفحة من الحجم الوسط، مع فهرسه، وليس عليه تحقيق ولا تعليق، ويوجد لهذا الكتاب نسخ أخرى خطية في الظاهرية بدمشق، وبرلين، والمتحف البريطاني والإسكندرية[1].

ويتضمن كتاب «مغيث الخلق» على تمهيد يبيّن فيه الجويني بواعث التأليف، فيقول: «الحمد لله الذي خصّ من شاء من الأنام بأعلام الأدلة والأعلام. . . ، ثم اختار من علماء الدين وفقهاء اليقين من هو خير أحبار الأمة، وسيد كبار الأئمة: أبا عبد الله محمد بن إدريس الشافعي. . . ، وجعل مذهبه أحسن المذاهب، ومطلبه أقصد المطالب بشهادة سيد المرسلين. . . ، وقد بيّنت في عامة مصنفاتي في أصول الفقه وجه تقديم مذهب الشافعي رضي الله عنه على المذاهب كلها، والآن أردت وضع كتاب موجز في هذا الغرض ليطّلع عليه العام والخاص» (ص ٤ ـ ٥)، ثم أعقب التمهيد بمقدمة عن الترجيح، فعرَّفه بأنه «إظهار وزيادة على أحد المثلين وصفاً لا أصلاً» (ص ٧)، وقسّمه إلى ترجيح مقطوع به، وإلى مظنون به مجتهد فيه، وبيّن حكمه بأنه انعقد الإجماع على العمل بالترجيح وإن لم يكن مستقلاً، ثم ذكر سؤالاً: هل يجوز للعامي أن ينتحل مسألة من مذهب الشافعي وأخرى من مذهب أبي حنيفة أو غيره؟ وأجاب عنه: «لا يجوز للعامّي ذلك، بل يجب عليه حتماً أن يعيّن مذهباً» (ص ١٤) وقرر أنه «يجب على كافة العاقلين، وعامّة المسلمين شرقاً وغرباً، بعداً وقرباً، انتحال مذهب الشافعي» (ص ١٦)، وأقام الأدلة على هذا الرأي، وبين أرجحية الشافعي على أبي

---

(١) فهرس دار الكتب المصرية ٢/٢٦٥، فهرس مخطوطات الظاهرية، الفقه الشافعي ص ٢٦٦، كشف الظنون ٢/١٦١، ٤٧٦، ورغم أن الكتاب طبع من أكثر من خمسين سنة فإن كاتبة «الجويني ص ٦٦» تقول: «وهو مصنف ما زال في نسخته الخطية».

حنيفة في الأصول المعتمد عليها، وفي قواعد الاستنباط، مع الأمثلة والأدلة على ما يقول، وتحرز من الخوض في آحاد المسائل وجزئيات الفروع، فذاك في فن الفقه، وقصر الكلام على الكليات في كل قسم من أقسام الفقه بدءً من الطهارة، فالصلاة، فالزكاة، فالصوم، فالحج، فالمعاملات، فالأملاك، فالمناكحات، فالجنايات، فالحدود، فالحكومات (أي الأقضية)، مبيّناً اتفاق الفروع والجزئيات عند الشافعي مع الأصول والقواعد، مما يجعل مذهبه أحق بالإتباع، قال: «فإذا تبين قطعاً ويقيناً (من الأمثلة المذكورة في أبواب الفقه السابقة) أن مجاري نظر الشافعي رضي الله عنه في الفروع والمسائل تلائم الأصل والقاعدة، فهو أحق بالإتباع» (ص ٧٦)، وختم الكتاب بنبذة من سيرة الشافعي ومناظراته وفضائله، وقال: «وهذا الذي حكيته من فضله قطرة من بحار علمه، وغَرفة من أنهار فضله، وفيه مقنع وبلاغ للموفقين» (ص ٩٠).

تقييم كتاب مغيث الخلق:

كان هذا الكتاب مثار جدلٍ كبير لاتهام إمام الحرمين بالتعصب المذهبي، وأنه ينال من الإمام أبي حنيفة، وأن ذلك لا يليق بمقام إمام الحرمين وعلمه وفضله وأدبه ومكانته، مما دفع بعض العلماء إلى إنكار نسبة الكتاب إليه، وأنه مدسوس على إمام الحرمين[1]، كما حمل عدداً من علماء الحنفية على الرد على هذا الكتاب، منها كتاب «الكلمات الشريفة في تنزيه أبي حنيفة عن الترهات السخيفة» لنوح القونوي الحنفي، وكتاب «تشييع الفقهاء لتشنيع السفهاء» للشيخ علي القاري الحنفي، وجاء المرحوم الشيخ محمد زاهد الكوثري في هذا العصر فجمع بين الكتابين بكتابٍ سمّاه «إحقاق الحق بإبطال الباطل في مغيث الخلق»، وطبعه في مطبعة الأنوار بمصر، الطبعة الأولى سنة ١٣٦٠ هـ، في ٧٢ صفحة من الحجم العادي، وحمل الشيخ الكوثري رحمه الله تعالى في مقدمته على الجويني وتلميذه الغزالي والإمام الرازي، واتهمهم بالتعصب للمذهب الشافعي، ونال من الجويني، ثم بدأ في الرد على كتابه فقرة فقرة بأسلوب حاد، مع التعصب لأبي حنيفة

---

(١) انظر: البداية والنهاية ١٢/١٢٨ هامش، إحقاق الحق ص ٣، البرهان ٢/١٣٦٥.

رحمه الله، وكان الكوثري يقول عن ذلك: «متعصب رمي بمتعصب».

ورأينا في الموضوع يتلخص بالنقاط التالية:

١ ـ إن عصر إمام الحرمين، والقرن الذي قبله، والذي بعده، كان عصر ازدهار المذاهب مع الصراع فيما بينها على البقاء والوجود، وكان هذا الصراع في أغلبه نظرياً وعلمياً وموضوعياً، ولكنه كان أحياناً يتعدى هذا المجال ليصل إلى النزاع والفتنة، ومن ذلك فتنة نيسابور التي أدّت لخروج أربعمائة عالم منها، ومن بينهم إمام الحرمين، وكان وراء الفتنة بعض علماء الحنفية، المنتمين إلى مذهب الاعتزال، فكان الجو العام، والاجتهاد الفقهي، وتكوين المذاهب، والملابسات والظروف المحيطة تدفع العلماء إلى المناظرات والدعوة إلى اتباع المذهب، والتأليف في بيان الحق من وجهة نظر العالم والباحث والمؤلف، وكان هذا ديدن ذلك العصر، ولذا نشأ فيه علم الخلاف.

٢ ـ كان إمام الحرمين رحمه الله متفقهاً على المذهب الشافعي، ودرسه وتعمق فيه، ثم درَّسه حتى صار إمام الشافعية في عصره، ثم ألّف فيه كتابه «نهاية المطلب» وهو من أعظم ما ألّف في الإسلام والفقه، وجمع مذهب الشافعي، وكان إمام الحرمين معتنقاً لهذا المذهب عن أدلة وبراهين وقناعة، فدافع عن المذهب الشافعي، ودعا إليه، وكتب عدة كتب في ذلك، وحرص على هذه الدعوة في تقديم مذهب الشافعي على بقية المذاهب في كتبه الأصولية والفقهية، كما جاء في مقدمة «مغيث الخلق»، فكان إمام الحرمين منطقياً مع نفسه، باذلاً النصح لله ولدينه فيما يراه ويعتقده، شأنه في ذلك شأن كل من كتب في هذا الخصوص من سائر المذاهب.

٣ ـ لم يكن إمام الحرمين متعصباً بالمعنى المذموم للعصبية، بل كان معتنقاً للحق، ملتزماً به داعياً إليه، متمسكاً بأطرافه، وهو التعصب المحمود، وهذه فضيلة ندعو إليها كل مسلم أن يقف عند الحق، ولا يحيد عنه، ولا يتنازل فيه، ولا يجامل به، ولا يتخلى عنه، ولا يفرط في جوانبه، أما التعصب المذموم فهو غمط الحق أهله، والطعن بالآخرين، وعدم احترام

آرائهم وأقوالهم، والتحامل عليهم، والحقد عليهم، والإساءة لهم بسبب اعتقادهم وآرائهم، ومحاولة إكراههم على الرأي بالقوة بدون إقناع أو رضاء.

والدليل على عدم التعصب عند الجويني نأخذه من كلامه وممّن كتب عنه، فهو يقول في كتابه هذا «مغيث الخلق»: «وآثرت الإنصاف والانتصاف، وجانبت الاعتساف» (ص ٦)، ويقول: «إني لم أغادر نصحاً، ولم آلُ جهداً في تبيين الحق، وإيراد الصدق» (ص ٦)، ويذكر الأئمة بكل احترام وتقدير، مع الأدب والترحم عليهم، فيقول: «بل يجب على العامّي حتماً أن يعيّن مذهباً من هذه المذاهب، إما مذهب الشافعي رضي الله عنه في جميع الوقائع والفروع، وإما مذهب مالك أو مذهب أبي حنيفة أو غيرهم رضوان الله عليهم» (ص ١٤)، ويقول: «وينبغي للناظر أن لا يظن بنا أنّا تعصبنا للشافعي على أبي حنيفة، لتطويل النفس في تقريره، وهيهات، ولسنا إلا منصفين ومقتصرين على اليسير من الكثير» (ص ٨٣)، ويعود في آخر جملة في كتابه إلى ما بدأه فيقول: «مع مراعاة الإنصاف، ومجانبة الاعتساف» (ص ٩٠).

ويقول ابن السبكي: «أنزل المذاهب كلَّها منزلة النظر والاعتبار، غيرَ متعصب لواحد منها، بحيث لا يكون عنده ميل يقوده إلى مذهب معين، من غير برهان، ثم توضح له الحق، وأنه الإسلام، فكان على هذه الملّة عن اجتهاد وبصيرة، لا عن تقليد، ولا يخفى أن هذا مقام عظيم، لا يتهيأ إلا لمثل هذا الإمام، وليس يُسمح به لكل أحد»[1]، وهذا في علم الكلام ومذاهبه.

أما في الفقه فقال عنه ابن عساكر: «ولم يرضَ في شبابه بتقليد والده وأصحابه، حتى أخذ في التحقيق، وجدّ واجتهد في المذهب والخلاف ومجالس النظر، حتى ظهرت نجابته، ولاح على أيامه همةُ أبيه وفراسته، وسلك طريق المباحثة، وجمع الطرق بالمطالعة والمناظرة والمناقشة حتى

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى ١٨٦/٥

أربى على المتقدمين، وأنسى تصرفات الأولين، وسعى في دين الله سعياً يبقى أثره إلى يوم الدين»[1].

ويقول الدكتور عبد العظيم الديب: «ونستطيع أن نؤكد طول معايشتنا لإمام الحرمين، هذه السنوات (السبع)، وعلى قدر ما قرأنا في موسوعته الفقهية «نهاية المطلب» وعلى ما وجدنا فيه من حدّة في مقارعة المخالفين، إلا أننا رأينا فيه عفّة لسان، وطهارة لفظ، وتقديراً للأئمة الذين هم على غير رأيه، حتى إنه يعتذر عنهم أحياناً كثيرة بأن الناقلين عنهم لم يحسنوا النقل، وكثيراً ما يبحث عن محمل لكلامهم يصححه به، أو يخفّف عمّا ينسب إليه من خطأ في رأيه. . .، بل إن مناقشته لآراء أبي حنيفة (في نفس هذا الكتاب البرهان) كان يحتدّ ويشتدّ على عادته، ولكنه كان يلتزم الجادة، وليس أدل على ذلك من قوله: «ولا نتبرأ من أبي حنيفة أنّى نطق بالصواب/ فقرة ١٤٦٦، بل نراه أحياناً يقرّ رأي أبي حنيفة في بعض مسائل في البرهان نفسه».

٤ ـ إن موضوع الكتاب في علم الخلاف قد زال واندثر في عصرنا الحاضر، ومنذ زمن بعيد، فلا يدرّس علم الخلاف بين العلوم الشرعية، ولا يطّلع عليه أحد، وقد قال طاش كبرى زادة: «وقد جمع بعض العلماء في علم الخلاف المسائل العشرين، وبعضهم الأربعين، وغير ذلك من الرسائل والتعليقات، لكن قد ضاع كتبه، وانطمست آثاره، وبطلت معالمه في زماننا هذا. . .، وإلى الله المشتكى من زمان صار الكلام فيه كلاماً بلا أثر، والخلاف خلافاً بلا ثمر، والأصول فضولاً، والمعقول مغفولاً»[2].

والكتاب «مغيث الخلق» وأمثاله من كتب بقية المذاهب عبارة في أصله وفرعه جزء من الدعوة المذهبية التي بدأت من القرن الثالث الهجري، واستمرت إلى يومنا هذا، ولا غبار عليها، لكن اقترنت في العصور المتأخرة

---

(١) تبيين كذب المفتري ص ٢٧٩.

(٢) البرهان ٢/١٣٦٤ وما بعدها، هامش، وانظر: المنخول ص ٤٨٨ هامش وما بعدها.

(٣) مفتاح السعادة ١/٣٠٧.

بالتعصب المقيت، والعصبية الضيقة بين المذاهب التي يأنفها الأئمة أولاً، والعلماء العاملون، والفقهاء المخلصون ثانياً، وقد زالت هذه العصبية المذهبية والحمد لله، وتجلى التقدير والاحترام بين المتدينين لأئمة المذاهب، وتقررت الدراسة المقارنة بين المذاهب، وانتشر الانتقاء والاختيار للأحكام التشريعية العملية من مختلف المذاهب دون تقيد بمذهب، وشاع بين عامة الناس إمكان تقليد مذهب آخر في العبادة أو المعاملات.

وبالمقابل فقد ظهر إلى الوجود الفقه المقارن الذي يحلّ محل علم الخلاف، وانتشرت الدراسات المقارنة بين المذاهب تدريساً وبحثاً وتصنيفاً، ولم يبق لموضوع كتاب «مغيث الخلق» فائدة وأهمية إلا من ثلاث نواحٍ.

الأولى: الدراسة المقارنة فيه بين الآراء، مع عرض الأدلة ومناقشتها، ومعرفة مآخذ الأئمة ومناط الاجتهاد والاستنباط للوصول إلى ترجيح القول الأقوى والأصح.

الثانية: الاستفادة من الأصول والقواعد التي ذكرها إمام الحرمين الجويني أثناء عرضه واحتجاجه ومناقشاته، وهي فوائد أصولية طيبة، وقواعد فقهية كلية مفيدة.

الثالثة: الاستفادة من أسرار الشريعة وحكمها التي بيّنها الجويني رحمه الله بأسلوب شيّق، وعبارات رصينة، وألفاظ رقيقة، تدل على عمق الإمام رحمه الله في إدراك أسرار التشريع، وحكمة كل فرع منه، كما تدل على فصاحة الأسلوب وتمكنه من اللغة العربية فهماً وعرضاً واستعمالاً.

وأخيراً فقد تبوأ إمام الحرمين الجويني المكانة العليا في الفقه وأصول الفقه وعلم الخلاف وغيرها من العلوم.

إمام الحرمين وعلم الجدل:

عرّف إمام الحرمين الجدل بأنه: «إظهار المتنازعين مقتضى نظرتهما على التدافع والتنافي بالعبارة، أو ما يقوم مقامها من الإشارة والدلالة»[1]،

---

(١) الكافية في الجدل ص ٢١.

ونقل عدة تعريفات للجدل منها: «هو دفع الخصم بحجة أو شبهة» ومنها أنه: «تحقيق الحق، وتزهيق الباطل»[1].

وعرّف بعضهم الجدل بأنه: «علم باحث عن الطرق التي يقتدر بها على إبرام أي وضع أريد وعلى هدم أي وضع كان»[2].

ويعتمد علم الجدل على علم الخلاف، ويستمد مبادئه من علم المناظرة، المشهور بآداب البحث، واعتبر بعضهم أن علم الجدل هو علم المناظرة إلا أن الجدل أخصّ منه، ولذلك عرّف ابن خلدون علم الجدل وبيّن أهميته فقال: «معرفة آداب المناظرة التي تجري بين أهل المذاهب الفقهية وغيرهم، فإنه لما كان باب المناظرة في الرد والقبول متسِعاً، وكل واحد من المتناظرين في الاستدلال والجواب يرسل عنانه في الاحتجاج، ومنه ما يكون صواباً، ومنه ما يكون خطأً، فاحتاج الأئمة إلى أن يضعوا آداباً وأحكاماً يقف المتناظران عند حدودها في الرد والقبول، وكيف يكون حال المستدل والمجيب...»[3].

ويعتبر علم الجدل أحد مباحث المنطق، لكنه مخصص بالعلوم الدينية، ويعتمد على اللغة العربية، وأسس النظر في القرآن والسنّة، وقواعد أصول الفقه، قال طاش كبرى زادة: «وهو أيضاً من أنواع العلوم العقلية، لكنه من فروع أصول الفقه أيضاً»[4]، ويلتقي علم الجدل مع علم الخلاف ومع علم أصول الفقه، لأنها الوسائل الأساسية، والطرق الناجحة في تصحيح المذهب، وتحقيق الحق، وتمحيق الباطل، وإزالة اللبس ودفع الأوهام والشكوك، وردّ المطاعن، والوصول إلى المعرفة اليقينية التي تمثل الحق وتؤكده من وجهة نظر المجادِل.

---

(١) الكافية في الجدل ص ٢٠.

(٢) انظر: مفتاح السعادة ١/ ٣٠٤.

(٣) مقدمة ابن خلدون ص ٤٥٧.

(٤) مفتاح السعادة ٢/ ٥٩٩، وانظر: كشف الظنون ١/ ٣٨٩. الكافية في الجدل، المقدمة ص ٥٢، ٦٦، ٧٠.

وقد تأكدت صلة علم الجدل بعلم أصول الفقه منذ القديم، ودخلت قواعد الجدل وآداب الجدل والمناظرة في أبواب أصول الفقه، ووضعها معظم المؤلفين في كتب أصول الفقه، وتعتمد الأصول المقارنة على علم الجدل في تعريفاته ومبادئه وقواعده وآدابه، كما أن مادة الجدل كثيراً ما تكون في موضوعات علم أصول الفقه بأدلته ومصادره وقواعده، وقد جمع ابن الحاجب المالكي الأصولي بين العلمين في عنوان كتابه الذي اختصره من الإحكام للآمدي، وسمّاه «منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل» ثم اختصره أيضاً في المختصر الشائع المشهور الذي شرحه كثير من العلماء.

وأول من صنّف في علم الجدل أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل القفال الشاشي الشافعي، الذي كان إمام عصره، وكان فقيهاً ومحدّثاً وأصولياً ولغوياً وشاعراً (٣٣٦ هـ)، ثم كثرت التصانيف في الجدل، منها الملخص والمعونة لأبي إسحاق الشيرازي، والنفائس للعميدي، والمغني وتهذيب النكت للأبهري، والمنهاج في ترتيب الحجاج للباجي، ومقدمة النسفي وشرحها للسمرقندي، والجدل لابن عقيل، وغيرها، لكن هذا العلم قد انقرض كعلم مستقل، ولم يبق منه إلا ما يذكر في كتب أصول الفقه، وذهبت كتبه، وعزف الناس عنه، وانكفّ العلماء عن التصنيف فيه، وهجرت المصنفات، وهذا ما قاله ابن خلدون منذ أمدٍ طويل: «وهي لهذا العهد مهجورة، لنقص العلم والعلماء في الأمصار الإسلامية، وهي مع ذلك كمالية، وليست ضرورية»[١].

كتب إمام الحرمين في الجدل:

تعرّض إمام الحرمين لموضوع الجدل وبحثه وعرض مبادئه وآدابه ثم كتبه في أصول الفقه وكتب أصول الدين، ثم أفرده بالتصنيف والتأليف والتوسّع بكتاب خاص وكبير وهو الكافية في الجدل.

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٤٥٨، وانظر: مفتاح السعادة ١/٣٠٥، ٢/١٨٦، كشف الظنون ١/٣٨٩.

الكافية في الجدل:

وهذا العنوان يعبّر تمام التعبير عن مضمون الكتاب، وقد «ضمنه إمام الحرمين أدق المعلومات عن الجدل، وكيفية إجرائه، بعد أن يبيّن أصوله وضوابطه. . .، ومن هنا كان المصنَّف فعلاً «كافية» في موضوعه، وهو «الجدل»[1].

وقد حفظ لنا القدر نسخة خطية من هذا الكتاب في مكتبة الجامع الأزهر، وتم تصويرها بفيلم بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية، وقامت الدكتورة فوقية حسين محمود أستاذة الفلسفة الإسلامية بكلية البنات بجامعة عين شمس بتحقيق هذا الكتاب القيّم والتعليق عليه، والتقديم له، وطبعته مكتبة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة عام ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩ م.

يقع كتاب «الكافية في الجدل» في ٥٦٦ صفحة، وقبله مقدمة وافية مستقلة للمحققة تقع في ١٤٤ صفحة، وبعد الكتاب تعليقات للمحققة (٥٦٧ ـ ٦٢٢) ثم المراجع والفهارس (٦٢٣ ـ ٦٥٩).

ويتضمن الكتاب مقدمة وسبعة وعشرين فصلاً، مرتباً ترتيباً منطقياً واضحاً، يلمّ فيها إلماماً كافياً في موضوعات البحث، مشحوناً بالمادة العلمية التي تخصّ المختصين في هذا العلم، دون غيرهم، ولذلك نكتفي بالإشارة لأهم النقاط التي تبيّن صلة علم الجدل بأصول الفقه من الناحية الموضوعية، ونفس الأبحاث المعروضة.

يبدأ إمام الحرمين كتابه «الكافية في الجدل» بمقدمة عن المعاني والمفردات والمصطلحات التي تستخدم في هذا الفن، موضّحاً الغاية من ذلك بقوله: «اعلم أنه لا يتم تحقيق النظر لمن لا يكون مستوفياً لمعاني ما يجري من أهل النظر في معاني العبارات، وحقائقها على التفصيل والتخصيص معرفة على التحقيق، فتكون البداية إذاً بذكرها أحقّ وأصوب» (ص ١)، وعرض خلال ٨٧ صفحة عدداً كبيراً من الحدود والمصطلحات

---

(١) الكافية في الجدل، مقدمة التحقيق ص ٧٤.

وأوضح معانيها في اللغة والاصطلاح، مع بيان اختلاف العلماء فيها، وأطال النفس في هذا المجال بحيث يصحّ أن يعتبر هذا الفصل كتاباً مستقلاً بالحدود والتعريفات، بالإضافة إلى تحديد المعاني والمصطلحات التي ترد أثناء الكتاب، ولذلك أفردت المحققة فهرساً خاصاً لهذه الحدود الواردة في مستهل الكتاب (ص ٦٥٣) مرتبة ترتيباً على حروف المعجم، وكثير من هذه التعريفات مصطلحات أصولية.

وفي أثناء تعريفه للمناظرة والجدل تعرض لأقسام الجدل، وأن منه جدلاً محموداً مرضياً، ومنه الجدل المذموم المحرم، وعرف كلاً منهما مع دليله، فقال: «ثم من الجدل ما يكون محموداً مرضياً، ومنه ما يكون مذموماً محرماً، فالمذموم منه ما يكون لدفع الحق، أو تحقيق العناد، أو لِيُلْبَس الحق بالباطل، أو لما لا يطلب به تعرفٌ ولا تقرب، أو للمماراة وطلب الجاه والتقدم إلى غير ذلك من الوجوه المنهي عنها، وهي التي نصّ الله سبحانه في كتابه على تحريمها، فقال: ﴿ما ضربوه لك إلا جدلاً، بل هم قومٌ خَصِمون﴾ (الزخرف/٥٨)، وقال تعالى: ﴿وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً﴾ (الكهف/٥٤)، وفي مثله قال عليه السلام: «دع المراءَ وإن كنت محقّاً» رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه. . .، وأما الجدالَ المحمود المدعو إليه، فهو الذي يحقِّق الحق، ويكشف الباطل، ويهدف إلى الرشد، مع من يُرجى رجوعُه عن الباطل إلى الحق، وفيه قال سبحانه: ﴿ادعُ إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة، وجادلهم بالتي هي أحسن﴾ (النحل/١٢٥)، وقال لرسوله: ﴿قل: هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين﴾ (البقرة/ ١١١)، وقال عليه السلام: «يحمل هذا العلم من كل خلف عُدُولُه، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين» رواه البخاري وأحمد والدارمي وابن ماجه.

وفي الفصل الأول في طريقة معرفة الأحكام الشرعية، وترتيب الطرق، وأنها تشمل القرآن والسنّة والإجماع والقياس، وأقواها نصوص الكتاب ثم نصوص السنّة المتواترة، ثم الإجماع على اختلاف وجوهه وأنواعه، ثم نصوص الآحاد، ثم ظواهر الكتاب، ثم ظواهر السنّة. . .، وفي الفصل

الثاني كيفية حصول الحكم أثناء الجدل والمناظرة من السائل والمجيب، وفي الفصل الثالث: التعلّق بالإجماع والكلام عليه، وفي الفصل الرابع الكلام على المعاني والتعلّق بها، وفي الفصل الخامس إلى الفصل الخامس عشر الاعتراض على القياس بأنواعه وعلله، وفي الفصل السادس عشر التعلّق باستصحاب الحال، وفي الفصلين الثاني والعشرين والثالث والعشرين، باب الترجيح وبيان وجوهه وأقسامه، وفي الفصل الرابع والعشرين آداب الجدل، فيقول: «فأول شيء فيه مما على الناظر أن يقصد التقرّب إلى الله سبحانه، وطلب مرضاته في امتثال أوامره فيما أمر به من المعروف والنهي عن المنكر، والدعاء إلى الحق عن الباطل، وعمّا يخبر فيه، ويبالغ قدر طاقته في البيان والكشف عن تحقيق الحق وتمحيق الباطل» (ص ٥٢٩) ثم يعدّد آداب المُجادل، وما يجب عليه وما يحرم عليه، وفي الفصل السادس والعشرين بيان حيل المتناظرين، ومبيّناً وجوب اجتنابها، وأنها من دأب أهل الفسوق في المناظرة، وأن «من عرف من خصمه الاعتماد على الحيل يقطع مكالمته» (ص ٥٤٢)، وفي الفصل السادس والعشرين وجوه الانقطاع عن الجدل، والانتقال أثناء الجدل، ويختم إمام الحرمين الجويني كتابه «الكافية في الجدل» بالفصل السابع والعشرين عن الأمثال والحكم التي تستعمل عند الجدل والمناظرة بين أهل الجدل، بعضها من القرآن الكريم وبعضها من السنّة، وبعضها من أقوال الشعراء.

وتدل هذه الموضوعات على الصلة التامة بين الجدل وعلم أصول الفقه، وأن الجدل «يصدر عن أدب إسلامي أصيل، عماده خشية الله، وأن علم الجدل له أصالة إسلامية من حيث مضمونه وأدبه»، وأنه ينطلق «من جذور إسلامية»[1]، وأن هذا الكتاب يعتبر قمة في الموضوع، وغرسة باسقة في التراث الإسلامي، والفكر الإنساني، والحضارة التي وصل إليها المسلمون.

وإن إمام الحرمين الذي كتب وأفاض، ودرَّس وجادل وناظر، ودافع

---

(١) انظر: الكافية في الجدل ص٧٣، ٥١، ٢٦.

ونافع في أصول الفقه وعلم الخلاف وعلم الجدل قد وصل إلى القمة، ونال هذه الشهرة التي يستحقها عن أهليّة وجدارة.

كتب أخرى في موضوعات مختلفة:

وأخيراً فمن كتب إمام الحرمين التي لم تصلنا، ولا نعرف عنها شيئاً، «ديوان خطبه المنبرية» وقد ذكر أكثر العلماء هذا الكتاب في ترجمة إمام الحرمين، ولعلّ إمام الحرمين جمع فيه أهم الخطب التي كان يلقيها في الجامع المنيعي.

ومن كتبه أيضاً «كتاب النفس» الذي ذكره إمام الحرمين في سياق كلامه في كتاب «العقيدة النظامية» وقال: «وقد جمعت كتاباً في النفس سميته كتاب النفس، وهو يشتمل على قريب من ألف ورقة» (ص ٥٩)، ويعقّب الشيخ محمد زاهد الكوثري على هذا القول فيقول: «هذا كتاب لم نره في تراجم المترجمين لحياته رحمه الله، وما يُعدُّ قريباً من ألف صفحة يعدّ كبيراً جداً بالنظر إلى موضوعه».

ولم يذكر هذا الكتاب أحد في كتب التراجم، والفهارس، ولعلّه مما ضاع أو فقد أو أتلف.

وهذا العرض لكتب إمام الحرمين يدل على سعة الثقافة التي كان يتمتع بها إمام الحرمين رحمه الله تعالى، وأن شخصيته كانت ذات جوانب متعددة، وما من جانب أو علم أو تخصص إلا وقد تعمّق فيه إمام الحرمين، وبحثه بإحاطة وشمول، وصنّف فيه باستيعاب وتوسّع، فوفاه حقه، وترك فيه بصماته واضحة، وظهرت فيه شخصيته البارزة.

الفصل السابع

مكانة إمام الحرمين وشمائله

إن التفوق العلمي وحده للفرد أو الأمة والمجتمع لا يكفي، ولا ينفع صاحبه، ولا يفيد حقاً إلا إذا اقترن بالسلوك النافع، والتطبيق العملي، والأخلاق الفاضلة، والسجايا الحميدة، والمكارم العالية، وإلا كان العلم وبالاً على صاحبه في الدنيا والآخرة، وتهدد الفرد بالانحراف، والمجتمع بالزوال، وهذا ما قصده شوقي رحمه الله بقوله:

وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت   فإن همُ ذهبت أخلاقهم ذهبوا

فالأخلاق هي الحارس الأمين للعلم، والضمان الأكيد لجني ثماره، وهي الكساء القشيب للمعلومات، وهي الحلّة الأنيقة التي تغطي سوءات العلم، باعتباره سلاحاً ذا حدّين، والأخلاق هي التي تجمل المعارف، وتسدُّ النقص أو الخلل فيها، وهي اليد الطولى، والوسيلة الناجعة لتلقين العلوم، ونقلها من المعلم إلى التلاميذ والأفراد، فالأخلاق كالإناء مع الماء، ولا يمكن شرب المال أو قبوله أو استساغته إلا في الكأس الجميل، والإناء الأنيق، وإلا نفر الناس من العلم، وتخلوا عنه، وتنكبوا عن العلماء إذا فقدوا الأخلاق، وأعرضوا عن علمهم، وتنازلوا عن فضل العلم إذا لم يقترن العالم بالخُلُق في حمله وأدائه والعمل فيه.

كما أن العلم النافع هو الذي يفيد صاحبه أولًا، ليقطف ثماره، ويجني شهده، وإلا كان حملة العلم ﴿ كمثلِ الحمارِ، يَحْمِلُ أَسْفَاراً، بئسَ مثلُ القومِ الذين كذَّبُوا بآياتِ اللّهِ ﴾ (الجمعة/٥)، والدليل على استفادة العالم

من علمه هو تطبيقه والعمل به، واقترانه بالأخلاق والمكارم، وكلما ازداد العالم علماً ازداد تواضعاً وخلقاً حسناً، والعقلاء يقدمـون الأخلاق على العلم.

وإمام الحرمين رحمه الله بلغ القمة في دين الله تعالى، ومعرفة أصول الدين، وإدراك أسرار الشريعة، واتقان أحكام الفقه، والتمييز بين الحلال والحرام، بل في وضع الضوابط والمبادىء والقواعد في أصول الدين وأصول الفقه، وكان رحمه الله تعالى ملتزماً بما يَعْلم وبما يُعلم، وعاملاً بما دَرَس، وبما يُدرس، ويقرن القول بالعمل، وكانت أخلاقه العالية، وشمائله السامية أكبر عامل لقبول الناس له، وإقبالهم عليه، وتولّيه المناصب العليا، واستمراره فيها طوال حياته، وتقدير الناس من العلماء والحكام والطلاب والعوام له، وثنائهم عليه، ولذلك عقدنا هذا الفصل لبيان سيرة إمام الحرمين الجويني رحمه الله تعالى عملياً، ومعرفة أوصافه وصفاته، ومناصبه التي تولاها، وصلته مع ربه بالعبادة والتهجد والذكر، وتواضعه وزهده، واعترافه بالفضل لأهله، وقوله بالحق، وثناء العلماء عليه، وذلك بنقل النصوص الواردة في الكتب.

أوصـافـه الخَلْقية وحليته الذاتية:

لقد أطنب المؤرخون وعلمـاء التراجم في أوصـاف إمام الحـرمين وحليته، ولا نجد مانعاً من اقتباس الوصف الذي قاله الإمام ابن السبكي رحمه الله تعالى، فهو وصف جامع دقيق ومفيد.

قال: «هو الإمام، شيخ الإسلام، البحر الحَبْر، المدقق المحقق، النـظار الأصولي المتكلم، البليـغ الفصيح الأديب، العلم الفـرد، زينـة المحققين، إمام الأئمة على الإطلاق، عُجْماً وعرباً، وصاحب الشهرة التي سارت السُراة والحداةُ بها شرقاً وغرباً».

«هو البحر، وعلومه دُرَرُه الفاخرة، والسماء وفوائده التي أنارت الوجودَ نجومها الزاهرة، يملُ الحديد من الحديد، وذهنه لا يمل من نصرةِ الدين فولاذه، وتكلّ الأنفس، وقلمه يَسِحُّ وابلُ دمعه ورذاذه، ويرجو الليل البهيم، ولا ترى بدراً إلا وجهه في محرابه، ولا ناظراً إلا طرفه ناظراً في كتابه».

«بطل علم، إذا رآه النظار أُفحموا، وقالوا: ﴿ وما منّا إلا له مقام معلوم ﴾ (الصافات/ ١٦٤)، وفارسُ بَحْثٍ، يُضيِّق على خُصمائه الفضاء الواسع، حتى لا يفوته الهارب منهم، في الأرض يحور، ولو أنه الطائر في السماء يحوم».

«تفد المشكلات إليه فيصدّها، وترد السؤالات عليه فلا يردّها».

أبداً على طرفِ اللسانِ جوابُه فكأنَّما هي دفعة من صيِّب
يغدو مُساجله بعزةِ صافح ويروحُ معترفاً بذلةِ مذنب

«وما برح يدأب لا يترك سامية إلا علاها، ولا غابة إلا قطع دونها أنفاس المجاز، وقطع منتهاها، بذهن صحّ على نقد الفكر أبريزُه، ووضح في ميدان الجدال تبريزه، حتى قال له الدهر: لقد اشتبه يومُك بأمسِك، وقالت العلياء: هذا حَدي قف عنده على رسلِك، ارفق بنفسك وأمسِك».

«هذا إلى لفظٍ غُرّه سحر، إلا أنه حلّ وبلّ، ودرُّه يتيم، إلا أنه لا يَذل، بفصيح كلم، قالت النحاة: هذا ما عجز عنه زيد وعمرو وخالد، وبليغ قولٍ قالت البلغاء: قصَّر عن مداه طريف الفصاحةِ والتالدِ».

وما أرى أحداً في الناس يشبهُه وما أُحاشي من الأقوام من أحد

«أجل والله، إنه لذو حظٍ عظيم، وقَدْر، إذا أنصفت العِداة أصبح، وإذا الذي بيني وبينه عداوة كأنه وليّ حميم».

«وعظمةٍ أمست ديار الأعداء بها، وهي مَحِلَّات مآتم، وجلالةٍ قال القاضي: لا يكتمها الشاهد المعدَّل عندي، ومن يكتمها فإنه آثم».

«ومهابةٍ يتضاءل النجم دونها، وتودُّ الأسود أن تكونها، ولا تكون إلا دونها»

«وفخارٍ لو رأته «الأم» لقالت: قَرِّي عيناً أيّتها النفس بهذا الولد، أو المزني لعلم أن بنات قرائحه انتهت إليها أبكاراً، واتخذ منها ما عزَّ كل أحِدٍ».

«وأبحاث لو عارضها القفال شيخ الخراسانيين لقيل: هذا يضرب في حديد بارد، ولو عُرضت على شيخ العراقيين لقال ابن أبي طاهر: أنا شيخ الطائفة، وأنا حامد، وأبو حامد».

«وشعارٍ آوى الأشعري منه إلى ركن شديد، واعتزل المعتزلي المناظرة علماً أنه ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد، إذا صعد المنبر مدَّ يده إلى الفرقد، وأنشده الفضل:

ولما رأيت الناس دون مَحَلِّه   تيقنت أن الدهر للناس ناقد

«إذا وعظ ألبس الأنفس من الخشية ثوباً جديداً، ونادته القلوب: إننا بشر فأسْجِح، فلسنا بالجبال، ولا الحـديدا».

«وإذا ناظر قعد الأسد، فلا يستطيع أن يقوم، وقام الحق بحيث يحضر أندية الدِّين، وسُهيل قد نُبذ بالعَراء كأنه مذموم، وإذا قصد رِباع المبتدعة هدَّ شبهَها ببراهين قائمة على عُمُد، وأنشد من رآها:

أمست خلاءً وأمسى أهلها احتملوا   أخنى عليها الذي أخنى على لُبد

«ربي في حجر العِلم رشيداً حتى ربا، وارتضع ثدي الفضل فكان فطامُه هذا النبا، وأحكم العربية وما يتعلق بها من علوم الأدب، وأُوتي من الفصاحة والبلاغة ما عجَّز الفصحاء، وحيّر البلغاء، وسكت من نطق ودأب».

«وكان يذكـر دروساً، كـل درس منها تضيق الأوراق العـديدة عن استيعابه، ويقصرُ من البحر عن مدى عبابه، غير متلعثم في الكلام، ولا محتاجٍ إلى استدراك عَثْرة في لفظةٍ جرت على غير النظام، بل جارٍ كالسيل منحدراً، والبرق إذا سرى».

«يعلم المتعمّقون أنه لا يدرك له حدّ، ويعترف المبرزون بأنه عمل صالحاً، وأحسن في السرد».

«قال الثقات: إن ما يوجد في مصنفاته من العبارات قطرة من سَيْل، كان يجريه لسانه على شفتيه عند المذاكرة، وغَرْفة من بحر، كان يفيض من فمه في مجالس المناظرة».

قال ابن السبكي: «وأقول: من ظنَّ أن في المذاهب الأربعة من يُداني فصاحته فليس على بصيرة من أمره، ومن حسب أن في المصنفين مَنْ يحاكي بلاغته فليس يدري ما يقول»[1].

وقال الذهبي: «وكان من أذكياء العالم، وأحد أوعية العلم»[2]، لذلك كان والده يعجب لطبعه وجودة قريحته، وما يظهر عليه من مخائل الإقبال[3].

مناصب إمام الحرمين:

ومما يتعلق بمكانة إمام الحرمين، ومعرفة شمائله وأخلاقه وسلوكه وسيرته العملية أن نعرف المناصب الرسمية التي استلمها، والأعمال الجليلة التي قام بها، والوظائف الدينية التي تولى ممارستها، مما يدلّ على مدى مشاركته في الحياة العملية والاجتماعية، وأنه لم يكن منطوياً على نفسه، ولم ينعزل عن مجتمعه، ولم ينزوِ في زوايا الكتب، ونظريات العلم، ولم يقتصر على جانب واحد، بل شارك في تسيير الأمور، وخالط الناس والمجتمع، وعمل على توجيه الحكام والمحكومين، الطلاب والعوام، على العمل في مرضاة الله تعالى وتطبيق شرعه، ومارس المسؤولية العامة، وحمل أمانة الدعوة والرسالة، وواظب على ريادة هذه المناصب أكثر من ثلاثين سنة، فكانت تعتزّ برئاسته، وهذا شأن الوظائف التي يقوم بها رؤساؤها حقّ القيام، وهذه الأعمال هي:

١ ـ **التدريس**: لقد بدأ إمام الحرمين بالتدريس، وهو دون العشرين، عندما توفي والده فأقعد مكانه في التدريس حتى طار ذكره، وشاع اسمه، وملأ الديار، وهو لا يزال في ريعان الشباب، ثم اضطر للخروج من بلده، ورحل من نيسابور إلى عدة بلدان، فجمع العلم، وجاور في الحرمين الشريفين، ثم عاد إلى نيسابور، فبنيت له المدرسة النظامية، واستقامت فيها أمور الطلبة، وبقي على ذلك قريباً من ثلاثين سنة، وحضر دروسه الأكابر

---

(١) طبقات ابن السبكي ٥/١٦٥ ـ ١٦٨.
(٢) العبر في خبر من غبر ٣/٢٩١.
(٣) انظر: مفتاح السعادة ٢/١١٠.

والأصاغر، والأئمة والطلبة، والعلماء وغيرهم، حتى كان يقعد بين يديه كل يوم نحو من ثلاثمائة رجل من الأئمة ومن الطلبة، وكانت مواظبته طوال هذه المدة على التدريس قد منحته خبرة وتعمقاً وشهرة مع بقية الجوانب الأخرى[1]. وكان يُلقي الدروس الطويلة التي تقع في عدة أوراق، ولا يتلعثم في كلمة منها.

٢ ـ **الخطابة**: تولى إمام الحرمين الخطابة في الجامع المنيعي بنيسابور، وهو الجامع الذي بناه حسان بن سعيد، الرئيس أبو علي المنيعي، المنسوب إلى خالد بن الوليد رضي الله عنه، وقد بنى هذا الجامع بعد اضطراب الأمور بنيسابور، وتزايد التعصب بين الفرق والمذاهب، فلما انقطعت الأهواء، وزالت العصبية، استأذن السلطان ألب أرسلان والوزير نظام الملك بناء الجامع المنيعي، وأنفق عليه الأموال الجزيلة، وسلّم الخطابة فيه، لشيخ الإسلام أبو عثمان الصابوني، إسماعيل بن عبد الرحمن، ثم استلمه منه إمام الحرمين الجويني، وبقي خطيباً فيه حتى وفاته[2].

٣ ـ **الإمامة**: كذلك استلم إمام الحرمين الجويني إمامة الصلاة، وقام بالمحراب في هذا الجامع طوال هذه المدة.

٤ ـ **مجلس الذكر والوعظ**: وكان إمام الحرمين يقوم بمجلس التذكير والوعظ في هذا الجامع المنيعي يوم الجمعة، وهذا مجلس عام لتذكير العوام، يدعوهم فيه إلى التزام الدين، ومعرفة الأحكام، ويشحنه بالنكت المستنبطة من مسائل الفقه، ليقرّبها إلى عقولهم، يقول تلميذه عبد الغافر: «وكم من مجلس في التذكير للعوام مسلسل المسائل، مشحون بالنكت المستنبطة من مسائل الفقه، مشتملة على حقائق الأصول، مبكية في التحذير، مُفرِجة في التبشير، مختومة بالدعوات وفنون المناجاة حضرناه»[3]،

---

(١) انظر: مرآة الجنان ٣/١٢٦، المنتظم ٩/١٩، طبقات الشافعية الكبرى ٥/١٧١، مفتاح السعادة ٢/١١٠، ٣٣٠.

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٤/٢٧١، ٢٩٩، ٣٠٠.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى ٥/١٧١، ١٧٩، وانظر: مرآة الجنان ٣/١٢٦، ١٢٨، المنتظم ٩/١٩.

وهكذا يكون وعظ الأئمة والعلماء، يجمع بين العلم والمعرفة وتبصير الأمور، وبيان الأحكام، مع التأثير على العواطف، والتوجيه إلى العمل، والشعور بالتقصير، والتذلّل بين يدي الله تعالى، والإنابة إليه، والخوف من عذابه، مع الاطمئنان لرحمته وشفقته، وعدله ورجائه، والبشارة بجنته ورضوانه، ثم المناجاة والدعاء، لأنه مخُّ العبادة كما ثبت في الحديث الشريف.

٥ ـ **الأوقاف**: وقد فُوِّض لإمام الحرمين أمور الأوقاف في نيسابور، وهو منصب جليل وخطير، ليشرف على أموال الوقف، ويدير شؤونها، ويضبط أصولها، ويرعى أحوالها، ويطبّق شروطها، وينفق الأموال في مصارفها الصحيحة، لتؤدي الغايات والأهداف التي وُجِدت من أجلها، وشرّعت الأحكام لها، ولقطف الثمار المهمة من أعمالها.

٦ ـ **رئاسة الأصحاب**: تقلّد إمام الحرمين زعامة الشافعية في زمانه، وتولى رياسة الأصحاب والعلماء المنتمين للشافعي رحمه الله، كما كان إمام أهل السنّة والجماعة في الوقوف في وجه البدع والمبتدعة وبقية الفرق والطوائف.

٧ ـ **المناظرة**: كان إمام الحرمين مناظراً من الطراز الأول، متمكناً في ذلك، وصنّف فيه المؤلفات الكثيرة، كما سبق ذكره، وكان يجلس للمناظرة منذ شبابه، وبقي كذلك حتى شيخوخته، ويعقد المناظرات مع العلماء، وأمام الجماهير والحشد الكبير.

٨ ـ **مكانته عند الحكام**: وكان إمام الحرمين ذا حظوة وافرة عند الحكام في زمانه، وخاصة عند السلطان ألب أرسلان وملكشاه والوزير نظام الملك، فكان لا يذكر غيره عندهم، وكان هو المخاطب من العلماء، والمشار إليه، وكان المقبول عندهم من قبله إمام الحرمين، والمهجور من هجره، والمصدَّر في المجالس من ينتمي إليه، والمنظور إليه من يغترف في الأصول والفروع من طريقته، وكانت حشمته ملجأ العلماء والأئمة والقضاة، وقوله في الفتوى مَرْجع العظماء والأكابر والولاة[1].

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٥/١٧٧، تبيين كذب المفتري ص ٢٨١.

عادات إمام الحرمين في حياته الخاصة:

كان لإمام الحرمين عادات خاصة في حياته الشخصية تنمّ عن طبائعه وسلوكه، فمن ذلك ما نقله تلامذته عنه أنه كان يقول: أنا لا أنام ولا آكل عادة، وإنما أنام إذا غلبني النوم ليلاً كان أو نهاراً، وآكل إذا اشتهيت الطعام أي وقت كان، وكانت لذّته ولهوه ونزهته في مذاكرة العلم وطلب الفائدة من أيّ نوع كان[1]، وهذا يدل على تفرغه الكامل للعلم والعمل، والدعوة والتدريس، والتصنيف والتأليف، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونسيانه حظوظ نفسه، وقيادة ملكاته باتجاه ما يريد.

زهد إمام الحرمين وكرمه:

إن هذه المناصب الجليلة والمكانة العالية التي كانت تدرّ عليه الأموال الطائلة، وما ورثه من والده الشيخ أبي محمد الجويني، كل ذلك لم يدخل إلى قلب إمام الحرمين، وإنما عرف حقيقة الحياة الدنيا، وأن ما عند الله خير وأبقى، وأن مال الله ينفق في سبيل الله، وإن المال في يد الإنسان ينفقه في مرضاة اللّه، وأن العلماء ورثة الأنبياء، والأنبياء ورّثت العلم، ولم تورث ديناراً ولا درهماً، فكان إمام الحرمين ينفق ما ورثه، وما كان له من الدخل على طلبة العلم، ويبحث عمّن يدرس الفقه لينفق عليهم، ويبحث عنهم[2].

عبادته وتهجده:

يقول ربّنا سبحانه وتعالى: ﴿ إنما يخشى اللَّهَ من عباده العلماءُ ﴾ (فاطر/٢٨)، فالعالم يعرف ربه حقّ المعرفة، ويعرف حقوقه، ويدرك واجباته نحوه، كما يعرف الطريق الصحيح لأداء عبادته، والخشوع بين يديه، لذلك يبقى العالم في عبادة دائمة مع ربه، سواءٌ بالصلاة وأداء الواجبات، والانتهاء عن المحرمات، أو بكل عمل صالح في مرضاة الله تعالى، كالذكر وتلاوة القرآن، والدعوة إلى الدين الحق، وقد كان إمام الحرمين رحمه الله تعالى من

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٥/١٧٩، مرآة الجنان ٣/١٢٨.

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٥/١٧٠، ١٧٥، تبيين كذب المفتري ص ٢٨٠.

الطراز الأول في علم العقيدة والشريعة، وكان من الدرجة الأولى في العبادة، فقد روى المؤرخون أنه رزق مع سعة العلم توسعاً في العبادة لم يعهد من غيره[1]، وقد رأينا سابقاً أنه جاور في الحرمين الشريفين، وكان كثير العبادة والطواف والتهجد والدعاء وقيام الليل، كما رأينا في صفاته أنه لم يكن ينام الليل، وإنما ينام في أيّ وقت متى شعر بحاجته للنوم، فكان يقضي لياليه في عبادة الله تعالى، والسهر في البحث والتأليف ومذاكرة العلم، وكل ذلك عبادة.

رقة القلب وأثر الوعظ:

كان إمام الحرمين رقيق القلب، وازداد هذا الوصف بسبب زيادة علمه وكثرة عبادته التي أورثته الخشية من الله تعالى، والخوف من جلاله وعقابه، والتأثّر بوعده ووعيده، والشوق إلى ما عنده، ولم يقتصر ذلك على نفسه، بل كان صدقه في ذلك يؤثر في غيره في تهذيب النفس وتربيتها، وإزالة الران عنها، وقد ذكرت كتب التراجم أن إمام الحرمين كان من رقة القلب بحيث يبكي إذا سمع بيتاً، أو تفكر في نفسه ساعة، وأنه إذا شرع في حكاية أحوال الأتقياء والعباد والزهاد والورعين، وحكاية أهل الجنة والنار، وما أعدّ الله تعالى لعباده المتقين، مما لا عين رأت، ولا أُذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، وأنه ﴿ لا تعلم نفس ما أُخفي لهم من قرّة أعين جزاء بما كانوا يعملون ﴾ (السجدة/١٧)، فإذا شرع إمام الحرمين في فصول مجالسه بالندوات في هذه الأحاديث أبكى الحاضرين ببكائه، وتقطر الدمع من الجنون لزعقاته وإشاراته واحتراقه في نفسه، وتحققه بما يجري من دقائق الأسرار، وهكذا كان السلف الصالح إذا مرّ بآية من آيات الجنة شهق شهقة شوقاً إليها، وإذا مرّ بآية من آيات النار زفر زفرة شديدة خوفاً منها[2].

وهذا هو التصوف في حقيقته وجوهره، وهو جزء من الإسلام، لأنه

---

(١) انظر: الأنساب ١٤٤/ب، العقد الثمين ٥٠٨/٥، مفتاح السعادة ١١٠/٢، وفيات الأعيان ٣٤٠/٢.

(٢) انظر: طبقات ابن هداية ص ٦١، تبيين كذب المفتري ص ٢٨٤، مرآة الجنان ١٣٠/٣، مفتاح السعادة ٣٣٠/٢، طبقات الشافعية الكبرى ١٧٩/٥.

عبارة عن تربية النفس لتوثيق صلتها بالله تعالى، وتعميق مراقبتها له في كل لحظة، واستمرار القلب واللسان في ذكر الله تعالى، وكان كل عالم في سلف هذه الأمة متصوفاً بهذا المعنى، ويهتم بتهذيب نفسه اهتماماً كبيراً، ويكثر من الذكر والأوراد، ويختلي ساعة مع نفسه وربه ليحاسبها قبل أن يُحاسب، التزاماً بما ورد في الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة، إلى أن دخل في هذا الباب المنافقون والحاقدون على الإسلام، والدخلاء، وحاولوا إفساد الدين بتشويه معنى التصوف، وإضفاء الطابع الهندي والوثني عليه، وقد وسموا التصوف بالزهد المفرط، والتواكل المنبوذ، والرهبانية المرفوضة...، مع شيوع الجهل، وفشو المنكرات التي يلبسونها لبوس الكرامات، وتسربت بعض الأفكار الدخيلة إلى العقيدة مما ينكره الدين والإسلام، وظهر الانفصال بين العَلماء والمتصوفة بهذا الشكل، وبدأ الشقاق بين ما يسمى علم الشريعة وعلم الحقيقة، أو علوم الشريعة وعلوم الصوفية، وظهرت ردّة الفعل من بعض العلماء بإنكار التصوف والصوفية، مع الإفراط والتفريط في كل جانب.

تواضع إمام الحرمين:

ومن شمائل إمام الحرمين التي امتاز بها كثرة تواضعه مع سعة علمه، فكان كثير التواضع للناس، فلا يترفع عليهم، ولا يحب التميّز عنهم، وينزل إلى مستوى جليسه في الحديث والمكان والتعليم والاستفتاء، وكان يصغي إلى محدّثه، لعلّه يستفيد منه شيئاً، فإن حصل على علم جديد نَسَبَه إلى صاحبه ولو كان تلميذه، ومما ورد في شمائله وأخلاقه أنه كان مع رفعة قدره، وجلالته، له حظ وافر من التواضع، وكان متواضعاً جداً، بحيث يتخيل جليسه أنه يستهزىء به، ولا يستصغر أحداً حتى يسمع كلامه فإن أصاب استفاد منه، وعزا الفائدة إليه، وإن كان صغير السن، وإن لم يرضَ كلامه بيَّن زيفه ولم يُجارِه، وإن كان والده.

فمن ذلك أنه لما قدم أبو الحسن المجاشعي إلى نيسابور سنة ٤٦٩ هـ، وكان الجويني فوق الخمسين من عمره، وكان إمام الأئمة، ذهب إليه واستقبله واحتفى به وأكرمه ثم جلس بين يديه يقرأ عليه كتاب «إكسير

الذهب في صناعة الأدب» في النحو، ولما قدم الشيخ أبو إسحاق الشيرازي إلى نيسابور، وكان إمام الحرمين فوق الخمسين، فالتقى به إمام الحرمين وناظره في الفقه والعلم، ولما أراد أبو إسحاق الانصراف، خرج إمام الحرمين إلى وداعه وأخذ بركابه حتى ركب أبو إسحاق بغلته، ومشى في حاشيته كالخويدم.

ومن ذلك أن إمام الحرمين كان يجلّ تلامذته ويحترمهم، بل ويأخذ عنهم أحياناً، قال ابن السبكي: «وأعظم ما عظم به أبو نصر (وهو عبد الرحيم بن عبد الكريم القشيري ـ تلميذ إمام الحرمين) أن إمام الحرمين نقل عنه في كتاب الوصية من «النهاية» وهذه مرتبة رفيعة، ودخل الأستاذ أبو نصر مرة على الإمام أبي المعالي الجويني، فأنشأ الإمام ارتجالاً:

يميس كغصن إذا ما بدا ويبدو كشمس ويرنو كريم
معاني النجابة مجموعة لعبد الرحيم بن عبد الكريم[1]

وكان إمام الحرمين يذهب مبكراً إلى مسجد الأستاذ أبي عبد الله الخبازي يقرأ عليه القرآن، ثم يذهب إلى مسجده ليقوم بالتدريس، ثم يتابع طريقه إلى الشيخ الإسكافي يقرأ عليه الأصول[2].

الاعتراف بالفضل لأهله:

وكان إمام الحرمين يعترف بالفضل لأهله، وينسب الخير لصاحبه، لأنه لا يعرف الفضل لذويه إلا أهل الفضل، ويثنّي الجويني على مشايخه وأساتذته، بل كان يجلّ تلاميذه ويحترمهم وينسب الخير لهم، دون أن يدفعه احترام العلماء والمشايخ والأساتذة إلى المجاملة في الحق، فالحق أحقّ أن يتبع، والاحترام والتقدير شيء، وكشف الحق وبيان الصواب والتنبيه على الخطأ شيء آخر، ونضرب أمثلة لهذا الخلق الكريم لإمام الحرمين.

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى ١٦٣/٧.

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٥/ ١٨٠، تبيين كذب المفتري ص ٢٨٤، شذرات الذهب ٣٥٩/٣ وما بعدها، مفتاح السعادة ١/ ٢٣، مرآة الجنان ١٢٨/٣ وما بعدها، طبقات الشافعية، الإسنوي ٤١١/١.

قال الإمام في حق الشيخ الإمام أبي عبد الله الحليمي: «إمام غوَّاص، لا يُدرك كنه علمه الغواصون» وقال عنه: «وكان الحليمي رجلاً عظيم القدر، لا يحيط بكنه علمه إلا غوّاص»[1]، ونقل الماوردي قول إمام الحرمين في «النهاية» عند الكلام في الأجير المشترك وقول الاصطخري فيه فقال عن الأصطخري: «إنه كثير الهفوات في القواعد»[2]، وقال إمام الحرمين عن القاضي حسين: «حَبْر المذهب على الحقيقة»[3]، وكان الجويني يقول في تلامذته إذا ناظروا: «التحقيق للخوافي، والحَدْسيات للغزالي، والبيان للكيا» ويصف هؤلاء النبغة من التلاميذ قائلاً: «الغزالي بحرٌ مُغدق، والكيا أسد مخرِّق، والخوافي نار تحرق»[4]، ويقول طاش كبري زادة عن إمام الحرمين: «وكان يستفيد من كل أحد، وينكر الباطل، ولا يحابي فيه أحداً»[5]، وعظم الجويني أبا إسحاق الشيرازي عند وداعه، وكان من جملة الغاشية بين يديه، ولا يستصغر أحداً حتى يسمع كلامه، مبتدياً كان أو منتهياً، صغيراً كان أو كبيراً، ولا يستنكف أن يعزي الفائدة المستفادة إلى قائلها، ويقول: إن هذه الفائدة مما استفدته من فلان، ولا يحابي أحداً في التزييف إذا لم يرض كلامه، ولو كان أباه أو أحداً من الأئمة المشهورين ويقول عن والده إذا أخطأ: «وهذه زلّة من الشيخ»، ويقول إمام الحرمين في البيهقي: «ما من شافعي، إلا وللشافعي في عنقه مِنَّة، إلا البيهقي، فإن له على الشافعي مِنّة لتصانيفه في نصرته لمذهبه وأقاويله»[6].

وكان إمام الحرمين رحمه الله تعالى يعتذر عن الأئمة والعلماء فيما ينسب لهم من أقوال شاذة أو غريبة، فيقول مثلاً عن الأستاذ أبي إسحاق الأسفراييني الذي نسب له أنه أنكر المجاز في اللغة: «والظن أنه لا يصح

(١) طبقات الشافعية الكبرى ٣/٨٢، ٤/٣٣٦، ٦/١٥٢.
(٢) طبقات الشافعية الكبرى ٣/٢٣٢.
(٣) طبقات الشافعية الكبرى ٥/٣٥١.
(٤) المرجع السابق ٦/١٩٦، ٢٠٢.
(٥) مفتاح السعادة ٢/٣٣٠.
(٦) انظر: مرآة الجنان ٣/ ١٢٩ وما بعدها، طبقات الشافعية الكبرى ٤/١٠، ٢٢٢.

عنه»[1]، وذكر مثل ذلك عن الباقلاني وأبي الحسن الأشعري والإمام مالك والإمام أبي حنيفة وغيرهم[2].

وكان إمام الحرمين يقدّر المواقف الجبارة التي قام بها نظام الملك في نصرة الحق، والدفاع عن الدين، وتأييد أهل السنّة والجماعة، وقمع المبتدعة، وقطع دابر الفساد والمفسدين، وفتح المدارس، فأثنى عليه كثيراً، وقدم له الكتب والمصنفات، وكان يزوره وينصحه، كما أثبت للتاريخ بعض أعماله المجيدة، فمما قال فيه أنه: «سيد الورى، ومؤيد الدين والدنيا، ملاذ الأمم مستخدِم للسيف والقلم، ومن ظلَّ ظِلُّ الملك بين مساعيه ممدوداً، ولواء النصر معقوداً، فكم باشر أوزار الحرب، وأدار رحى الطعن والضرب، فلا يده ارتدّت، ولا طلعته البهية أربدت، ولا عزمه انثنى، ولا مدّه فني، قد سدّت مسالك المهالك صوارمه، وحصنت الممالك صرائمه، وحلّت شكائم العِدى عزائمه، وتحصنت المملكة بنصله، وتحسنت الدنيا بأفضاله وفضله، وعمّ ببرّه آفاق البلاد، ونفى الغيَّ عنها بالرشاد، وجلى ظلام الظلم عدله، وكسر فِقار الفقر بذله، وكانت خطة الإسلام شاغرة، وأفواه الخطوب إليه فاغرة، فجمع الله برأيه الثاقب شملها، ووصل بيمن هيبته حبلها، وأصبحت الرعايا في رعايته، وأعين الحوادث عنها هاجعة، والدين يُزهى بتهلل أساريره، وإشراق جبينه، والسيف يفخر في يمينه، يرجوه الآيس البائس في أدراج أنينه، ويركع له تاج كل شامخ بعِرنينه، ويهابه الليث المرتجن في عرينه»[3].

وكان إمام الحرمين يقول الحق، لا يخاف في الله لومة لائم، ويجاهر بالحق، ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وهذه هي وظيفة العالم، وواجب الداعي والموجّه والمرشد، ومسؤولية الناصح والمربي، كما كان إمام الحرمين ينكر الباطل ولا يحابي فيه أحداً.

---

(1) طبقات الشافعية الكبرى ٤/ ٢٦٠.
(2) انظر: البرهان، مقدمة التحقيق ١/ ٥٤.
(3) طبقات الشافعية الكبرى ٤/٣١٥.

ثناء العلماء على إمام الحرمين:

هذه الشخصية الفذّة، والموسوعة العلمية، والعبقرية النادرة، والأخلاق العالية في المناصب الرفيعة، والحركة العلمية الدائبة التي كان يمثلها إمام الحرمين لم تكن خافية على أحد من معاصريه، علماءَ كانوا أم حكاماً، طلاباً كانوا أم أساتذة، معاصرين كانوا أم لاحقين، ولذلك وصفوا لنا هذه المعاني الحميدة، والانطباعات السامية، وأثنوا على إمام الحرمين ثناءً عاطراً، ذكرنا جانباً منه في كلام ابن السبكي، ونذكر جانباً آخر.

قال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي مخاطباً إمام الحرمين: «يا مفيد أهل المشرق والمغرب، لقد استفاد من علمك الأولون والآخرون» وقال له مرة أخرى: «أنت اليوم إمام الأئمة» وقال الشيخ أبو إسحاق مخاطباً الناس: «تمتعوا بهذا الإمام، فإنه نزهة هذا الزمان، يعني إمام الحرمين»[١].

وقال شيخ الإسلام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني، وقد سمع كلام إمام الحرمين في بعض المحافل: «صرف الله المكاره عن هذا الإمام، فهو اليوم قرّة عين الإسلام، والذابّ عنه بحسن الكلام»[٢].

وقال الحافظ أبو محمد الجرجاني: «هو إمام عصره، ونسيج وحده، ونادرة دهره، عديم المثل في حفظه وبيانه ولسانه» وقال: «وإليه الرحلة من خراسان والعراق والحجاز»[٣].

وقال قاضي القضاة أبو سعيد الطبري، وقد قيل له إنه لقب إمام الحرمين: «بل هو إمام خراسان والعراق، لفضله وتقدمه في أنواع العلوم»[٤].

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى ١٧٢/٥، ١٧٣، مرآة الجنان ١٢٩/٣، وفيات الأعيان ٢٤٢/٢، المنتظم ١٩/٩.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى ١٧٣/٥.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

وقال الأستاذ أبو القاسم القشيري: «لو ادّعى إمام الحرمين اليوم النبوّة لاستغنى بكلامه هذا عن إظهار المعجزة»[١].

وقال علي بن فضال، أبو الحسن المجاشعي النحوي: «ما رأيت عاشقاً للعلم في أيّ فن كان مثل هذا الإمام، فإنه يطلب العلم للعلم» وقال بعض الأئمة: «وكان كذلك»[٢].

وكتب ابن الصلاح: أنشد بعض من رأى إمام الحرمين:

لم تــرَ عيـني أحــداً تـحـت أديـم الـفـلك
مثــل إمـام الحــرميـ ـنِ النَدْب عبد الملك

وقـــال آخر:

دَعُوا لبس المعالي فهو ثوب على مقدار قدِّ أبي المعالي[٣]

وقال اليافعي: «الإمام الحفيل، السيد الجليل، المجمع على إمامته، المتفق على غزارة مادته، وتفننه في العلوم من الأصول والفروع، والأدب وغير ذلك، الإمام الناقد، المحقّق البارع، النجيب المدقّق، أستاذ الفقهاء المتكلمين، وفحل النجباء المناظرين، المقرّ له بالنجابة والبراعة، وتحقيق التصانيف وملاحتها، وحسن العبارة وفصاحتها، والتقدم في الفقه، ذو الأصلين، النجيب ابن النجيب، إمام الحرمين، حامل راية المفاخر، وعلم العلماء الأكابر، أبو المعالي، عبد الملك ابن ركن الإسلام أبي محمد، فخر الإسلام والأئمة، ومفتي الأمة، المجمع على إمامته شرقاً وغرباً، المقرّ بفضله السُراة والحُداة، عجماً وعرباً»[٤].

وقال تلميذه عبد الغافر الفارسي الحافظ في «سيَّاق نيسابور»: «إمام

---

(١) المرجع السابق ٥/ ١٧٤.
(٢) شذرات الذهب ٣/٣٦، مرآة الجنان ٣/١٢٩.
(٣) طبقات الشافعية الكبرى ٥/١٧٣.
(٤) مرآة الجنان ٣/١٢٣ وما بعدها.

الحرمين، فخر الإسلام، إمام الأئمة على الإطلاق، حَبْر الشريعة، المجمع على إمامته شرقاً وغرباً، المقِر بفضله السُراة والحُداة، عجماً وعرباً، من لم ترَ ا لعيون مثله قبله، ولا ترى بعده، رباه حجر الإمامة، وحرّك ساعدُ السعادة مهدَه، وأرضعه ثدي العلم والورع، إلى أن ترعرع فيه ويَنَع، أخذ من العربية وما يتعلق بها أوفر حظ ونصيب، فزاد فيها على كل أديب، ورزق من التوسع في العبارةِ وعلوِّها ما لم يعهد من غيره، حتى أنس ذكر سَحّبان، وفاق فيها الأقران، وحمل القرآن، فأعجز الفصحاء اللدّ، وجاوز الوصف والحد، وكل من سمع خبره، ورأى أثره، فإذا شاهده أقرّ بأن خُبْرَه يَزيد كثيراً على الخَبَر، ويُبرُّ على ما عُهِد من الأثر، وكان يذكر دروساً، يقع كل واحد منها في أطباق وأوراق، لا يتلعثم في كلمة، ولا يحتاج إلى استدراك عَثرةٍ، مرّاً فيها كالبرق الخاطف، بصوت مطابق كالرعدِ القاصفِ، ينزف فيه له المبرزون، ولا يدرك شأوَه المتشدقون المتعمقون، وما يوجد منه في كتبه من العبارات البالغة كُنْه الفصاحة غَيْض من فيض ما كان على لسانه، وغَرْفة من أمواج ما كان يَعهد من بيانه» إلى آخر كلامه[1].

وكتب علي بن الحسن الباخَرْزيُّ في «دمية القصر» كلاماً طويلاً مشتملاً على حال إمام الحرمين، ومنه: «فتى الفتيان، ومن أنجب به الفتيان، ولم يُخَرِّج مثله المفتيان، عنيتُ: النعمان بن ثابت، ومحمد بن إدريس، **فالفقه فقه الشافعي، والأدب أدب الأصمعي، وحُسْن بصره بالوعظِ للحسنِ البصري**، وكيفما كان فهو إمام كل إمام، والمستعلي بهمّته على كل هُمام، والفائز بالظفرِ على إرغام كل ضرغام، إذا تصدر للفقه فالمزني من مزنته قطرة، وإذا تكلم فالأشعري من وَفرتِه شعرة، وإذا خطب ألجم الفصحاء بالعِي شقاشِقُه الهادرة، ولثم البلغاءَ بالصمت حقائقُه البادِرة. . .» قال عبد الغافر: «وهذا وهو وحقِ الحق فوق ما ذكره، وأعلى مما وصفه. . .»[2].

وقال ابن خلكان: «أعلم المتأخرين في أصحاب الإمام الشافعي على

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى ١٧٤/٥ وما بعدها.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى ١٧٨/٥، تبيين كذب المفتري ص ٢٨٢.

الإطلاق، المجمع على إمامته، المتفق على غزارة مادته، وتفننه في العلوم من الأصول والفروع والأدب وغير ذلك...»[1] قال ابن العماد الحنبلي: «وقد أثنى عليه علماء وقته بما يطول شرحه...»[2].

وقال الإسنوي: «إمام الأئمة في زمانه، وأعجوبة دهره وأوانه»[3].

وقال طاش كبري زادة: «قرأ الخلاف والأصولين، وغيرهما، حتى صار أعلم أهل الأرض بالعلوم المذكورة، وأكثرهم تحقيقاً، وسلك طريق البحث والنظر، وسعى في دين الله سعياً يبقى أثره إلى يوم الدين، وأن الوجود ما أخرج بعده له نظيراً»[4].

---

(١) وفيات الأعيان ٢/٣٤١.
(٢) شذرات الذهب ٣/٣٦٠.
(٣) طبقات الشافعية، الإسنوي ١/٤٠٩.
(٤) مفتاح السعادة ٢/٣٣٠.

الخَاتِمَة

هذه الخاتمة تشمل نهاية حياة إمام الحرمين، ونهاية هذا الكتاب.

خاتمة إمام الحرمين:

إنها خاتمة كل إنسان في هذا الكون، ونهاية كل مخلوق في هذا الوجود، إنه الموت الذي هو غاية كل إنسان، وهو الحدّ الأخير للعمل والجني في الدنيا، والنشاط والكسب في هذه الحياة، وإنه الحقيقة المطلقة التي لا يماري فيها مخلوق، ولا ينكرها مفكر، ولا يرتاب فيها أبسط إنسان، إنه البرهان الساطع الذي قهر الله به العباد، وسوَّى فيه بين الغني والفقير، والكبير والصغير، والعالم والجاهل، ليقف كل امرىء أمامه ليفكر فيه، ويعتبر بغيره، ويستعد لما بعده، ويدرك الحق والحقيقة، ويرى اليقين الكامل في الحياة والكون والإنسان، ﴿ فكلّ مَنْ عليها فانٍ، ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام ﴾ (الرحمن/٢٧)، ﴿ فإذا جاء أَجَلُهم لا يستأخرون ساعة، ولا يستقدمون ﴾ (الأعراف/ ٣٤).

والموت في حقيقته وواقعه لا يفرّق بين كبير ولا صغير، ولا جليل ولا حقير، ولا صحيح ولا مريض، وإن كان الناس يألفون في الحياة وسننها أن الإنسان يولد صغيراً ومن ضعف، ثم يكبر ويتعلم ويعلو، ويصل إلى القمة في الصحة والمال والجاه والسلطة، ثم يبدأ بالانحدار رويداً رويداً، مع اختلاف في سرعة الهبوط والنزول إلى أن يصل إلى القاع، ويستقر في الوادي، ويدخل الحفرة والتراب الذي خلق منه.

لكن نهاية صاحبنا إمام الحرمين رحمه الله قد اختلفت قليلاً عن هذه العادة، فقد كان في القمة، وتربع على الأفق، وجلب الأنظار نحوه، وأبدع في التأليف والتصنيف، والخطابة والتدريس، والوعظ والتذكير، والمناظرة والدعوة، ولم يصل إلى الستين من عمره فيأتيه الحق من ربه، فتنزع روحه الطاهرة الشريفة، ويفاجأ الناس بذلك، وتكسف الشمس في وضح النهار، ويخسف القمر وهو بدر، ويغطي الغيب الداكن ضياء السماء، ويلقى إمام الحرمين وجه ربه راضياً مرضياً، وقد أدى الأمانة التي حملها في عنقه، وبلّغ الرسالة التي ورثها عن آبائه وأجداده إلى رسول الله ﷺ، ونصح الأمة في دينها وكتابها وشريعتها، لكن الأمة فقدته، وشعرت أنه سُلب منها، وهي بأشد الحاجة إليه، وإلى أمثاله.

مرض إمام الحرمين وموته:

استمر إمام الحرمين على نشاطه، وتولّي مناصبه التي ذكرناها، والقيام بواجباته وأعبائه طوال ثلاثين سنة متواصلة إلى أن أدركه قضاء الله الذي لا بدّ منه، فمرض بمرض اليرقان، وهو مرض معروف، يظهر فيه الخلط الصفراوي على سطح البدن، ويطفو على الجلد، وبقي أياماً في هذا المرض، ثم برىء منه، وعاد إلى التدريس ومجلس التذكير والقيام بأعماله، وحصل السرور للخواص والعوام، والتلاميذ والعلماء، ولم يمضِ إلا زمن قصير حتى عاوده المرض، وغلبت عليه الحرارة، وازداد ضعفه، وفترت همّته، فحمل في محفّة إلى بُشْتَنِقان، وهي قرية من قرى نيسابور، تمتاز باعتدال الهواء، وخفّة الماء، وكثرة الخيرات، ووفرة الغلات، فزاد الضعف، وبدت عليه مخايل الموت، وجاء الأجل الذي لا رادّ له، وسلّم الروح إلى بارئها هانئة مرضية ﴿يا أيتها النفس المطمئنة، ارجعي إلى ربك راضية مرضية، فادخلي في عبادي وادخلي جنتي﴾ (الفجر/٢٧ ـ ٣٠)، وتوفي إمام الحرمين رحمه الله ليلة الأربعاء بعد صلاة العشاء، في الخامس والعشرين من شهر ربيع الآخر، من سنة ثمانٍ وسبعين وأربع مائة للهجرة، وهو ابن تسع وخمسين سنة، ونقل في تلك الليلة إلى نيسابور، فانتشر الخبر المؤلم، وقام الصياح من كل

جانب، وجزع الناس جزعاً شديداً لم يعهد مثله، وفي يوم الأربعاء حمل بين الصلاتين إلى ميدان الحسين في المدينة، وصلى عليه ابنه أبو القاسم بعد جهد جهيد، وحمل إمام الحرمين إلى داره من شدّة الزحمة وقت التطفيل (وهو وقت قبيل غروب الشمس) ودفن في داره، ثم نقل بعد سنين إلى مقبرة الحسين بنيسابور، ودفن إلى جانب والده، وأكثرَ الشعراء المراثي وقول الشعر، ومما قيل فيه:

قلوب العالمين على المقالي   وأيـام الـورى شبـه الليـالي
أيُثمر غُصنُ أهل العلم يوماً   وقد مات الإمام أبو المعالي

وفي يوم وفاته أُغلقت الأسواق، ولم تفتح الأبواب في البلد، ووضع الناس المناديل عن رؤوسهم وقعدوا للعزاء العام أياماً، وأظهر تلاميذه التأثر البالغ، والحزن المفرط، وكانوا قريباً من أربعمائة نفر، فكسروا منبره بالجامع المنيعي، وكسروا محابرهم وأقلامهم، وكانوا يطوفون في البلد، وينوحون عليه، مبالغين في الصياح والجزع، وأقاموا على ذلك عاماً كاملاً[1].

وهذه الأعمال التي أعقبت وفاته تدل على مقدار محبته في النفوس، وعظمته في القلوب، ووقاره بين الناس، ومكانته في المجتمع، وأثره في التربية والوعظ والخطابة والتدريس، ولكن هذه الأعمال، وإن ذكرتها كتب التراجم والتاريخ، لا يقرّها الإسلام، ولا يقبلها الدين، ولا يرضى عنها إمام الحرمين نفسه، لأنها مخالفة للأحكام الشرعية، ولا يرضى إلا مـا يقرّه الإسلام ويرضاه، وإن منهج الإسلام واضح في هذا الخصوص، وأنه يجب التسليم الكامل لقضاء الله وقدره، وأن يلتزم المسلم حدود الشرع وأحكامه، وأن يتحلى بالصبر عند الشدائد، وأن يحتسب الأمر عند الله تعالى، وكل

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٥/١٨١ وما بعدها، العقد الثمين ٥/٥٠٧، وفيات الأعيان ٢/٣٤٣، مفتاح السعادة ١/ ٢٣، طبقات الشافعية، الأسنوي ١/٤١١، روضات الجنات ص ٤٦٣، المنتظم ٩/٢٠، طبقات الشافعية لابن هداية ص ٦٢، معجم المؤلفين ٦/١٨٤، شذرات الذهب ٣/٣٥٨، العبر ٣/٢٩١، البداية والنهاية ١٢/١٢٨، الكامل لابن الأثير ١٠/١٤٥، مرآة الجنان ٣/١٢٤، ١٣١، تبيين كذب المفتري ص ٢٨٥.

مصيبة تهون أمام مصيبة المسلمين بوفاة رسول الله ﷺ وانتقاله إلى الرفيق الأعلى، والقرآن الكريم يبيّن الطريق والمنهج بقوله تعالى: ﴿ ولَنَبْلُوَنَّكم بشيءٍ من الخوفِ والجوعِ، ونقصٍ من الأموالِ والأنفسِ والثمراتِ، وبشّر الصابرين، الذين إذا أصابَتْهُم مصيبةٌ قالوا إنّا للَّهِ وإنَّا إليهِ راجعونَ، أولئك عليهم صلواتٌ من ربِّهم ورحمةٌ، وأولئك همُ المهتدون ﴾ (البقرة/ ١٥٥ - ١٥٧).

وإن العزاء على فَقْد الميت ينحصر بثلاثة أيام، إلا للمرأة على زوجها فتحدُّ أربعة أشهر وعشرة أيام، لحكمة شرعية واجتماعية وإنسانية وعاطفية، ولذا ننبّه إلى بعض البدع الخطيرة، والانحرافات الشديدة في مثل هذه المناسبات، وما يقترن بها من عادات جاهلية كشقّ الجيوب والنواح، والقيام بالبذخ والإنفاق والمحرمات باسم التصدّق على روح الميت، وباسم الإسلام، ويظهر عليها المباهاة وحبّ الظهور والنفاق، كما يلبسون السواد وغيره آماداً طويلة، وقد تلتزم به بعض النساء - من زوجات وأمهات وأخوات - طوال الحياة، مع حرمان أنفسهنّ من طيّبات أُحلّت لهنّ، وهذا من المنكرات والعادات الباطلة التي ليست من الإسلام في شيء، وهي بُعْد وانحراف يبرأ منه الإسلام، ووزره على أصحابه.

خاتمة الكتاب:

وأختم هذا الكتاب عن حياة إمام الحرمين الجويني رحمه الله، بكلمة مختصرة قالها تلميذه المؤرّخ الأديب أبو الحسن عبد الغافر الفارسي وهي:

«وظني أن آثار جدّه واجتهاده في دين الله يدوم إلى قيام الساعة، وإن انقطع نسله من جهة الذكور ظاهراً، فنشر علمه يقوم مقام كل نسبٍ ويغنيه عن كل نشبٍ مكتسب، والله تعالى يسقي في كل لحظة جديدة تلك الروضة الشريفة عزالي رحمته، ويزيد في ألطافه وكرامته بفضله ومنّته، إنه وليّ كل خير»[1].

وصدق عبد الغافر في ظنه وحدسه، وقد مضى حتى الآن حوالي ألف

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٨٢/٥، تبيين كذب المفتري ص ٢٨٥.

عام على حياة إمام الحرمين الجويني، ولا يزال اسمه يتردد على لسان كل مسلم ومتكلم وفقيه وأصولي، وأن مقامه في النفوس والقلوب يسمو على النسب والأولاد بآلاف المرّات، وأن العلم نسب بين أهله، وكل عالم وباحث وطالب يشعر بالقرب من إمام الحرمين، ويحسّ بالنسب المتصل به، وأن رسول الله ﷺ بشّر العلماء بهذه المكانة الرفيعة في الدنيا، وأنها أجر دائم، وثواب متصل إلى يوم القيامة، فقال عليه الصلاة والسلام: «إذا ماتَ الإنسانُ انقطعَ عملُه إلا من ثلاثٍ: صدقةٍ جاريةٍ، أو علمٍ يُنْتَفَعُ به، أو ولدٍ صالحٍ يدعو له»[1]، وهذا علم إمام الحرمين لم ينقطع، ولا يزال خفّاقاً طوال هذه المدة، وسيبقى كذلك ما دامت هذه الشريعة الغرّاء قائمة إلى أن تقوم الساعة، وهذه علومه ينقلها الأجيال جيلاً عن جيل، ويستفيد منها العوام والخواص، ويتردد اسمه في كل كتاب وعلم من علوم الشريعة، وفي هذا العصر، وفي السنوات الأخيرة بالذات ظهرت أهم كتبه إلى الوجود، فطبعت ونشرت وحققت ليستفيد فيها المسلمون وغيرهم، وخاصة كتاب البرهان في أصول الفقه، وغياث الأمم في الفقه السياسي العام والإرشاد والشامل والعقيدة النظامية في أصول الدين، ولنا أمل وطيد أن يظهر كتابه الفقهي العظيم إلى النور الذي يمثّل موسوعة فقهية كاملة، رحم الله إمام الحرمين، وأسكنه فسيح جنانه، ورفع درجته في عليين.

وإن كان لنا من كلمة أخيرة تكون لنا ذكرى وعبرة فهي أن حياة إمام الحرمين تعتبر أنموذجاً كاملاً، ومثلاً أعلى، لحياة المسلم، وأنها غرسة باسقة، وثمرة يانعة من ثمار التربية الإسلامية التي تقوم على منهج القرآن الكريم في التربية وإصلاح الفرد، وتقويم الذات، وإعداد الإنسان الصالح الذي يعتبر خليفة الله في أرضه.

ويظهر ذلك جليّاً واضحاً في البيئة التي احتضنت الإمام، وربته على الورع الكامل، والتقوى الصحيح، والابتعاد عن الشبهة، والتوجيه القويم من

---

(١) رواه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي، والبخاري في الأدب المفرد عن أبي هريرة رضي الله عنه.

والده الشيخ أبي محمد الجويني، وفي إعداد الإمام إعداداً إسلامياً كاملاً، وحمله للعلوم الشرعية، وغبّه من مُعين الآباء والأجداد، وجدّه واجتهاده في العلوم، ثم قيامه بالواجبات الدينية، والمسؤوليات الكاملة للعالم العامل، والفقيه المتفتح، والأصولي البارع، والمتكلم الجاد، والمناظر الذي لا يلين، قوي الحجة، مدافعاً عن الصواب، قوّالاً بالحق، آمراً بالمعروف، ناهياً عن المنكر، لا تأخذه بالله لومة لائم، يقول الحق ولو على نفسه، قائماً على العلم والتدريس، من المهد إلى اللحد، مع الإفادة والاستفادة، ملتزماً بما يقول، متقرباً من الناس ليأخذ بيدهم إلى مرضاة الله تعالى، مواصلاً عمل الليل بالنهار إلى أن لقي الله تعالى، وهو عنه راضٍ، لينتقل إلى جنة عرضها السموات والأرض أُعدّت للمتقين.

فجزاه الله خير الجزاء، وعوّض المسلمين من أمثاله.

والحمد لله رب العالمين.

الدكتور محمد الزحيلي

الأستاذ بكلية الشريعة ـ جامعة دمشق.

مَرَاجِعُ البَحْث

١ ـ **إحقـاق الحق بإبـطال البـاطـل في «مغيث الخلق»**، الشيخ محمـد زاهد الكوثري، الطبعة الأولى ـ مطبعة الأنوار بمصر ـ سنة ١٣٦٠ هـ.

٢ ـ **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**، لإمام الحرمين الجويني، تحقيق الدكتور محمد يوسف موسى، والأستاذ علي عبد المنعم عبد الحميد، طبع مكتبة الجانجي بمصر ـ مطبعة السعادة ـ ١٣٦٩ هـ/ ١٩٥٠ م.

٣ ـ **أصول الفقه الإسلامي**، للدكتور محمد الزحيلي، الطبعة الثانية ـ مطابع مؤسسة الوحدة بدمشق ـ عام ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١ م.

٤ ـ **الأعلام**، للمرحوم خير الدين الزركلي، الطبعة الثالثة ـ بيروت ١٣٨٩ هـ/ ١٩٦٩ م.

٥ ـ **الإعلام بمناقب الإسلام**، لأبي الحسن محمد بن يوسف العامري (٣٨١ هـ) نشر دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة ـ ١٣٨٧ هـ/ ١٩٦٧ م، تحقيق الدكتور أحمد عبد الحميد غراب.

٦ ـ **الإمام أبو الحسن الماوردي**، للدكتور محمد سليمان داود والدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد، نشر مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية ـ سنة ١٩٧٨ م.

٧ ـ **الأنساب**، لأبي سعـد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني (٥٦٢ هـ) نشر المستشرق مرجيلوت، طبع الأوفست بمكتبة المثنى ببغداد سنة ١٩٧٠ م

٨ ـ **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**، إسماعيل باشا بن محمد أمين، البغدادي. طبع وكالة المعارف بإستنبول سنة ١٣٦٤ هـ/١٩٤٥ م.

٩ ـ **البداية والنهاية في التاريخ**، للحافظ إسماعيـل بن عمر بن كثيـر القرشي

(٧٧٤ هـ)، تصوير عن مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٥١ هـ/ ١٩٣٢ م.
١٠ - **البدء والتاريخ**، لمطهر بن طاهر المقدسي، تصوير مكتبة المثنى ببغداد ومؤسسة الخانجي بمصر عن طبعة باريز سنة ١٨٩٩ م.
١١ - **البرهان في أصول الفقه**، لإمام الحرمين الجويني، تحقيق الدكتور عبد العظيم الديب، طبع مطابع الدوحة - قطر - سنة ١٣٩٩ هـ.
١٢ - **تاريخ الإسلام السياسي**، للدكتور حسن إبراهيم حسن الطبعة السابعة - مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة - ١٩٦٥ م.
١٣ - **تاريخ الأمم الإسلامية**، للمرحوم الشيخ محمد الخضري، المكتبة التجارية الكبرى بمصر - الطبعة الثامنة - سنة ١٣٨٢ هـ.
١٤ - **تأسيس النظر**، لأبي زيد عبيد الله بن عمر الدبوسي الحنفي (٤٣٠ هـ)، دار الفكر - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩ م.
١٥ - **تبيين كذب المفتري**، لمؤرخ الشام أبي القاسم علي بن الحسن بن عساكر الدمشقي (٥٧١ هـ)، مطبعة التوفيق بدمشق - نشر القدسي سنة ١٣٤٧ هـ.
١٦ - **تذكرة الحفاظ**، للإمام شمس الدين محمد الذهبي (٧٤٨ هـ)، تصوير إحياء التراث العربي عن طبعة وزارة المعارف الحكومية بالهند.
١٧ - **تراجم الرجال**، لأحمد بن عبد الله الجنداري، مطبعة شركة التمدّن بمصر سنة ١٣٣٢ هـ، في مقدمة كتاب شرح الأزهار.
١٨ - **تقويم البلدان**، لعماد الدين إسماعيل بن محمد، المعروف بأبي الفدا، صاحب حماه (٧٣٢ هـ)، تصوير مكتبة المثنى ومؤسسة الخانجي عن طبعة باريس سنة ١٨٤٠ م.
١٩ - **تهذيب الأسماء واللغات**، للإمام أبي زكريا محيي الدين النووي (٦٧٦ هـ)، تصوير دار الكتب العلمية ببيروت عن الطبعة المنيرية بمصر.
٢٠ - **جمهرة أنساب العرب**، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي (٤٥٦ هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، طبع دار المعارف بمصر - ١٣٨٢ هـ/١٩٦٢ م.
٢١ - **الجويني إمام الحرمين**، للدكتورة فوقية حسين محمود، أعلام العرب، المؤسسة المصرية العامة، سنة ١٩٦٥ م.
٢٢ - **الحاكم الجشمي ومنهجه في تفسير القرآن**، للدكتور عدنان زرزور، مؤسسة الرسالة بالقاهرة - الطبعة الأولى - ١٣٩٢ هـ/١٩٧٢ م.

٢٣ ـ الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، لآدم متز، نقله إلى العربية محمد عبد الهادي أبو ريدة ـ الطبعة الثالثة ـ مطبعة لجنة التأليف والترجمة ـ ١٣٧٧ هـ/١٩٥٧ م.
٢٤ ـ دمية القصر وعُصرة أهل العصر، للأديب أبي الحسن علي بن الحسن البـاخَرْزي (٤٦٧ هـ)، المطبعة العلمية بحلب، الطبعة الأولى ١٣٤٨ هـ/١٩٣٠ م.
٢٥ ـ رجال الفكر والدعوة في الإسلام، للشيخ أبي الحسن علي الحسني الندوي، الطبعة الأولى بدمشق ـ ١٣٧٩ هـ/١٩٦٠ م.
٢٦ ـ الرسالة الخالدة، للأستاذ عبد الرحمن عزام، طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة ـ ١٣٨٤ هـ/١٩٦٤ م.
٢٧ ـ روضات الجنات، محمد الباقر بن الحاجي أمير زين العابدين الموسوي الخوانساري، طبع حجر سنة ١٣٠٧ هـ.
٢٨ ـ الشامل في أصول الدين، لإمام الحرمين الجويني، تحقيق الدكتور علي سامي النشار، فيصل بدير عُون، سُهير محمد مختار، نشر منشأة المعارف بالإسكندرية ـ سنة ١٩٦٩ م.
٢٩ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (١٠٨٩ هـ)، نشر مكتبة القدسي، القاهرة سنة ١٣٥٠ هـ.
٣٠ ـ ضحى الإسلام، للأستاذ أحمد أمين، الطبعة الأولى ـ مطبعة الاعتماد بالقاهرة ـ سنة ١٣٥١ هـ/١٩٣٣ م.
٣١ ـ ظهر الإسلام، للأستاذ أحمد أمين، الطبعة الثالثة ـ مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ـ سنة ١٩٦٢ م.
٣٢ ـ طبقات الشافعية، لجمال الدين عبد الرحيم الإسنوي (٧٧٢ هـ). تحقيق عبد الله الجبوري، نشر إحياء التراث الإسلامي ـ بغداد ـ ١٣٩٠ هـ.
٣٣ ـ طبقات الشافعية، لأبي بكر بن هداية الله الحسيني، المصنف (١٠١٤ هـ)، مطبعة بغداد سنة ١٣٥٩ مع طبقات الفقهاء للشيرازي.
٣٤ ـ طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (٧٧١ هـ)، تحقيق الأستاذين عبد الفتاح الحلو، ومحمود الطناحي، طبع عيسى الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٨٣ هـ/١٩٦٤ م.
٣٥ ـ العبر في خبر من غبر، لمؤرخ الإسلام الحافظ الذهبي (٧٤٨ هـ)، تحقيق

فؤاد سيد، طبع الكويت سنة ١٩٦١ م.
٣٦ ـ **العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين**، للإمام محمد بن أحمد الحسني المكّي الفاسي (٨٣٢ هـ)، تحقيق فؤاد سيد ـ مطبعة السنّة المحمدية بالقاهرة.
٣٧ ـ **العقيدة النظامية**، لإمام الحرمين الجويني. تعليق الشيخ محمد زاهد الكوثري، نشر مطبعة الأنوار بمصر سنة ١٣٦٧ هـ/١٩٤٨ م.
٣٨ ـ **غياث الأمم في التياث الظلم**، لإمام الحرمين الجويني، تحقيق الدكتور فؤاد عبد المنعم والدكتور مصطفى حلمي، طبع دار الدعوة بالإسكندرية سنة ١٤٠٠ هـ/١٩٨٠ م.
٣٩ ـ **الفتح المبين في طبقات الأصوليين**، للشيخ عبد الله مصطفى المراغي الطبعة الثانية ـ بيروت ـ سنة ١٣٩٤ هـ/١٩٧٤ م.
٤٠ ـ **فهرس الكتب العربية المحفوظة بدار الكتب المصرية**، جمعه ورتبه أحمد الميمي ومحمد الببلاوي الطبعة الأولى، بالمطبعة العثمانية بمصر، سنة ١٣٠٦ هـ.
٤١ ـ **فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية**، ـ الفقه الشافعي ـ وضعه الأستاذ عبد الغني الدقر ـ مطبعة الترقي بدمشق ـ سنة ١٣٨٣ هـ/ ١٩٦٣ م.
٤٢ ـ **فهرس المخطوطات المصوّرة**، تصنيف فؤاد سيد، طبع القاهرة ١٩٥٤ م.
٤٣ ـ **الكافية في الجدل**، لإمام الحرمين الجويني، تحقيق الدكتورة فوقية حسين محمود، طبع عيسى البابي الحلبي بالقاهرة ـ ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩ م.
٤٤ ـ **الكامل في التاريخ**، لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد، المعروف بابن الأثير،طبع دار صادر، دار بيروت، بيروت ١٣٨٦ هـ/١٩٦٦م.
٤٥ ـ **كشف الخفا**، للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني (١١٦٢ هـ)، مطبعة الفنون بحلب.
٤٦ ـ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، لمصطفى بن عبد الله، الشهير بحاجي خليفة، طبعة إستانبول ـ سنة ١٣٥١ هـ.
٤٧ ـ **لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنّة والجماعة**، لإمام الحرمين الجويني، تحقيق الدكتورة فوقية حسين محمود، نشر المؤسسة المصرية العامة للتأليف بالقاهرة ـ سنة ١٣٨٥ هـ/١٩٦٥ م.
٤٨ ـ **محاضرات في تاريخ الدولة العباسية**، للمرحوم الدكتور يوسف العش. مطبعة رياض ـ بدمشق ـ سنة ١٤٠١ هـ/١٩٨١ م.

٤٩ ـ **المختصر في أخبار البشر**، لعماد الدين إسماعيل أبي الفداء، صاحب حماه (٧٣٢ هـ)، الطبعة الأولى المطبعة الحسينية.
٥٠ ـ **مختصر تاريخ العرب**، تأليف سيد أمير علي، ترجمة رياض رأفت، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ـ سنة ١٩٣٨ م.
٥١ ـ **مخطوطات الموصل**، الدكتور داود الجلبي الموصلي، مطبعة الفرات ـ بغداد ـ سنة ١٣٤٦ هـ/١٩٢٧ م.
٥٢ ـ **مرآة الجنان وعبرة اليقظان**، للإمام أبي محمد عبد الله بن أسعد اليافعي اليمني (٧٦٨ هـ). نشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ـ الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ/١٩٧٠م.
٥٣ ـ **مراصد الاطّلاع على أسماء الأمكنة والبقاع**، لصفي الدين عبد المؤمن بن عبد القوي البغداد (٧٣٩ هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي ـ طبع عيسى البابي الحلبي بالقاهرة ـ الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ/١٩٥٤ م.
٥٤ ـ **معجم المؤلفين**، للأستاذ عمر رضا كحالة، مطبعة الترقي بدمشق ١٣٧٨ هـ/ ١٩٥٨ م.
٥٥ ـ **مفتاح السعادة**، لأحمد بن مصطفى، الشهير بطاش كبري زادة (٩٦٨ هـ)، مطبعة الاستقلال الكبرى بالقاهرة ـ سنة ١٩٦٨ م.
٥٦ ـ **مقدمة ابن خلدون**، طبع المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة.
٥٨ ـ **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (٥٩٧ هـ). الطبعة الأولى ـ مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ـ الهند ـ سنة ١٣٥٩ هـ.
٥٩ ـ **المنخول من تعليقات الأصول**، لحجة الإسلام الشيخ أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (٥٠٥ هـ)، تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو ـ الطبعة الأولى بدار الفكر بدمشق ـ سنة ١٣٩٠ هـ/ ١٩٧٠ م.
٦٠ ـ **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ليوسف بن تغري بردي الأتابكي (٨٧٤ هـ)، الطبعة الأولى بدار الكتب المصرية بالقاهرة ـ سنة ١٣٤٩ هـ/ ١٩٣٠ م.
٦١ ـ **نظام الحكم في الشريعة والتاريخ**، للأستاذ ظافر القاسمي، طبع دار النفائس ـ بيروت ١٣٩٤ هـ/ ١٩٧٤ م.
٦٢ ـ **هدية العارفين**، لإسماعيل باشا البغدادي، طبع إستانبول ـ سنة ١٩٥١ م.

٦٣ ـ وفيات الأعيان، لأبي العباس أحمد بن محمد، المعروف بابن خلكان (٦٨١ هـ). الطبعة الأولى بمطبعة السعادة ـ سنة ١٣٦٧ هـ/١٩٤٩ م.

المجـــلات:

١ ـ مجلة التراث العربي ـ دمشق ـ العددان ١١ ـ ١٢، عام ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م.
٢ ـ مجلة الثقافة الأسبوعية للآداب والعلوم والفنون، القاهرة ـ العدد ٦٥١، يونية ١٩٥١ م.
٣ ـ مجلة الكتاب الشهرية للآداب والعلوم والفنون، السنة السادسة، الجزء الرابع، المجلد العاشر/ ١٣٧٠ هـ.
٤ ـ مجلة كلية اللغة العربية ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ العدد الخامس ١٣٩٥ هـ/١٩٧٥ م.
٥ ـ مجلة المقتبس، يصدرها محمد كرد علي بالقاهرة ـ المجلد الثالث/ عام ١٣٢٦ هـ/١٩٠٨ م.

الفهرس